

اهداءات ١٩٩٣
صندوق التنمية الثقافية
ج.م.ع

وصف مصر الترجمة الكاملة

الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

General Organization of the Arab World Library (GOAL)
Bibliothèque Générale

الموازين والنقود

ترجمة
زهير الشايب

تأليف
صامويل برنار

دار الشايب للنشر

١٠ ش سليمان الحلبي - التوفيقية
ت: ٥٧٤١٣٧١ - ٥٧٢٦٨٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

يصدر هذا الجزء ، يكون ما اسميناه بموسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق ان صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة في مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالى والادارى ، وهذا هو المجلد السادس الذى يتناول الموازين او بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة في ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به في تقديم موسوعة وصف مصر ، مع امادة تبويب بشكل اقرب الى المنهجية ، اى ان الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالسكتاب الاصلى طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج في الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت في مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من عيوب لا مفر منها ، ابرزها تكرار بعض المعلومات التى توردها اكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد ، او حول موضوعين متقاربين ، كتبهما عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فاذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح في المجلد الثانى ، وان يكن الامر الذى نحن بصددده يتصل بامور ثانوية او تفصيلات غير جوهرية ، فانه غير واضح في هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل اننا نستطيع القول بان ماقد نعهده عيبا ، قد يكون من جهة اخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا او تأكيدا لصحة معلومة ما ، باعتبارها اجماعا على حدوثها او وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية ان تبدأ بتقديم دراسة شابرول في المجلد الاول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتابع المجلدات مقسمة بالمنهج الذى اشعر اليه ، ومع ذلك فينبغى القول بان العديد من الدراسات والمجلدات التى صدرت ، مع تقديمها حول موضوعاتها ، لم تخل كلها من اعطاء لمحات عن عادات وتقاليدهم وطباع المصريين ونظامهم السياسى وحياتهم الاجتماعية ، ذلك انها مع حرصها على التصدىق لادبائها الاصلى ، كانت تدرك ، او بالأحرى كان يدرك مؤلفوها ، انهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر في ذلك العصر " الذى جاءت فيه حملة بونابرت .

لكن الشيء الذى ينبغى على ان اوضحه هنا ، بعد ان تناوأت المنهج الأساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرشمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الاصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من عنديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد ماتنى ، واعترف بذلك ، ان اضع حدا فاصلا بين الأمرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كان تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [] وأن تكون اقواس الترجمة على هيئة () وهذا ماينبغى تداركه فى الطباعات القادمة والأجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة أثناء السياق هى استدراكات سعى للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الكاملة لن تحقق الوضوح الكامل او اعادة للمعنى بالفاظ اخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى نابلا للتعبير عن اكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى اوردها المؤلف ، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكتفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيرا من أى نوع . كما حذفتم بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ايراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الأمر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها ، نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقه بالأصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو أمر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغة العربية علما بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملات لم يرد تفصيل عنها ، وفضلا عن ذلك ليست فى حوزة أحد ، ولا ينبغى الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الأمانة واحترام النص المنقول فقط .

وإذا كنت قد تجنبت الخوض في المقدمات السابقة عن الصعوبات التي أواجهها في الترجمة ، إلا فيها يختص بأمور قد يكون من المفيد الإشارة إليها ، باعتبار أن الباقي أمور تتصل بشخص المترجم لا داعي لاحتكام القارئ فيها ، إلا أنني لم أكن أتصور مطلقاً أن يتسبب إصراري على تقديم هذا العمل على مصلى من عملي بصفة نهائية ، ذلك أن الجهة التي فامت بهذا العمل ، وهي للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث حريق في خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت إدارتها الحالية أن قبولي لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لاتمام هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل أبعاد الموقف « تغييباً بدون إذن مشروع لمدة تزيد على عشرة أيام » فهذه هي رؤيتها للأمور وأصدرت قرارها بفصلي بصفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درساً جديداً : أن كل إنسان يريد فعل شيء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الإطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلمة ، لم أشعر ببشاعتها إلا عندما انطوت صفحاتها الكثيرة ، حين أراد الله لهذه الأزمة أن تنتهي لألحق بعمل جديد وأن كنت أخشى أن أظل على الدوام « أتحايل » بمعنى الكلمة للحصول على وقت أتم فيه عملي ، وأن أتفنن في طريقة « اختليس » بها وقتاً مادامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لي وحدي ، على التضييق في مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهامدة إلا فيما يتصل بي ، في وقت لا تتسع الصفحات عندها لنشر كل عملي وهو مالم أقصر فيه قط هنا وهناك ذلك أنني لم اتخذ وصف مصر ذريعة للتراخي فيه . أنني لا أطلب من هؤلاء عوناً قط ولستكني أرجو فقط أن أحصل على الفرصة التي تعطيني بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

أنني لم أعود قط على بث الشكوى ، ويؤلني ، بعد كل ماتعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، أن أقرر أنني أعمل وسط ظروف إنسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتنقصني ضرورات ضروريات ، ظروف لا تدمع مطلقاً لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحقات عبقرية من أحد ، كل طموح وكل همة ، ويعلم بذلك كل القريبين مني ، ومع ذلك فأنني لم أحاول السعي لنيل حق واحد من حقوق يتمتع الوف ومئات الوف ، خشية أن يعد ذلك مني سعيًا لمغنم شخصي أو اتجاراً بعمل لا أقصد به إلا وجه الله ووجه الوطن لكن هناك من يصرون على وضع العراقيل التي لا تحتاج منها إلى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فأنني أخشى ، فالشكوى لذيدة والبوح سار بعد طول الم وكتمان ، أن أنسى أن أسدي الشكر لكل هذه النفوس الكريمة والعظيمة

التي وقفت الى جانبي في محنتي ، تشد ازرى ، وتأخذ بيدي ، وتسعى
جاهدة لانقاذي من مصر يدفعني اليه بعض من طاوتهم ضمائرهم
على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبيل الذي بدا من كل من تعاطفوا
معي ، واكثرهم لا تربطني بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم
الا زمالة القلب ، أو هذا الشيء المشترك العظيم الذي يسمى بالأخلاق
والشرف .. وأما مصر ، أعظم وأجل من كل اذى لحق بي ، حتى لقد كان
هذا الطوفان من النبيل كفيلا بأن يغرق كل الأحرار والآلام .

لكنني أخشى أن أحاول ذكر كل هذه الأسماء التي تكاد تشبه كل
العاملين في حقل الفكر والأدب والصحافة ، أما لأن المقام لن يتسع ،
وأما لأنني أخشى أن أنسى اسما عزيزا . على ، أو أهمل دورا لشخصية
نبيلة لعبته دون أن أدري من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والأخ الكبير الدكتور عبد العزيز
الدسوقي ، أصحاب فضل لدرجة لا يعدون معها فقط شركاء في العمل ، بل
أصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد أن أوجه شكرى حقا للسيدة زوجتي التي تحملت معي كل هذه
الظروف القاسية ، ولم تحاول قط أن تثبط من همتي أو تحثني على
الرضوخ لهذه الملاحظات الظالمة برغم ما ننوء به معا من أحمال ثقال .

أن هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وأفضال ، بحيث تتأكد على
الدوام خرافة القول بأن عملا ما يعد عملا فرديا مجرد أن شخصا واحدا
يقوم به .. ذلك أن عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساندة ودعم
ومساعدة وتشجيع آخرين وأرجو ألا يبخل أحد بنصيحة أو حتى بنقد مفيد .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشُرور ، وهدانا
لما فيه خير مصر والمصريين .

زهير الشايب

يناير ١٩٨٠

الكتاب الاول

الموازن العربية

صامويل برنار

العنوان الاملى للدراسة هو : « دراسة موجزة
عن الاوزان العربية فى الماضى والحاضر » .

حين نعى بدراسة الاقتصاد السياسى لأمة من الأمم ، تصبح المعرفة الدقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التى تستخدمها هذه الأمة أمرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبية المسائل التى نقابلنا عند تصدينا للأمور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالإضافة الى كل ذلك ، فلا بد أن تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الأوربيين ، أهمية خاصة ، إذ أن نظام الترتيم عند هؤلاء هو نفسه عند أولئك ، كما أن الحال هو نفسه فيما يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد رأينا أن من الأنسب أن نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الأوزان (١) العربية ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالأوزان المصرية ، مقيمة بمثيلاتها فى فرنسا ، أما المقاييس والمكاييل فانها أبعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير ، لذلك فقد تركنا لأولئك الذين يهتمون بها ، على نحو أكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

الأوزان القديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والأدب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حفظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكاد تكون المعالجة الأقرب الى الكمال والتى وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقريزى (١) ، التى فام بترجمتها (الى الفرنسية) سلفستر دى ساسى ، وأضاف اليها هوامش بالغة الأهمية والطرافة .

(١) تستخدم فى الترجمة كلمة الأوزان للإشارة الى الجرم المستخدم فى الوزن كالرطل والاقية والدرهم .. الخ وهى تقابل كلمة poids الفرنسية ، أما كلمة ميزان وهى تستخدم للإشارة الى الاداة المستخدمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهو الشيخ تقى الدين أبو محمد أبو العباس أحمد المقريزى (ترجمة المسيو دى ساسى) ، وبخصوص الأساليب الإملائية التى اتبعت فى كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آخر الدراسة .

وقد كتب المقرئزى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ من تقويمنا) .

ويورد المقرئزى فى البداية ، ويعلق طويلا على الحديث الذى رواه النسائى (٢) من ابن عمر ، الذى رواه بدوره مباشرة عن النبى ، (ومعناه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، أما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد اخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى تيم هذه المقاييس ، وأن يعرف باسمائها ، وأن يوضح العلاقة فيما بينها .

أما اسماء الاوزان العربية التى يقدمها المقرئزى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد أوردها على النحو التالى ، برغم أن الترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المئثال ، الدانق ، القيراط ، الاوقية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم او الدراخمة هو وحدة القياس ، بمعنى أن الاوزان الأخرى كانت تقدر على أساس الدرهم (٣) .

أما الفرع الاوحد الذى كان يتفرع أو ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا .

(٢) اسم هذا الفقيه هو ابو عبد الرحمن أحمد بن شهاب ، وكنى بالنسائى لأنه ينتهى الى مدينة نساء ، إحدى مدن خوراسان ، أما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » أى الجامع لشرائع السنة . وقد توفى هذا المؤلف فى العام ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مستخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة السيوطى ساسى لمقالة المقرئزى عن الموازين والمكاييل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم ، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقابلها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، ولكلمة drachme عند الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل أنها هى الكلمة نفسها . وسنفصل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقابلة لكلمة درهم .

لكن الدائق لم يكن مستخدما فى مصر ، ومع ذلك فان الدرهم ينقسم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ درهم دون ان تطلق تسميات محددة لهذا الفئات من الاوزان .

اما النواة (٤) فتساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف فى الوقت الحالى ، او انه غير مستخدم فى مصر برغم انهم يستخدمون هناك فى معظم الاحيان وحدة من خمسة دراهم .

والامر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنش (اى النصف) والذي كان يساوى ٢٠ درهما (٥) .

ويبدو ان الاوقية كانت نوعين : الاول وتزن عشرة دراهم . وفى رأى البعض $\frac{2}{3}$ ١٠ دراهم ، اما الاخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق المقيزى بينهما فى التسمية .

ولا تزال كلمة اوقية تستخدم حتى اليوم ، وان كانت تعنى حاليا جرما مختلفا زنته ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرتل (٦) هى بالترتيب : $\frac{115}{4}$ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرتل زنة ١٢٨ درهما اما على $\frac{4}{12}$ اوقية زنة الاوقية منها ١٠ دراهم ، واما على ١٢ اوقية وحسب ، تزن الواحدة منها $\frac{2}{3}$ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهى تطلق على جرم

(٤) نفاة او نواة ، وهى فيما يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذى لنواة البلح ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (المقيزى ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٣٨) .
(٥) كلمة نش تحريف لكلمة نصف ابدلت فيها الصاد شينا (المقيزى ، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl او rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، وزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول
١٢، درهما (٧) : . .

ويقدر القنطار (٨) بـ ١٠٨٠ ديناراً ، وهو ما يصل بوزنه الى $١٥٤٢ \frac{٦}{٧}$ درهما ، وطبقاً لقول آخرين الى ٤٠ أوقية (١) ولابد اننا هنا بصدد الأوقية
زنة ٤٠ درهما) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار
يزن ١١٠٠ دينار أى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة اسباع الدرهم ، وان كان
يقدر فى مؤلف ابن سعيد (٩) المسمى المحكم بـ ١٠٠ رطل . وفى النهاية
نجد ان روايات كثيرة قد تواترت عن ان النبى قد قدر القنطار بـ ١٢٠٠
أوقية ، ولابد انه يتصد دون جدال الأوقية زنة $١٠٢ \frac{٢}{٣}$ دراهم .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويساوى القنطار فى
الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ أوقية او ١٢٠٠ رطل ، ومن هنا نرى ان
تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ أوقية امر يعود الى
زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن
الاطعائ فى الأمتوال المختلفة التى أوردها المقرئزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عسدد
الدرهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لان هذا الرقم لا يتفق لا مع
التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمثقال والقيراط ،
فلانه يبدو من الواضح ان هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتناولها

(٧) يتحدث المقرئزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم
فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية وزن الواحدة منها ٤٠ درهما ،
مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل
على الاطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا
سنضمنه الجدول الخاص بالأوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من
النقود (او الفضة) ، المقرئزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو أبو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى
العام ٥٨٨ هـ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة المسيو
دي ساسي لمقالة المقرئزى سالفة الذكر) .

المقريزى ، كما هو الحال فى هذه الايام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام باوزان المعيار عندنا ، او بالاوزان الطبية التى لها اسماء وفروع واستخدامات خاصة بها .

اما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، تماما كما كان يطلق اسم الدرهم على النقود الفضية . وهو يتقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وان كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد اطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية فضية بل ونحاسية ، كما اطلقت فى بعض الاحيان اوزان بعينها مثل الـ demi-gros (*) والاوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثال للاشارة الى الوزن نفسه (١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (او فى الاصل) وزنا (اى ثقلا) من اى مقدار ، ولكن الامر قد انتهى بها لان تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الايام تغير نظام النقود الذهبية او ان اوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفرعاتها ، عند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

وتنقل الينا احدى الروايات ان الرسول قد قال بأن الدينار يساوى ٢٤ قيراطا .

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جمع النقود مساوية لوزن محدد وفى الاشارة الى اى من الوزن أو النقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فان كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وان كان من النادر ان تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والنقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو gros ١/٨ اوقية وبذلك يكون نصف الجرو هذا مساويا لـ ١/١٦ من الاوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد (١١) فى كتابه المسمى الكبير الى هذه الرواية بأن القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اذن يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب تدركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيموا اطرافا للمقارنة تنصف بالثبات او ان يكون هذا الطرف (المتخذ اساسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كى يصلوا الى الوحدات القياسية المناسبة .

وعلى سبيل المثال : فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتي كان لابد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هى ان يقدروا مقاييس الطول بأطوال اجسادهم نفسها . مثل طول الاصابع والأذرع والأقدام او باتساع الأقدام او الأذرع مبسطة ، ومن هنا جاءت التسميات: اصبع ، عقلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا عن هذه الافكار البدائية بدأت الافكار تتجه للبحث عن وحدة اكثر ثباتا للطول ، سعى الانسان الى استخلاصها عن طريق قياس دقيق لخط طول بعينه او فى خط زوال ارضى ، كمعطى مبدئى ، ثم من وزن الماء النقى الذى يحتفظ دوما ، فى درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد فى الطبيعة علاقات او أطرافا أخرى للمقارنة فيما يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبه دائمة بالشكل عينه ، بل رجلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتخذ الانسان من بذور النباتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التى نجدها

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroës ، وقد تولى فى العام ٩٥٥ هـ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنا كان بحثا فى الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى سابى ، المرجع السابق) .

عند عدد كبير من الشعوب (١٢) .

وعلى أساس وزن حبة الشعير ، قدر العرب وزن المئقال وكذلك وزن القيراط الذى يعد فرعا او قسما منه ، وقد وجدوا ان القيراط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المئقال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة او من النقص ، فاننا نجد فيها على الأقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منظم ، وانه لامر اكبر من محتمل ان الاوزان الاعلى كانت ، قبل ان يتم تقييها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمئقال ، ولقد رأينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على أساس الدينار او المئقال .

ويذكر أبو عبيد في كتابه المسمى كتاب الأنفال (١٢) ان المئقال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة الى القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

(١٢) كلمة حبة بالعربية هي المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب في غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الأمر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر المقرئ في مقالته عن النقود (ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ١٠) ان أول من اخترع استعمال الاوزان والموازين في العصور الاولى طبقا لما ورد في الأثر قد بدأ بتحديد المئقال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فانه قد صنع في البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (فى الوزن) ثم صنع على التوالي جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات أى $\frac{1}{12}$ من المئقال ، ثم أجراما أخرى تساوى $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ من المئقال ، ومثقالا واحدا ، وخمسة مثقالات ، وعشرة مثقالات ، واكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد ان وزن المئقال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر المقرئ بأى نوع من الحبوب يتصل الأمر هنا . ومع ذلك فحيث انه يذكر ان المئقال لم تتناوله أية تغييرات فلا بد اننا هنا بصدد حبة أثقل وزنا من حبة الشعير . وفى الوقت الحالى لا يزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم او اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا: العنوان : كتاب الأنفال ، ينبغي ان نقرا في المخطوطة : كتاب الأمثال ، لأن المؤلف فى الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال فى حين لا يعرف عنه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الأنفال (مقتبس من الهامش ١١٣ من ترجمة المسيو دى ساسى للمقرئ ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ فى نهاية هذه الدراسة .

(م ٢ — وصف مصر)

أما الدرهم فقد أدخل فيما بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على أصل الدرهم ، فيذهب البعض الى أنه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون أنه اسم للنقد فضى كانت توجد منه أنواع كثيرة متداولة فى التجارة ، وأنه لم يضرب (أى : يسك) على يد المسلمين (١٤) ، وأن عبد الملك بن مروان قد أمر بوزن واحد من أثقل هذه الدراهم وواحد من أخفها وزنا ، معا ، ثم أمر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين أى أن تكون مساوية لمتوسط وزن الدراهم القديمة . وأصبح الدرهم ، فى رأيهم ، منذ ذلك الوقت ، وفى الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزنا معتادا يستخدم معيارا لتقدير الأوزان الأخرى .

فإذا افترضنا ، تبعا لذلك ، أنه كان يوجد فيما مضى وزن يسمى درهما فمن المؤكد أن هذا الوزن قد تغير ، فى حين ظل المثلث على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة فى مقابل مثاقيل سبعة .

وأخيرا ، فمن المرجح أن كانت النقود الفضية والنقود الذهبية فى الأصل من نفس الوزن (١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساويا للدينار (فى الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المثلث يطلق على الوزن القديم للدينار . أما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذى تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دراقع .

ويستنتج من هذه التغيرات أن الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للقياس المتفرع عن المثلث ، ولا للجنة . وهى وحدة الوزن الطبيعية التى قدر على أساسها المثلث .

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشاً فارسياً وهذا هو الدرهم البغلى أو الأسود ، ويزن ٨ دوانق ، أما بعضها الآخر فيحمل نقشاً يونانياً ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دوانق ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هى التى أخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دوانق ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارشى يزن ١/٢ من الدوانق (مقتبس من المقرئى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى) .

(١٥) نجد عند المقرئى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تأكيد إذ هو يذكر فى مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ أن وزن دراهم فارس التى كانت متداولة قبل الاسلام كان مساويا لوزن المثلث الذهب فى حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل فى مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف رأى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فيساوى فى رأى بعضهم ٥٠ حبة وثلاثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر متساويا للدينار او المئقال اى ٧٢ حبة .

وطبقا لرأى ابو محمد ابن بطيعة (١٦) فان الحبة التى يسدر على اساسها الدرهم هى حبة الشعير متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تنزع عنها قط قشرتها ، وان كان قد فصل عنها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوزا جسما .

وهناك آخرون يقدرون الدرهم بـ $٥٧ \frac{1}{١٠}$ وواحد من عشرة من واحد من عشرة (اى : ٥٧٦١ حبة) ، الامر الذى يسل بوزن المئقال او الدينار الى $٨٢ \frac{٢}{١٠}$ حبة .

ويظن المقرئى بأنه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ $٢ \frac{٢}{٣}$ ٥٠ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تعتمد كل هذه المعطيات من اليقين والتحديد الصارم ، المطلوب فى عمليات القياس .

وعندما تحددت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج من هذا الامر ان هذه الاوزان لم تكن تضعيفات دقيقة لا للدراهم ولا للحبوب ، فلما انهم صيغوا تضعيفات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما انهم قد احتفظوا لهذه التضعيفات بالاسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدراهم والحبة جدولا بالاوزان المختلفة التى تناولتها مقالة المقرئى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الاجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبغى ، او تلك التى كانت ستعتمد لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالتالى اقل دقة من الاجزاء نفسها .

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير التفسيران (مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقرئى عن الموازين والمكاييل) .

جدول باقسام او فروع

قنطار									
يشتمل على ١٠ رطل زنة ١٢٨ درهما	١								
أو ١٢٠٠ زنة ١٠ ١/٤ دراهم	١								
يشتمل على ٤٠ أوقية زنة ٤٠ درهما	٢	١							
يشتمل على ١١٠ دينار أو مثقال	٧	١١	١						
زنة ١٢ ١/٢ درهم									
يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو	٧	١١	١						
مثقال زنة ١٢ ١/٢ درهم	٧	١١	١						
يشتمل على ١٢٠ درهما	٧	١١	١						
يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤٠ درهما	٧	١١	١						
يشتمل على ١٢٠ درهما	٧	١١	١						
يشتمل على ١٢٨ درهما	٧	١١	١						
يشتمل على ١١٥ ١/٢ درهما	٧	١١	١						
أو ٤٠ زنة ٤٠ درهما	٧	١١	١						
نقش (نصف) زنة ٢٠ درهما	٧	١١	١						

الأوزان العربية القديمة

أوقية		مقال أو دينار زنة ١٣ درهم	درهم	حائط زنة ٦ درهم	١ ١٦.٨ قيراط نسبته إلى الدرهم	حبة أو حبة شعير	
زنة ١٠.٢ دراهم	زنة ١٠ دراهم					١ ٥٧.٦١ نسبتها إلى الدرهم	١ ٥٠.٤ نسبتها إلى الدرهم
١,٢٠٠	١,٢٨٠	٢,٥٦٠	٨,٩٦٠	١٢,٨٠٠	٧٦,٨٠٠	٦٤٥,١٢٠	٧٣٧٤,٠٨
١٥٠	١٦٠	٣٢٠	١,١٢٠	١,٦٠٠	٩,٦٠٠	٨٠,٦٤٠	٩٢١٧٦
١٤٧٣ ^١ / _٥	١٥٧٨ ^١ / _٥	٣١٤٢ ^١ / _٥	١,١٠٠	١٥٧١ ^١ / _٥	٩٤٢٨ ^١ / _٥	٧٩,٢٠٠	٩٠٥٣٠
١٤٤٣ ^١ / _٥	١٥٤٢ ^١ / _٥	٣٠٨٨ ^١ / _٥	١,٨٠٠	١٥٤٢ ^١ / _٥	٩٢٥٧ ^١ / _٥	٧٧,٧٦٠	٨٨٨٨٤
٤٥	٤٨	٩٦	٣٢٦	٤٨٠	٢,٨٨٠	٢٤١٩٢	٢٧٦٥٢,٨
١٢ ^٢ / _٥	١٣	٢٦	٩١	١٣٠	٧٨٠	٦٥٥٢	٧٤٨٩,٣
١٢	١٢,٨	٢٥,٦	٨٩,٦	١٢٨	٧٦٨	٦٤٥١,٢	٧٣٧٤,٠٨
١٠ ^١ / _٥	١١ ^١ / _٥	٢٣ ^١ / _٥	٨٠ ^١ / _٥	١١٥ ^١ / _٥	٦٩٣ ^١ / _٥	٥٨٢٤	٦٦٥٧ ^١ / _٥
٣,٧٥	٤	٨	٢٨	٤٠	٢٤٠	٢٠١٦	٢٣٠٤,٤
١,٨٧٥	٢	٤	١٤	٢٠	١٢٠	١٠٠٨	١١٥٢,٢
١	١ ^١ / _٥	٢ ^٢ / _٥	٧ ^٧ / _٥	١٠ ^٢ / _٥	٦٤	٥٢٧,٦	٦١٤٢ ^٢ / _٥
	١	٢	٧	١٠	٦٠	٥٠٤	٥٧٦,١
		١	٣,٥	٥	٣٠	٢٥٢	٢٨٨,٠٥
			١	١ ^٢ / _٥	٨ ^١ / _٥	٧٢	٨٢,٣
				١	٦	٥٠,٤	٥٧,٦١
				١	٢,٨	٨,٤	٩٢ ^١ / _٥
					١	٣	٣١٠ ^٢ / _٥
						١	١١٠ ^٢ / _٥

وقد سبق لنا القول بان لدى الاوربيين ما هو مشترك في هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هي نفسها عند اولئك ، برغم انه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التي تحمل اسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفي أغلب الأحيان باللغة التبادلية .

فالقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل livres

كما ان الرطل المستخدم في الأغراض الطبية عندنا به ١٢ أوقية (١٨) onces مثل رطلهم ، أما الأوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنائير (١٩) deniers ، كما تنقسم الأوقية ذات العشرة درايم الى سبعة دنائير او مثاقيل .

أما الدينار الطبي ، وهو اقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذي يستخدمه الصاغة فيزن نحو $\frac{822}{7}$ حبة ، كما يزن الدينار $\frac{823}{10}$ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما الا بنحو $\frac{1}{7}$ على الأكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان النوعان من الأوزان متماثلين او متلازمين ولا يختلفان الا في النذر اليسير . وقد نتج عن ذلك ان الدرهم قد انقسم الى ٧٢ حبة وانه قد قورن بالجـروس gros عندنا (٢٠) . وان كان المئقال او الدينار العربى هو الاوثق صلة بهذا الجرو . فالأوقية او الأونصة once العربية ذات العشرة درايم وثلاث الدرهم كانت تحتوى قديما على ما يقرب من ٨ مثاقيل او ٨ جرو ، يزن كل منها $\frac{1}{7}$ درهم ، كما كان المئقال او الدينار ينقسم كذلك ، شأنه في ذلك شأن الجرو لدينا ، الى ٧٢ حبة ، كما أننا في نظامنا الوزنى المسمى

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التي لا تختلف في نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية الا في أن حرف الراء هناك يتحول الى I (ل) هنا .

(١٨) الكلمة العربية أوقية (او : وشية) هي نفسها كلمة يونانية ، وهي تماثل كذلك الكلمة اللاتينية أونكيا uncia والفرنسية أونصة once .
(١٩) أما كلمة denier عندنا فهي دون جدال نفس الكلمة العربية : دينيسار .

(٢٠) وزن يعادل $\frac{1}{8}$ أوقية . (المترجم)

مارك Maro نطلق اسم دينار denier على $\frac{1}{3}$ الجرو الذى يتساوى مع الاسكروبول (***) المستخدم فى مجال الذهب .

ويتشابه كل من الدينيه (الدينار) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار او المئقال عند العرب او مع نصف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المئقال درهما واحدا ونصف الدرهم .

واخيرا فان لدى الاوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفسه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

الاوزان الحالية المستخدمة فى التجارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة ، وسنوضح قيمته فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل ذلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الأرقام) وهى التى يصعب عليها ان تحتفظ بعدد يتكون من ارقام ازيد مما ينبغي ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم اقل عدد من الارقام التى لابد من تدوينها ، اسماء خاصة على بعض التضميفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترتيم عند العرب هو النظام العشرى ، لمقد كان طبيعيا انثر من غيره الا نطاق اسماء خاصة الا لمضاعفات العشرة ، ومع ذلك فما نحن اولا نجد ان نظام القياس عندهم ، وهو الامر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على ان التقسيم الاثنا عشرى سهل وملائم اذ يمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون ان يتبقى سوى اقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التضميفات والتفريعات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

مالمقنطار يساوى . . . ١٠٠ رطل
والرطل يساوى . . . ١٢ اوقية
والاوقية تساوى . . . ١٢ درهما

(**) يعادل الاسكروبول 9-crupule نحو ١.٢١٥ جرام ،

وي تداول فى التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزيتى او الرطل الكبير ، وهو يتكون من ١٤ أوقية ، وان كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعى او المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادى عن الرطل الزيتى ، يطلق على الاول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) أى رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم مادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ وليست لهذه التفريعات قط تسميات خاصة اللهم الا اذا قيمت بالقراريط التى هى اقسام من المئثال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المئثال درهما ونصف الدرهم أى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن ان ينقسم الدرهم الى ١٦ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات فتح مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود الى هذا التقسيم عند حديثنا عن المئثال .

وكما سبق لنا القول فان المئثال لا يزال مستخدما فى التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والعقاقير الثمينة التى تباع بأوزان بالغة الصغر .

وتديما كانت كل سبعة مثاقيل تعادل عشرة دراهم وبتعبير آخر كان كل مئثال يعادل درهما واحدا وثلاثة أسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس ان العلاقة بين الدرهم والمئثال عند اجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وان درهما وثلاثة أسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو $\frac{1}{16}$ من الدرهم فقد غدوا يحسبون المئثال الذى يستخدمونه فى التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المئثال الحالى ، كشأنه فيها مضى ، الى ٢٤ قيراطا (٢٠) ،

(٢٠) توضح مخطوطة ليد Leyde التى رجع اليها المسيو دى مباسى عند ترجمته لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل ان اصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عايه أى أنه اعطاه من الشيء النذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة فى نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب (٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا مكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا ، كلها تعطينا كل ١٦ حبة منه درهمسا واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرفا جديدا وطبيعيا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندها تستخدم حبة الشعير طرفا للمقارنة (٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة عند وزنها ، فقد صار لزاما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد أن يتم اختيار الحبات الأكبر حجما على نحو طفيف ، وأصبح المثلل معادلا لـ ٧٢ حبة شعير .

وفى نفس الوقت ، فإذا كان صحيحا أن الناس قد اقتنعوا بأن عليهم أن يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تغيرت ملاقة الدرهم بالمثقال ، وإذا كان صحيحا كذلك أن حبة القمح قد بدت أكثر ملامة من حبة الشعير إذ كان من الضرورى انتزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الأخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا أكثر سهولة وأكثر تماثلا أن يقسموا القيراط الى أربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فمقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل أربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرفا جديدا للمضاهاة شاع استعماله (٢٣) .

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروبة . اما شجرة الخروب ، وهى باللغة الشجرة ، فموطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، وأوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ أزواج من الوريقات المتموجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميادين العامة (هامش من وضع المسيو ديليل Dèlile) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة ومليئة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هامش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيها يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٣٤ وص ١٧ من مقالة الموازين والمكاييل للمفسري) .

وطبقا لذلك فان المئقال يساوى ٩٦ حبة قمح فى حين يساوى الدرهم ٦١ حبة (٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقد حصلنا على النتائج الآتية :

١٦ مراما او ١٦ حبة خروب	
أخذت بشكل عشوائى ، وكان ينبغي لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها حسب ميزان مارك :	
فى المرة الاولى (الـ ١٦ حبة خروب الاولى)	٥٣٧٥٠ حبة
فى المرة الثانية (الـ ١٦ حبة خروب الثانية)	٥٤٦٢٥ حبة
ومنذ وزنت ١٦ حبة خروب أخذت من بين أكثرها سلامة وأفضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته	٥٩٨٧٥ حبة
ووزنت ١٦ حبة خروب أخرى اختيرت من بين تلك التى بدت لنا أكثرها استواءا وأفضلها شكلا	٥٩٧٥٠ حبة
المجموع	٢٢٨٠٠٠ حبة

(٢٤) يذكر جلال الدين أبو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر أن ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : « ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات قمح ، ويزن المئقال ٢٤ خروبة » (مقتبس من مقالة عن النقود للمقرئى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فإذا كان الأمر يتعلق بالمئقال الذى يساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و ٨/١ من الخروبة ، وإذا كان المئقال يساوى درهما ونصف الدرهم فان الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المئقال مساويا لـ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المئقال درهما وثلاث الدرام . وهو أمر يبدو أنه لم يحدث قط . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المؤلف الذى أشرنا اليه آنفا بريد ، متسقا فى ذلك مع كل الموروثات ، أن يضاهى بحبة الشعير ، ولبس بحبة القمح ،

حبة ٥٧ر٠٠٠

الحد الاوسط

كما بلغ وزن ٦٤ حبة قمح ينبغي لها ان تعادل
درهما واحدا ؛

حبة ٥٤ر٥٠٠

فى المرة الاولى (شرحه)

حبة ٥٤ر٨٧٥

فى المرة الثانية

حبة ٥٥ر٠٠٠

فى المرة الثالثة

كما وزنت ٦٤ حبة اختارها الصراف اليهودى

حبة ٦١ر٧٥٠

مبتلثة وبدون اعطاب

حبة ٦٠ر٥٠٠

وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى تمنا نحن باختيارها

حبة ٥٧ر٨٧٥

وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط

حبة ٣٤٤ر٥٠٠

المجموع

٥٧ر٤١٧

الحد الاوسط

٥٧ر٢٠٨

متوسط الفتيحتين

وبرغم ان المثقال بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظاما
وزنيا منفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنقدمه من اقسام
الاوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرغوب .
فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارئ بسهولة ، وبمجرد ان يلقى
نظرة سريعة ان يلم بالعلاقة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنعمل
نفس الشيء بالنسبة للزطل الزيتى .

جدول
بالاوزان التجارية وتفرعاتها المتنوعة

حبة قمح	حبة شعير (١)	قيراط	درهم	مئقال (١)	أوقية	رطل قباني	رطل زياتي (١)	الكيلو
٩٢١,٦٠٠	٦٩١,٢٠٠	٢٣٠,٤٠٠	١٤,٤٠٠	٩,٦٠٠	١,٢٠٠	١٠٠	٨٥ ١/٢	١
١٠,٧٥٢	٨,٠٦٤	٢,٦٨٨	١٦٨	١١٢	١٤	٣ ١/٢	١	
٩,٢١٦	٦,٩١٢	٢,٣٠٤	١٤٤	٩٦	١٢	١		
٧٦٨	٥٧٦	١٩٢	١٢	٨	١			
٩٦	٧٢	٢٤	١ ١/٢	١				
٦٤	٤٨	١٦	١					
٤	٣	١						

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزني المستخدم في مجال
التجسرة .

أما شكل الأوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهي اسطوانية الشكل في بعض الأحيان ، وهي في أحيان أخرى مكعبة ، أو هي في معظم الأحيان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بأن يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأوتية شكل حلقة تحاكي هلالا ، وأن كانت هذه الحلقة لا تقبل بشكل تام بحيث يمكن أن تسلك في حبل دائري مع المباعدة فيما بين طرفي الهلال أو بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين أو التمتين .

وتصنع هذه الأوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن مفضل عن الحديد إذ يتأكسد الأخير ويعلوه الصدا بسهولة ، ولأن العمال من أهل البلاد لم يعتادوا بعد على صوره وتشكيله . ويستخدم في صنعها النحاس الأصفر أو الأحمر المخلوط بالبرموت (Pb) وهو أرخص من النحاس الأحمر ولا يشتد الطلب عليه .

أما صغار باعة التجزئة وتجار السلع المختلفة ، الذين يجفون شراء الأوزان النحاسية مكلفا أو باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون في معظم الأحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل أو مجرد « زلطة » تزن الوزن المطلوب .

وعند شعب قليل الثور لهذا الحد ، تقوم على شأنه حكومة اتل تطورا على هذا النحو ، فإننا نجد الناس هناك لم يثبتوا ، كما هو الحال في أوربا ، على عادة تحتم أن تكون للأوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن أحد أن يغش في قيمتها ، أو عادة أن يوثقوا وأن يدمغوا هذه الأوزان ، وأن يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدبوغة على هذا النحو ، وكل هذه أمور من شأنها إذا تحققت أن تسهم في جعل التدليس أو الغش أقل يسر وأكثر ندرة .

ويستعاض عن هذه الاحتياطات برتبة يومية وبعقوبات بالغة

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين أو أوزان زائفة (٢٢) .

وفى بعض الأحيان يعاقب اقل عجز فى الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشيا فاضحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وافية لها دقة التسماس أو ميزان الذهب .

(٢٥) كان اغا الشرطة يتجول فى المدينة على ظهر حصان يسبله احد العبيد حاملا امامه اوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلادوه ، ويزنه عدد كبير من العبيد او الخدم المسلحين بمضى غليظة .

ويذهب الاغا الى الاسواق والميادين العامة والاسواق العمومية وكل الاماكن التى يوجد بها تجار او باعة تجزئة ويطلب ابراز الأوزان والموازين بن واحد او أكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائى او تباعا لمزاجه الخاص .

وفى بعض الأحيان يسأل الخدم الذى قدّموا لشراء بعض المسود الغذائية ويستعلم عن الثمن الذى ابتاعوها به وعن الوزن الذى سلمت اليهم على أساسه ، وعن التاجر الذى باعهم اياها ، ويأمر بأن توزن امامه هذه السلع ، فإذا تبين غشيا فى الوزن او فى تقدير الثمن . فانه يستدعى التاجر ويأمر بعقابه فى نفس مكان الحادث .

اما هذه العقوبة فمباراة عن ضربات بالكرياج على اخصم القدمين .

ويمسك العبيد او خدم الاغا بالذنب ، ويطرحونه ارضا على وجهه ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي (الفلقة) ، وينهال عليه بمائتى الى ثلاثمائة ضربة فوق اخصم القدمين ، ويطلب المسكين العفو ، ويتضرع الى الاغا متوسلا بالنبي وبالله مرددا اسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر البائس ، وقد اصبح كسيحا او تمزقت قدماء ، ان يعود ادراجه الى بيته الا اذا حمله أحد اصدقائه او احد النظارة ، سائدا اياه من تحت ابطيه .

وحين يضبط فى بعض الأحيان نفر من باعة القطاعى متلبسين بالغش او يتأكد انهم عملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى ، فان الاغا ، لكى يقدم امثلة اكثر فظاعة ، يأمر بأن تجز رأس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصفة عامة بان من علامات تدهور وانحطاط اخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعثره الحزن والكدر حين يلقي المذنب جزاءه ، ومع ذلك فان العقوبة بالغة الفظاعة ، وتطبق فى كثير من الأحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفتيها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر ان يسيء الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكى تبتزوا النقود والهدايا من التجار ، كما انهم فى معظم الأحيان من له موازين واوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الاثاوة المبتغاة .

أما هذه الموازين المستخدمة في مصر فنشبه الموازين المستخدمة لدينا ، وقد استوردت غالبيتها قديما من أوربا .

أما الموازين الصغيرة التي تصنع في البلاد فيعيبها في معظم الأحيان أنها مسماء لا تستجيب ، أي أن رافعيتها مقوسة ، ونقطة ارتكازها تقع أعلى من نقطتي تماس كفتي الميزان ، مما يجعل الميزان أقل حساسية أو أن يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر في مجال التجارة ، وبخاصة في الأوزان التي لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذي نعرفه باسم الميزان الروماني (القبائي) . وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع في مصر .

الأوزان المستخدمة في النقود

تصنع الأوزان التي توزن بها النقود عادة من النحاس الأصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، مثن الاضلاع ، ويتم الوصول إلى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، في هيئة المكعب التي هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة في الوقت نفسه ، كما أنها أقل عرضة لأن تتلف بفتنة ، بالإضافة إلى أن سقوطها لن تتسبب عنه إلا أضرار بسيطة سواء فيما يتصل باتلافها هي أو فيما يتصل باحتمال أن تجرح أبدى واتدام العاملين .

وتزود الأوزان — المعايير هذه عادة ، عند جزئها العلوى بعزوة أو مقبض يتحرك لأعلى أو لأسفل ، ويحفر عدد الدراهم التي تزنها على واحد من أوجهها بواسطة مخصف .

وهما لا شك فيه أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن الناس ، في بلد نجد ضروب المعرفة بها أدنى بكثير عنها في أوربا ، قد تبنا منذ زمان طويل عند صنعهم للنقود فكرة التقسيم العشري للأوزان ، رغم أن هذا التقسيم أبس هو نفسه الخاص بأوزان البلاد (في المجلات الأخرى) ولا بد أن هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة أوضحت لصناع النقود أن هذا التقسيم العشري ، الذي يتسق مع النظام العددي نفسه ،

هو أكثر ملاءمة في مجال الحسابات لغير ما حد (٢٦) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات أو تقريعات العشرة، وأكثر هذه الأوزان استعمالا كانت الاجرام ذوات الالى والالب. درهم ، وذوات الب ٥٠٠ والب ٢٠٠ والب ١٠٠ درهم ، وذوات الب ٥٠ والب ٢٥ درهما ، وذوات العشرة ، والخمسة والاربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التضعيفات أو التقسيمات أسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهي الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على أساس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذي يستخدم في المبادلات التجارية، ويمكن أن تنطبق عليه كل ما سبق لنا أن قلناه (بخصوص الدرهم في مجال التجارة) ، وأن كان قد احتفظ له بمعايزه داخل سلسلة الأوزان المتبعة في صنع العملات والتي لا تستخدم إلا أعيرة تضبط على أساسها الموازين الأخرى ، بدلا من التماس تحديد أوزانها عن طريق جبوب القمـنـح أو الخروب .

وفي حين تبني المصريون المحدثون النظام العشري في أوزان النقود ، فانهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم وأجزائه ، عندما قسموه ، كدأبهم في مجال التجارة ، الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ أو الى $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{12}$ كلها قلنا من قبل .

أما المثلال ، على النحو الذي رأيناه به من قبل ، فقل أن كان يستخدم في مجال النقود إلا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على أساس المثلال ونصف المثلال .

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة في مجال التجارة تستعمل لوزن كل البـلـع المختلفة فيها عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان في مجال صنع النقود ، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحسابية تتم طبقا لنظام التقسيم العشري .

وينقسم المئقال الى ٢٤ تيراطا ، والتيراط الى أربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ وهو الامر الذى يماثل تقسيمنا نحن للتيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الاوزان فى دور سك النقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الاوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لعياننا معيبا أو تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الاوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجموعة ، على اوزان مارك بعد أن ضبطناها بدقة بالغة ، فتبين ان الاوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعويض فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعويض الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من باب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الاوزان الاكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو امر لا بد انه يدل ، ولا بد انه قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغي ان تحسب على اساس معيارات الاوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان المسمى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطينا الاوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم النتائج الآتية :

جدول بمقارنة الأوزان المستخدمة في بجل النقد بمقارنتها في فرنسا

الأوزان وضع المقارنة	قيمها بالدرام	قيمها بالأوزان من نظام مارك الفرنسي	الإجمالي
الموازين المعيار	أولاً: ٢٥٠٠٠	كرونية ١٢	١٢
	ثانياً: ١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٦ ٥	١٣
	ثالثاً: ٦٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٠	١٣
	رابعاً: ٢٥٠٠	١٢ ١٦ ١٤ ٥ ٠	١٦
	خامساً: ١٥٠٠	١٢ ٩ ٢ ١٤ ٥	١٦
الموازين المستخدمة والتي احتفظت بحالة طيبة	سادساً: ١٥٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٠	١٣
	١٥٠٠	٦ ٤ ٥ ٨ ٠	١٣
	١٥٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٠	١٣
	١٥٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٠	١٣
	١٥٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٠	١٣
مما يصل بوزن كل وبذلك يكون وزن كل	الإجمالي ١٢٠٠٠	٥ ١٣ ٥ ١٢٥ ٠	١٣
	١٢٠٠٠ (درهم)	٥ ١٢٥ ٠ ٠ ٠	١٣
	١ (ص-م)	٥٧ ٩٦٧١٢٥ ٠ ٠ ٠	٥٧

وقد ظننا انه حري بنا ان نمهل الكسر ١٢٥.٠٠٠ ر. من المحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما راينا عن الأوزان الأخرى ، وينتج ذلك من انهم هناك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الأوزان المتداولة يتناقص وزنها على تحوّلها بنعل اللبس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بتقليل من الرصاص على ثلثين مسطرة ثلث على احد أوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب أخرى تم اجراؤها ، باتخاذ الحسد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقد ان نسبة الدرهم الى انجبة (او أن الدرهم يساوى من الحبوب) من أوزاننا نظام مارك حبة ٥٨١٨٨

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧٩٦٧ حبة
بفسارق زيادة قدره ٢٢١ ر. حبة

او ٣٨١.٠ ر. من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨١٨٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا ان نتبنى الرقم ٥٧٩٦٧ ، فلقد تبين ان أوزان التجارة فى واقع الأمر ، هى اكثر دقة لاسباب اوضحناها فيها سبق ، وانها تتفاوت فيما بينها باتدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها اوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الأوزان الكسور(*) فى مجالى النقد والتجارة تد بدت لنا جدرة باكبر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيرفة الذبن كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه ، سواء عند وزنها معا او على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى أصغر كسر ممكن ، ان الحسد الأوسط لثمة الدرهم مستخلصا من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧٩٧٠ حبة ، الامر الذى لا يختلف عن النتيجة الأولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(*) أى أوزان البـ ١/٢ والبـ ١/٤ والبـ ١/٨ . . (المترجم)

(***)

كسر حبة جرو اوقية رطل

واعطتنا ٦٠٠ سكين(***) ذهبى صنع
القاهرة ، ومن اضبط هذه العملات وزنا
٥٠٥ دراهم و ١/١٤ من الدرهم ، لكنها
اعطتنا بميزان اكثر حساسية صنعه
المسيو كونتييه

٣ ٢ ٦ ٥٤ —

وكان ينبغي لها ان تزن طبقا للنسبة
التي سبق ان تبناها بين الدرهم والحبة

٣ ٢ ٦ ٥٥ ٨٣

وكانت تزن ١٠٠ تالارى عادة بميزان
النقود ، بنحو قريب من الدقة حيث
لم يكن اى تلف قد اعترى هذه النقود
٩١٠ دراهم ، مما يعطى طبقا لهذه القيمة
لوزن التالارى الواحد

. . ٧ ٢٣ ٥٠

ولكن مؤلف المسيو بونفيل يستعمل
بالوزن القاتونى للتالارى الى

. . ٧ ٢٤ ٠٠

وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بميزان
النقود ٨٧٥ درهما مما يجعل وزن
القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها

. . ٧ ٤ ٢١

لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه
القروش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ

. . ٧ ٤ ٠٠

(***) Sequin وهى عملة ذهبية قديمة لاختلاف الولايات الايطالية
كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل
الفندقلى والزّر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى
اليمن livre once, gros, grain, fraction. (المترجم)

لكن كسور (أو تفريمات) هذه العملة
اقل ثمنها أو دقة من كسور (أو
تفريمات) التلارى ، وحيث كانت هذه
العملة (القروش) اكثر تداولاً ، فقد
كانت تفقد باستمرار قدرًا ضئيلاً من
وزنها بسبب تآكل النقود من كثرة
تداولها . ويقدر المسيو بونفيل
متوسط وزن للقروش يبلغ
٨٣ ٢ ٧ ٠ ،
أو ٩٢٠ ر ٢٦٠ جراماً .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحة بينا بها علاقة الأوزان المصرية بالأوزان
من نظام مارك ونظام الوزن العشرى المتبع فى فرنسا ، وقد ضمتها
الأشجار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية للأوزان ثم الكسور
المئوية حتى الكسر من ألف ، وفى النهاية قد سرينا الى هذه اللوحة قبيحة أى
من هذه الأوزان التى لها تسميات خاصة والتى يشيع استعمالها .

لوحة بتحويل الاوزان المصرية الى الاوزان والى الاوزان من النظام ملكة والى الاوزان من النظام القسري المستخدم في فرنسا

قيمة

الاسماء الاوزان المصرية	بالدرام المصرية			بالاوزان في نظام ملكة				بالاوزان القسرية				بالاوزان القسرية				
	تساوي	كسور	درهم	كسور	جبة	جرو	أوقية	مارك	رطل	ك	س	ب	ك	س	ب	ك
جبة قبح	$\frac{1}{32}$	أو	١٥٦٢٥	٩٠٥٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جبة (أي جبة شمر)	$\frac{1}{32}$	أو	٢٠٧٦٠	٢٠٧٦٠	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أقراط أربعة خروب	$\frac{1}{16}$	٢٢٢٩	٢٢٥٠	٧٩٦٧	٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				٥٩٣٤	١١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				٣٩٠١	١٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				١٨٦٨	٢٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				٩٨٣٥	٢٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				٧٨٠٢	٣٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				٥٧٨٩	٤٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				٣٧٣٦	٤٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				١٧٠٣	٥٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
				٩٦٧٠	٥٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
درهم	١			٩٥٠٥	١٤	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مقال	١						—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

قيمت											
اسماء	بالاوزان المصرية						بالاوزان في نظام مارك فرنسي				
	الاوزان المصرية	قساوى	كسور	جبه	جرو	أوقية	مارك وطل	مستحق	مستحق	مستحق	بالاوزان العشرية
الاوزان المصرية	١ رطل قباى	١٤٤٨٠	٢٤٨٠	٦٧	٣	٦	١	—	٢٦٢١٧٦٠	٢	٤
	١ رطل ذباى	١٦٨٨	٤٥٦٠	١٨	٧	—	—	٢٥٥٨٧٢٠	٧	١	٤
		٢٠٠٠	٤٠٠٠	١	١	٤	—	٧٨٠٨٠٠٠	٥	١	٥
		٣٠٠٠	١٠٠٠	٣٨	١	٦	١	٦٧١٢٠٠٠	٢	٢	٢
		٤٠٠٠	٨٠٠٠	٢	٢	—	١	٥٦١٦٠٠٠	٠	٢	٢
		٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٩	٢	٢	—	٤٥٢	٩	٢	١
		٦٠٠٠	٦٠٠٠	٤	٣	٤	١	٣٤٢٤٠٠٠	٧	٤	١
		٧٠٠٠	٩٠٠٠	٤٠	٣	٦	—	٦٣٣٨٠٠٠	٥	١	١
		٨٠٠٠	٦٠٠٠	٥	٤	—	—	١٢٢٢٠٠٠	٢	٤	٢
		٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٢	٤	٢	١	١٣٦٠٠٠	١	٧	٢
١ قنطار		١٠٠٠٠	—	٧	٥	٤	—	٩٠٤	٨	٧	٢
		٢٠٠٠٠	—	١٤	٢	١	١	٨٠٨	٧	٥	١
				٢٨	١	١	١	٢١٧٦٠٠٠	٦	١	٢
				٨٠٠٠	١	١	١	٩٠	٦	٢	٤

ملاحظات :

١ — ص ١١ الفقرة ٢ : اذ أن نظام الترقيم عند هؤلاء (أى العرب) هو نفسه عند أولئك (أى الاوربيين) .

فالارقام التى نستخدمها قد جاءتنا من الواقع من الشرق ، ذلك ان نظام الأرقام عند الاغريق ومثله عند الرومان كانا متباينين وغير واضحين) ، وان كان العرب أنفسهم قد نقلوه من الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرأ بها الأرقام تدل وحدها على أن الأعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الامر فان العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقرأون الاعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، فيما يتصل ببالبية اقسام وتسميات المقاييس .

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — ص ١٢ ، الفقرة ا. : فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ — ١٤٣٨ من تقويمنا) .

لا بد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبي ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المقابلة لها من تقويمنا ، ان نلاحظ :

١ — ان تقويمنا قد بدا قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث ان السنة العربية (الهجرية) ، وهى السنة القمرية ، تشتتل على ٣٤٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو ان البداية كانت هى نفسها لكان يكفى ان نضرب العدد المعبر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وان نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك ، فحيث ان التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلا بد ان نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل ، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلا بد من البداية ان نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وان نضرب الرقم الباقى فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لا بد ان نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف .

٤ — ص ١٢ : الهامش رقم ٢ : كتاب المسنن الكبير ،

بالعربية مئة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجامع لشرائع
المسنة أى القواعد ، أو الأحاديث .

٥ — ص ١٢ : الفقرة ٥ : درهم . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية أحيانا الى وزن ، وتشير أحيانا أخرى الى
عملة نقدية ، وهى من أصل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة .
dragma أو دراغمة drachme .

٦ — شرحه : دينار . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٦ .

وتعنى هذه الكلمة عادة نقدا أو قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك
من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سُمى باللاتينية denarius
nummus لأنه كان يساوى عشرة آس (وهى وحدة نقدية وقياسية
قديمية) . وقد تدولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس
ومصر . ولا نزال نجد بعضا منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها
النسوة اغلبية شعورهن .

٧ — شرحه : مثقال .

وتعنى هذه الكلمة الوزن (الثقل) بصفة عامة ، وقد كان فيما
مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم .
والأصل العربى هو ثقل (مفتحة فضمة) بمعنى وزن .

٨ — شرحه : دانق ، انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

وأصله هو الكلمة الفارسية دانه أو دانك ويعنى حبة أو بذرة
الثبات .

٩ — شرحه : قيراط ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة أصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat
انظر الملاحظة رقم ٢٣ .

١٠ — شرحه ، نفس الفقرة ٤ ، وقية (أوتية) أنظر ص ٢٢ ،
الهامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الكلمة فى اليونانية وزن (بتسكين الزاى) ، وهى
باللاتينية أونيكاً Unica ، وهى تشبه كثيرا الكلمة اليونانية .

١.١ — شرحه : نش (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٣ .

وهى كلمة عربية محرفة من كلمة نصف أو نص (بفتح النون أو
ضمها) مع حذف حرف الفاء ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة أو الدارجة
تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة (فى
الفرنسية) ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محدد إلا عن طريق الاستعمال أو
العود ، مما يكون سببا فى تحور أو تغير النطق فى معظم الأحيان ،
رأى تفاوته من بلد لآخر ، وتلفظ هذه الكلمة فى مصر مادة نص (بضم
الزون) وتعنى نصف أو منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث
أن المدينى أو البارة حاليا هو أصغر عملة نقدية متداولة فإن كلمة نص تعنى
لدى العامة مدينى . يقول المعوزون (أو الشحاذون) هات نص ، أو أعط
نص أى اعطنى مدينى واحدا ، ويقال أيضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم
أو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفا ؟ (أى مدينى واحدا) .

١٢ — شرحه : رطل ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٣ .

والأصل رطل (بفتح الراء أو ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : قنطار ، انظر ص ٢٢ ، هامش ١٧ ، وهى بالفرنسية
Quintal ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية كنتناريوس Centarius
أو كنتناريوم Centarium ، ولعل الأوربيين قد نقلوا عن العرب بعض
الالفاظ الدالة على الأوزان مثل قيراط وقنطار ، وإن كان العرب أنفسهم
قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الإغريق والرومان الذين حكموا العرب
لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم ٧ : فى مؤلف ابن سعيد المسمى المحكم ،

والمحكم بالعربية معناها الواضح أو الدقيق والمتفق عليه

على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفقرة الاولى : فى كتابه المسمى الكبير . والكبير
فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير او البحث
الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد
يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : يرى المسيو دى ساسى انه بدلا
من هذا العنوان ينبغى أن نقرأ فى المخطوطة ١ كتاب الأمثال .

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمته لمقالة
الموازن والمكايل للمقرئزى أنها تقرأ بوضوح فى مخطوطة ليد Leyde
كتاب الأنفال ، وان من الواجب أن نتشبه بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : درهم بغلى .

قل أن يستطيع المرء بيان منشأ أو معنى هذه التسمية ، وان كان
الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا أيضا عن الدرهم
البغلى ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوافى (فى الوزن)
ويبدو أن صفة الأسود قد اعطيت لهذا الدرهم لأن الفضة تكتسب بمرور
الزمن أو بفعل النار اللون الأسود اذا لم ينظف سطحه بوسيلة بأن يدعك .

١٨ — شرحه : درهم طبرى ، ويحتمل انه يعنى درهم طبرستان فى
مارس ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : درهم جفارقى وتالعرية درهم جوارقى .

ونحن نجهل معنى أو اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفقرة الاولى : وقد سبق لنا القول بان لدى
الأوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا
من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند أولئك .

فسواء كان القدماء المصريون انفسهم هم المخترعين لغالبية العلوم
والفنون ، أو سواء كانوا قد استقوها من الهند أو من فارس ، فلتد نقل
الاغريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة أخرى ، فحيث
خضعت مصر بعد ذلك لكل من الاغريق والرومان على التوالى ، فتد حمل

هؤلاء وأولئك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الأوربيون، خلال الحروب الصليبية يثهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة في ذلك الوقت ، افكارا واسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الإغريق والرومان ، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب ان تدخل الى اللغة العربية الفاظا أوربية لكى يشغل مكان الفاظ ومصطلحات أكثر قديما ، في مجالى العلوم والفنون ، لتعبر عن افكار او معانى مماثلة .

وهكذا فمن العسير في غالبية الأحوال ، في علاقات معقدة على هذا النحو ان نتمكن من تحديد الأصل او المنشأ الحقيقي لبعض الأفكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم ، لكن الترجيح ، بصفة عامة ، وحين لا يكون مصدر الاستقاق معروفا على نحو جيد ، يصبح في جانب اللغة الأقدم ، مالم تكن الكلمة مناقضة لسياق او مقتضيات هذه اللغة ، فاذا لم يكن لهذه الكلمة من أصل قط في اللغة الأقدم ، في حين نجدها في الوقت نفسه امسلا في اللغة الأحدث ، فلن يكون ثمة شك في انها قد جاءت من هذه اللغة الأخيرة .

٢١ — ص ٢٤ ، الفترة الاولى رطل زياتى .

ولعل في هذا تحريفا لكلمة زياتى ومعناها الذى زيد عن طريق الاضافة ، والرطل الزياتى هو الرطل المزداد او الأكبر ثقلا ، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشيء ، كما يتم وزن الأشياء كبيرة الحجم ، وبصفة خاصة البضائع التى تكون عرضة لما يسمى بفرق الوزن (او طبخة الميزان) ، بالأوزان الرومانية ، حيث يساوى الرطل ١٦٨ درهما ولا يحتسب في الوقت ذاته الا على انه ١٤٤ درهم ، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة في العادة فرق وزن (او طبخة ميزان) او وزن الأجواء والآتية والأغلفة . . ولتعميوض عدم الدقة في عمليات الوزن ، وهو الأمر الناتج عن طريقة تصميم او بناء الميزان الرومانى الذى يكون من العسير ان نقرر من طريقه الفروق في الأوزان الضئيلة ، مما لو كنا قد فعلنا ذلك بواسطة الميزان العادى الذى يطلق عليه اسم ميزان .

٢٢ — شرحه : رطل قباني .

وكلمة قباني معناها وزان ، وبصفة خاصة الشخص الذي يستخدم الميزان الذي نسميه روماني romain وبالتينية statera والرطل القباني ، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذي يزن ١٤٤ درهما ، وهو يستخدم بصفة خاصة كي توزن به في ميزان ذي كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هناك سوى موازين صغيرة ، يمسكونها باليد أو يعلقونها بحبل ، لكنهم لا يستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكفات التي تنسع لاحتواء الوزنات الضخمة .

٢٣ — ص ٢٥ السطر الأول : ويضاهي القيراط حبة الخروب ، انظر الهامش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ؛ ولهذا الفعل وليس للموصف أصل في العربية ، ومع ذلك فإن هذا الاشتقاق خاطئ ، ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التي يتقدمها النحويون العرب الجبولون على البحث وعلى تعقب الأمور بالغة الرهافة . فمن الواضح أن كلمة قيراط وتقابلها عندنا كلمة karat أو kirat قد اشتقت من كلمة اغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التي لها نفس المعنى ، فالفعل قرط (بتشديد الراء) ، والذي يعنى اعط الشيء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما نعنيه كلمة حبة خروب وما تعبر عنه من ضالة القيمة ، قريب مما نقوله نحن في لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

أي : لا اعطى مقابله شروى نقر (كلمة zeste بالفرنسية تعنى الباف اللحاء العالقة بفصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — خروبة .

٢٥ — حبة أو حب (٢٥)

٢٦ — ص ٢٦ ، السطر ١٣ : صراف والاصل صرف بمعنى غير .
وبقوم الصرافون (أو المصارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

(٢٥) تكفى الملاحظتان ٢٤ و ٢٥ باعطاء المتبادل العربى وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (المترجم)

بصفة خاصة لإجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) أذا يلزم جهد وعناية ووقت رجل أو أكثر متمرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الأهمية ، بسبب كثرة اقتسام وتفريمات النقود .

٢٧ — ص ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : فى كتابه المسمى المسالك .
والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك فى كثير من الأوصاف (أو المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — ص ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : أغا الشرطة .
ويطلقون عليه فى العربية اسم المحاسب من الأصل حسب أى عد أو أجرى الحساب (انظر الهامش رقم ٩٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لغاية النقود للمقرىزى) ، وأغنا كلمة تركية تعنى الضابط الأمر (القومندان) العامة والأسواق العمومية (بازار) .

وكلمة بازار كلمة فارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بازار مسقوفة ومتفولة على نحو قريب الشبه بمثيلاتها فى فرنسا والتي تقام داخل أبنية أو أسوار وتحيط بها أماكن العرض المغطاة والمحال .

٣٠ — شرحه ، الفقرة ٤ : أما هذه العقوبة فلعبارة عن ضربات بالكرياج .

وتعنى هذه الكلمة (كرياج) الشئ المبرم (بتشديد الراء) أو المفتول ، اذ تصنع الكرابيج عادة من جلد الثيران المفتول ، ومن شئ يشبه التضييب أو العصا . يماثل سوط الساييس عندنا ، أو بتعبير أكثر دقة ، يماثل ملاسميه نحن عصب العجل ، وتجلب القوافل بعضها منه يصنع من سيور من جلد الفيل أو الكركدن ، ويسميه أهل البلاد عصب أو تضييب الفيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذى نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفقرة ٥ : ويهيسكون بساقيه بواسطة نوع من النهر الخشبي (الفلقة) .

فحيث أن كل الوسائل التى يستخدمها العرب لايتاع العقاب (بالذنبين) باللغة البساطة ، فانهم يستخدمون للامسالك بقدى الشخص

المعاقب (١) بفتح القاف) بضربات الكبراج " مايشبه قوسا مصنوعا من
الخيال " وفزعا من فروع نخلة (جريدة) ثقب من عند طرفيه ، ويضمون
اسفل الساتين بالحبال ، ويقوم اثنان من الرجال برفع قدمي المذنب
صاميين كل منهما الى الاخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفي القوس .

٣٢ — ص ٣٦ ، السطر ٨ : تالارى (او : تالر) .

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود فى مصر
(الدراسة الثانية فى هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا
فى المتن وفى غالبية الهوامش والملاحظات والتعليمات التى
اشارت بها وتبينتها شعبة العلوم والفنون فى مصر ، اما فى
الهوامش التى ليست سوى الاستشهادات (منقولة) ، فقد
كان علينا أن نحفظ بنمطها الاملاى نفسه التى استخدمه المسيو
سلفستردى ساسى .

الكتاب الثاني .

النقود العربية

تأليف : صامويل بنارد

« العنوان الأصلي للدراسة : « بحث حول النقود
المتداولة في مصر » وقد جاء بالهامش أنها قد
نشرت عام ١٨٢١ » .

المقدمة

هذه وجدوى البحث فى موضوع النقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الامر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا ، بشكل متفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والاحداث ، ويعهود الحكام واسمائهم والقابهم ، وكذلك بهدى التقدم او التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم عليها القيام بدراسة مثابرة ومتعمقة بنفس القدر الذى نقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الاهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم ، وبقدر ماتكشف مثل هذه المنشآت عن الكثير من تطورات الاحداث ، يقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسها التى تقدم للأوربيين كى تتصل وتستمر ذكريات العصور الغابرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الارشيف) وبصفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

اما اذا نظرنا للأمر فى اطار النظام المالية والتجارية ، فان من الأمور الأساسية فى الوقوف على تعداد اى شعب ، الالمام بنظام النقود السائد عنده ، والالمام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاقة كل ذلك بقيم النقود لدى الأمم الأخرى ، وكذلك الالمام بكمية النقود المطروحة لتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التغيرات التى تتناول النقود ، كلما زادت ضرورة الحصول عليها وفحصها ، حتى يمكن الوقوف على الآثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن ان تتجاوب او ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والاساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجة بفاليدته وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافكارنا لن يفوتها بالتطوع ان تشير فمضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والسذى قدم لكل ضرورة الفن خدمات جليلة ، وان كان موت ميترس ارعن قد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرسوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حملتنا) الى مصر ، ولقد بلغ اهتمامه بهذا الأمر حد أنه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الأهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون أخرى ، ويمكنها أن تقدم فكرة أكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته أمة من الأمم .

موضوع وأقسام هذه الدراسة

كما قد اتفقنا منذ البداية أن نعرف بكل النقود العربية التى قد نتعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك ، فحديث قد انشغل المسيو مارسيل Mareel بصفة خاصة بموضوع الماشنات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد أمكنه أن يجمع عددا كبيرا من هذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثرتها للاهتمام ، فقد وجدت أن من دواعى سرورى أن اعطيه تلك التى أمكننى أن أحوزه منها ، تاركا له مهمة أن يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى أفرغ بشكل أكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وستتناول فى الباب الأول النقود العربية والأجنبية ، التى صنعت أو التى جرى تداولها فى مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغيرات التى أصابها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

أما فى الباب الثانى ، فسنتصدى للنظام النقدى الحالى عند المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما سيظل مستمرا بالتأكيد مع تعديلات طفيفة فى ظل حكومة البكوات والباشوات ، كما

(١) توفى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضوالمجمع العلمى المصرى ، ومدير أكاديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود، وكذا الاساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ؛ واخيرا اى فى الباب الثالث سنعرض لما له صلة بادارة النقود .

واذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذان البابان الاخيران تسترعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت ستفعله لو كان الامر يتصل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لا تبدو فى نظرنا اقل نفعا فى جميعها . وتبعاً لذلك . فاننا بتلمسنا الحالة الراهنة للعملة المصرية ، نتفادى أو نحدض الكثير من الأخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة . واذا حدث ان كان البعض قد دونوا فيما مضى ، فى بعض المؤلفات أو المخطوطات ، مختلف الانظمة النقدية التى ادخلت الى الشرق عصرا فى اثر عصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد ، فقد لا يكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من غموض .

وبرغم ان اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءا مما تلمناه يمكنه ان ينطبق بشكل عام على كل العملات الاسلامية ، كما انه يلتقى الضوء على من سك النقود فى الامبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك عند الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض اهمية لو ان قد اتيح له ان يعالج بيد اكثر دربة .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا ان نعرف بالعادات الخاصة بأهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وان كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه اقل جفافا ، بقدر ما كنا نفعله كى نحقق واحدة من الغايات الرئيسية التى نذر أنفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

(١) اتخذت هذه الامبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، الذى يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنا ايضا جاءت كلمة العثمانلى التى يشار بها الى رعايا السلطان أو الى الباب العالى .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا

عن النقود العربية

لعب العرب فى عصر الخلفاء دورا بارزا وساطعا فى التاريخ ، فقد اخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا فى استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هى مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التى لم يعالجوها ، ولقد أوروثوا هذا التذوق للعلوم الى حفيدتهم ، وبشكل خاص الى كتاب مصر ، ومع ذلك فحيث بدأ التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط فى هوة التدهور ، فإن نتاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد فى غالبيته سوى مجرد انتحالات أو اقتباسات أو تعليقات أو شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازن والمكايل مؤلفات قديمة وحديثة ، وأشهر هذه المؤلفات مؤلف المقرئى (١) ، وهو كاتب يحظى بالاحترام ، ألف فى موضوعات عديدة تتصل بالادارة والحكومة والتاريخ ، وقد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره فى اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف بشقة العثر على نقطة بدء ، فيها تبدأ مؤلفات العرب فى العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم فى الأخلاق والدين ، كما يضعونها فى بداية الكتب التى تتناول الفكر المجرد بل يضعونها كذلك فى صدارة كتابات بالغة التفاهة أو بادية البطلان ، وأحيانا شديدة الفجور والبذاءة .

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هذا المؤلف أنظر المسيو مارسيل عن هيباس جزيرة الروضة ، أما فيما يتصل بهجاء الأسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود فى نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الكتاب) (٣) .

(٢) Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

بعد ذلك تقابلنا فترة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالبا ماتكون بعيدة عن موضوع الكتاب : وبعد هذا ، لايفوت المؤلف أن يعود بالعلم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاشتقاقات اللفظية ، وبالاتوال المأثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المقرئى لا يمكن أن تنقسم بالكمال ، وبرغم فلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مختلف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو أمر يضمن على دراسته بعض من غموض ، فإن دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيخسين Tycheen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل أولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائد مثيرة ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود الكوفية والعربية ، بالإضافة الى تقديمه لمجموعات اساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى أوروبا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سنقدم هنا لوحة تشمل على عملات القاهرة التى اشرنا برسمها والتى ورد ذكرها فى ثنايا هذه الدراسة ، مع جدول يوضح علاقة أو نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود أخرى كثيرة تتداول فى مصر والقسطنطينية ، كما يشير هذا الجدول الى التغيرات التى طرأت على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعيارها وكذلك قيمتها الاسمية والحقيقية الخ .

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ ،

(٢) يقرر أبو بكر بن أبى شيبة فى مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنائير ودرهما ، وأنه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء أن يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة المقرئى عن النقود ، ترجمة سيلفستر دى ساسى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة في مصر
ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الأول

أسماء وأنواع العملات المختلفة

أولا : النقود الذهبية

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (١) اما الذهب الذي تحول الى نقد ، أو العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون ان يوضع في الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، اما النقود الذهبية المسكوكة أو قطع الذهب « المنقودة » سواء صنعت في داخل البلاد أو كانت ثابته من الخارج ، فكانت تسمى في الماضي دينارا (٢) .

ويورد المقريزي في مقالته عن النقود قولاً ماثورا قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكاييله ونقوده وانه قد ترك لمصر اردبها (٣) ودينارها .

وفي العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص المؤيد من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد ان أتم فتح مصر ، على الاتباط أن يسددوا الجزية بالدنانير .

ومنذ عهود الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

(١) هنا تصرف لطيف في الترجمة أمله ضرورة النص (المترجم) .
(٢) تعنى هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .
(٣) انظر اسم وقيمة الدينار المستخدم كمثال في دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .
(٤) الأرديب مكيال سعة يستخدم في كيل الحبوب أساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين في مصر ، والأردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .
(٥) دخل عمرو بن العاص مصر في العام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .
(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سلام وأصلها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المتريزى ، هى العملات الذهبية ، فكانت هى وحدها التى تستخدم فى تقدير اجور الايدى العاملة وانمان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم اقل غرابة وأكثر احتمالا ، برغم ما هو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام اكثر شيوعا عند مختلف اهم الأرض ، اذ يتم تقييم كل شئ عن طريق الفضة ، حين نستردى الانتباه الى ان النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وفوق ذلك ، منخفضة العيار ، وإلى ان تفريعاتها كانت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب فى قيمتها من النقود الفضية التى تستخدمها الامم الاخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسألة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، ان كانت تصنع بها دنائير ، او على الاقل ، ان كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو امر كان شائع الحدوث فى الجزء الاكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنائير او النقود الذهبية التى كان يضربها الروام ، وينبغى ان نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليهم به المتريزى ، الامبراطورية الرومانية (الشرقية) التى تحولت الى القسطنطينية (٦) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطئة

(٦) هى بيزنطة القديمة ، تسمت باسم القسطنطينية Constantinople أى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية او قسطنطينية ، ويشار اليها فوق العملات النقدية من بعض الاحيان بهذا الاسم ، وفى احيان اخرى باسم اسلام بول أى مدينة الاسلام ، فالمقطع الاخير boul أو pouل يعنى فى اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الشائع لها هو استامبول وهو ما أخذنا به Stamboul ، ومع ذلك ، فاذا شئنا تنميق الكلمات ، او اللعب بالالفاظ او قصصنا اسلوبا متكلفا ، فبإمكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام ، اذا ما أردنا ان نشتمق المقطع الاخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية ، وهذا امر اكثر طبيعية ، وهو يعنى الامتلاء او الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس Polis اليونانية .

le Bas-Empire ، ولا يزال اهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على أبناء هذه المنطقة اسم الرومان . وطبقا لشهادة عديد من المؤلفين العرب ، فقد كانت النقود الذهبية القديمة ، الآتية من القسطنطينية تسمى هرقلية ، وهو اسم تسرب اليهم من اسم الامبراطور هرقل Heraclius (٧) .

اما النقود الذهبية لختلف الشعوب التي كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول في هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما ان كانت نقود هذه الأمم ذات عيار اكثر (أو اقل) ارتفاعا .

اما العلاقات التي كانت يمكنها ان تقوم بين مصر وبين المدينة المركزية أو مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (أو استامبول) اليوم . فلا بد انها كانت تؤدي الى ان تصب في مصر بعض نقود هذه العاصمة والعواصم الأخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجارة بالغة الاتساع مع أهم الشرق ، فقد تدولت في مصر منذ فترة بالغة القدم سكينات (سكين Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشتد على هذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تباع بسعر غال ، وكان كل المالك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرهم) في ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود اوربا الذهبية تسمى في مصر فرننتى (٨) ، وهذه الكلمة

(٧) ارتقى هرقل العرش في العام ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات في العام ٦٤١ . (وهو العام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفي نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (اى عمرو) الا اذا كان يقصد ان ذلك قد تم في عهد الخليفة عمر رضى الله عنه) .

(٨) الفرننتى (بفتح على كل من الالف واللام) ، وان كانت كلمة Trans اليوم تلفظ في مصر فرننجى (بالجمع غير المعطشة) [والترجمة بتصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى] .

مشتقة من فرانك Franc (أو افرنج) وهو الاسم الذي يخلعه أهالي البلاد عادة على الأوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك أن الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولأن ملكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لأن يظنوا كل مسيحيى اوربا ، — فى عرفهم — فرنجة (أى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعود الى زمن أكثر قدما ، والتى صنعت فى شكل جميل ، ومن معدن أكثر نقاء ، والتى ليست بالوفرة الكافية لحد يبيع تداولها كمعاملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلية للأطفال والنسوة ، فليست زينة الرعوس فى معظم الأحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قدماها ، زودت بحلقة صغيرة تعلق عن طريقها ، أو كانت ببساطة تثقب تثقبا أو ثقبين (٩) لكى يمكنها أن تعلق بعمامة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة أن يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر الصغيرة تجدل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالطريقة نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجداول التى تتدلى من الرأس حتى الحزام ، تضفر الماسات والمجوهرات والحلى الذهبية أو الفضية فى بعض الأحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التى ترجع الى تواريخ متفاوتة القدم ، كما يتفاوت عياراتها العالية دوماً ، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزائن لمسكوكات حقيقية ، حتى انه يصبح

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللائحة الملحقة بهذه الدراسة والتى تحمل الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النساء الفقيرات بنوع من المسبحة أو الشريط المزخرف يعتقد أسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المرأة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل أنها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على الرأ المفتوحة) وتعنى خصلة أو ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى ملابس ، أى أن الطربوش هو العمامة التى تغطى قمة الرأس .

بإمكان هواة التحف والآثار القديمة ان يعثروا داخل معازل الحريم (١١) والسرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الاثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٣) الذين وكل اليهم الخلفاء حكم مصر وكذلك الخلفاء انفسهم الذين قدموا اليها ليتخذوا منها مقرا لخلاتهم ، أو أولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة في البلاد بالأوزان نفسها والعيار : انه ، وكذلك على النمط الذى كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثممى عيارها أو أدخلوا على أنماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حداً يمكن معه اعتبار هذه النقود اصداراً جديداً أو عملات من نوع مخالف ، كان يشار اليها عادة — حتى يمكن تمييزها من ضروب النقد التى سبقتها — باسم الأمير أو من يذوب عنه .

وهكذا ، فعلى العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنا) ، أمر الأمير أبو العباس أحمد بن طولون ، الذى كان قد عين حاكماً على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذى استقل بعد ذلك بمصر وتلقب بلقب السلطان — أمر عندئذ بضرب دنائير سميت بالدينار الأحمدي ، أى سميت باسمه .

وفى نحو العام ٣٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادى) أمر أئفاند أبو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنائير سميت بالدينار المعزى ، على اسم الخليفة المعز (١٥) (لدين الله الفاطمى) .

وفى عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول المماليك

(١١) تعنى كلمة حريم فى العربية المكان المحرم ، أى المنوع ، والاصل حرم أى منع .

(١٢) السراية كلمة محرفة عن التركية سراى ومعناها القصر . والترجمة بنصرف لطيف أملته مقتضيات النقل الى العربية) .

(١٣) تعنى كلمة الأمير فى العربية الأمير أو الحاكم .

(١٤) واسمه بالكامل أبو الحسن جوهر الخطيب الصئلى .

(١٥) وهى السكنية التى كنى بها الخليفة أبو تميم معد .

(١٦) وقد بدأ عهده فى العام ٨٠١ من الهجرة (١٣٩٩ من التقويم

المسيحى) .

الشراكسة (أو الشركسية) والذي ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اجهال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وارباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يشيروا الى ذلك ، فلم يتحدث القرىزى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية اى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احدث العملات النقدية الذهبية ، اى تلك التى حلت مع الايام محل الدنانير فهى الفندقلى او السكين Séquins ، وان كنا ام نتأكد ان قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فان من المحتمل أن تعود نشأته الى هذه العاصمة ، ويحتمل كذلك ان يكون الهدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقى الذى كان يمرور الزمن قد حل محل الدنانير ، ومع ذلك فمنذ ذلك الوقت بدا ينقص وزنه وعياره .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شىء ، عدا ان سطحها كان اقل اتساعا ، وان حروف نقوشها كانت ارفع ، وعدا ان وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقلى .

ونسنا نجزم بأنه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفندقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قلع الزينة أو كانت تسك بقصد تقديمها كهدايا أو

(١٧) بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقية الذهبية Séquins ، ولا يزال الأمر كذلك حتى اليوم ، تسمى بذوقى أو بندقى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الأجنبية . أما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرقة عن الكلمة التركية ونديكلى (فندقلى) بمعنى فندقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق .

(١٨) أو بالاحرى شكل عيار السكين Séquin البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية (او استهلالية اى تضرب فى غرة الاعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمة سكين Séquin ، وهى بالايطالية زتشينو Zecchino ، للإشارة الى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الأوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة مأخوذة عن الايطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الافرنجية (او الامرنكية) .

اما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الإشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين او الزر محبوب هو عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها وقيمته وقطعها عن الفندقل الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملتان كذلك معا مثامستين فى التسطنطينية .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو اول حاكم امر بشرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فاننا نعتقد ان هذه العملة سابقة على الفندقل ، وانها تحوير او تحريف للدينار القديم .

كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لا يختلفان الا فى القطع (بفتحة على القاف وتسكين الطاء) ، اما اولهما فله وجهان تمعليهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه ناشر او طغراء السلطان ، اما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

(١٩) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة فشددة مفتوحة) وسكة (بفتحة اولا) من الاصل سك (اى ضرب النقود) وتعنى الكلمة الثانية مسمار اما الاولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب او تدمغ به النقود وان كان يشار بها كذلك الى عملة الدمغ او السك ذاتها .

(٢٠) ومعناها ذهب (او الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها زهير ومعناها الورود) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز او المعشوق .

وكانت تصنع فى مصر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحوب)
كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا
ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هذه القطع الأخيرة
يتفاوت كما سنرى لأن حجمها كان أصغر من أن يحوى قدرا من النقوش
يمثل ما نجده على القطع الكاملة « الزرمحوب » (٢١) .

لكننا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الأول من النوعين اللذين
تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لا توجد بها تأشيرة او طغراء ، وأن
كان ذلك لا يتفق امكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة فى العربية ، كما هو الحال فى الفرنسية ، على المعدن
وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للمفرد) والى الجمع
بكلمة فلوس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة تشبورا السبك ، وتستعمل على نحو
مجازى للدلالة على الشيء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السنك) ، وكان
يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم أصبحت تطلق على النقود
الفضية وحدها ، اى على قطع المدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكنت فى شكل نقود تسمى فيما مضى
درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الأوزان
كانت تساويه (او تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وحتى منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر من

(٢١) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، القطعتان الذهبيتان
رقما ٨ و ١٠ .

(٢٢) لم نعد نستخدم هذه الكلمة الا فى صيغة الجمع .

(٢٣) انظر قراستنا عن الأوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة أو القانونية فى مصر ، ومنذ غزاها الغز أو التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ هـ من الهجرة (١١٧١ م) بدا يسمع فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب . الخ بالدرهم ، ذلك انه حتى من قبل مجيء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب ، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد اوائل امرائها (من العرب) دون ان يتناولوها أى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك ، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع واوزان وعمليات تختلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت اوربا فى بعض الاحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فاطلقت اسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا ان لاحظنا بالنسبة للدنانير — تأخذ فى غالبية الاحيان اسم الأمير أو الحاكم الذى أمر بضربها ، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧ م) والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكامل الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، وأخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ المحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولاً فى مصر عند بداية الهجرة

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ هـ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م) .

(٢٥) وكان يكنى بالبندقدارى .

تنقسم إلى نوعين من المسكوكات طبقا لما يورده المقرري ، وكان النوع الأول يعرف باسم الدراهم السوداء وهذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الأول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من شارس ، ويذكر هايد Ilyd في تاريخه عن ديانة الفرس القدماء (٢٧) أن مدينتى أورميا وشميراز قد بيتتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد أطلق عليه العامة الكنية راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وان كان المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على أساس صحيح .

أما صفة أسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التعارض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا والتي كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هناك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط مادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وان كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية (✱) هذا اللون الأسود (أو المائل للسواد) مثل دفنها بالأرض أو مثل تأثير النار والردلوبة وبصفة خاصة بخار الماء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دعك خفيف ، دونها

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة محوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التى تحتوى على الهيدرو سلفور أو حمض الهيدروسلفور .

(✱) المقصود بالتعاق هناك الجزء غير البارز من السطح (أى الأرضية) أى حين أن النقوش والصورة أو الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المعدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظن أنها منفصلة عن قاع العملة الذى يظل على سواده .

ويرى المسيو تيخسين Tychsen أن الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٢٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها ، وأما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العملات التى ضربت على يد الإباطرة .

ويذكر المقرئى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٢١) باعتبارها سائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد أطلقها العرب على كل بلدان أفريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد أطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش . الخ ، وإن كان العرب يمتدنون بها لتشمل فى الوقت نفسه أسبانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى أوربا ، أما اليمن فقد أطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربية السعيدة ، وأما قطع النقود اليمنية هنا فكانت تأتى فى الأساس من المدينة ومكة . الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تأتى عن طريق التجارة مع البنادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسم الأمير نوروز الخافى (٢٢) ، وقد تدولت هذه العملات فى مجالات التجارة ، واستقبلت

(٣٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس أجريبا على شرف تيبيروس [أما تيبيروس فهو ثانى إباطرة الرومان وهو ابن ليفى وابن أغسطس بالتبنى ، وكان خاكما حذرا ومستنبرا ، ولكن طبيعته الشكافة جعلته يتركب أبشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق.م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد — المترجم] .

(٣١) إذا كانت المغرب تعنى الغروب فإن كلمة اليمن بدورها قد اشتقت من اليمين .

(٣٢) بدأ هذا الأمير يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الأول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد أو أول أيام السنة ، ويبدو أن النعت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فإذا صح ذلك فأننا نكون بصدد دراهم (أو عملات) تذكارية .

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم
فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سنوى النقود النحاسية .

أما القرش الأسباني ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة
القادمة من الخارج ، هو أكثر هذه العملات شيوعا وأكثرها استخداما حتى
مجيء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير أو تحويل هذه العملة ، وهى أكثر وثرة من كل
العملات — وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق
المعالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضة التى يستخرجونها من
هذه المناجم — تعود بربح وكسب يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية
العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق
ال تداول أنها كانت أوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وانها
أصبحت على نحو ما عملة تعاقد « أى تتم العقود على أساسها » ، تستخدم
من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتغذى من جهة أخرى ليس
مقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وانما جزءا من حليها
كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد ائتمان
السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل
فى أغلب الأحيان جزءا من حمولات السفن والقوافل .

أما التالارى أو التالر (٣٢) فهو عملة المانية يشار اليها باسم الرسدال
risdale أو الريال التعاقدى (الذى تعتد على أساسه الاتفاقيات)
écu de convention ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل
التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال
النمساوى ، وكان التالر ، شأنه شأن القرش الأسباني ، بالغ الانتشار
فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التعريف التى وضعتها لجنة

(٣٣) كلمة تالر أو تالرى Thalri مشتقة من الألمانية Reichsthaler
والتي أخذنا عنها كلمة رسدال risdale ، أو بمعنى آخر كلمة تالر Thaler
التي أضيف اليها فى اللغة الفرنكية المقطع الايطالى (وهو المد بالكسرة)
وتشير هذه الكلمة Thaler فى بعض بلدان المانيا وبخاصة فى سكسونيا
وهانوفر وبروسيا الى النقد الحسابى ، وتماثل كلمة écu أو ريال مفضنا ،

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفسه ، بل لقد كانت عمليات التحويل تتم لصالح التالر ، برغم أن القيمة الجوهرية أو الفعلية للقرش تزيد تشكل طفيف عنها في التالر بسبب ارتفاع العيار في القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعة العلاقات التجارية ، وإنما تعود كذلك الى حقيقة أن وزن التالر كان أكبر (من وزن القرش) وربما أيضا الى حقيقة أنه كان أكثر دقة في صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الأسباني والتالر الألماني اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الأسباني بتسمية خاصة به هي ابو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر ، إذ أخذ (٢٤) القوم أعمدة هيرقل هذه على أنها مدافع ، أما التالر أو التالزى فيشيرون اليه باسم أبو طاقعة (أبو بوطاظة) وهي كلمة تعنى صاحب النافذة (٢٥) ، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التي ترى على أحد الوجهين ، وصورة الأسلحة المدلاة من عقاب مقسوم الى أربعة أقسام ، والموجودة على الوجه الآخر ، إذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعة النقدية بعض الشيء تلك النوافذ ذات القضبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطاظة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة pataque في اللغة الأفرنجية ثم انتقلت بدورها الى اللغة العربية الدارجة « بطاظة » .

وقد بات قبول النقود الفضية كبيرة الوزن ، والتي انتهينا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة في تجارة الجملة خصوصا بعد أن أصبح يصنع في مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجد هناك

(٣٤) ويحذف الالف أحيانا لأنها أخذت على أنها أداة ، ولغظت الكلمة بوطاظة pataque أو بطاظة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P في بعض الأحيان الى باء خفيفة ذلكما يحدث مع كلمة باشا pacha و Bâcha

(٣٥) لكي ندرك ما أدى إليه هذا التشابه الغريب لابد أن نعرف أن نوافذ البيوت في مصر مزودة بنوع من القضبان (أو المشربيات) على هيئة شبكة مكونة من أجزاء بالغة الضلالة من الخشب المستدير ، فجمع بعضهم أنى بعض مما يشكل اشكالا متنوعة منها ، لها صلة برسوم الدانتيل أو بالأوراق المثقوبة أربعة ثقوب مسننة عندنا ،

نقط لا عملات فضية تقترب من قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التى تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفى القسطنطينية ، حيث خامات الفضة أكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة أكثر نشاطا ، وحيث أساليب العمل فى دور سك النقود أكثر- نمضا وتطورا ، تصنع قطع فضية منخفضة العيار من ذوات الـ ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لسكن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التى تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية او البرونزية التى تنهض على تقسيمات السلم العشرى ، الذى تكون فيه البازة واحدة هى أدنى درجاته ،

ويبدو أن الملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذى صنع لنفسه بشنجاته وجرمة مشروعاته اسما مدويا فى الشرق، بل وامكنه أن يسترعى انتظار أوربا حينما من الدهر ، يبدو أنه الوحيد الذى أمر بضرب قطع نقدية من ذوات الأربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التى تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك انه قد أمر بضرب قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة مدينى ، وان كنا لم نستطع الحصول على شيء منها ، ويمكن الافتراض على الأقل أن عددا قليلا من هذه العملات قد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧) ، وكانت هذه مضروبة بسكة (بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعناها اداة السك) البيلطان الحاكم او على الأقل كانت تحمل تأشيرة أو طغراء هذا السلطان، وقد امرنا بتصوير قطعة من ذوات الأربعين مدينى ، ونجدها فى

(٣٦) تعنى كلمة Bey او Beyk بالتركية السيد او الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الالمانية ومعناها (اسم أحد أجرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الالمانية على منيزيل الاختصار اسم Groschen بحروف كبيرة ،

اللوحة المرفقة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مدينى ونجدها لى نفس اللوحة برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحديث العملات النمطية او المعيارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشير الى الخصوصيات انتى تميز نقود على بك .

وحيث أصبحت خامات الفضة بعد موت هذا الملوك نادرة ، وحيث كان صنع الغروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، ويبدو انه كان كافيًا ان تحقيق الهزيمة بعلى بك ، لى تفقد النقود التى سكها كل ثقة وان تسحب من التداول او تلغى كنقود ، كما لو كان الأمر ضربًا من التجديد .

ويذكر فولنى Volney فى تاريخه لعلى بك (٢٨) ان نقود هذا الملوك قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بانها كانت محملة لاكثر مما ينبغى بمعادن ذائقة ، ويذكر كذلك ان واحدا من التجار قد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فسادت عند صهرها بربح كبير للحد الكافى ، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت اكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل ان تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج ، وان بعض الناس قد يرى فى المعلومات التى قدمها المسيو فولنى للتو عن عملات على بك ، ان الأمر هنا يختص بالعملات الفضية وليس بالعملات الذهبية ، فهذه هى التى ينطبق عليها بصفة نامة ما جاء فى هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت الماكينات التى كانت تستخدم فى صنع غروش على بك ولم نعتل لها على اثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) امر القائد العام ان يعاد اصدار القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وكلفنا بالعمل على اعادة بناء المصانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبا للغاية فى مجال التجارة ، كما ان صنعها سيظل امرا لا ينسى فى مصر ، مثلما كانت قروش على بك .

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضئيلا ، فقد تناءلتها بصفة متتالية بعض تغييرات (نحو الأدنى) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فإن بعضا من هؤلاء الحكام ، أكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون فى ادارتهم بأفكار أكثر ورعا وأكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وعيار هذه العملات .

ويذكر المقرئ أن السلطان صلاح الدين ، بعد أن ألغى تداول الدراهم السوداء ، تلك التى كانت بالغة الثقل وذات عيار عال ، أمر بضرب دراهم تمتزج فيها الفضة والنحاس بنسبتين متساويتين ، ولعل عيار ووزن هذه العملة قد ظلا منخفضين حتى الوقت الذى أصدر فيه الملك الكامل أمرا بإبطال كل الدراهم التى كانت تعرف عندئذ بالقاهرة والاسكندرية باسم أوراق ، وأمر بإصدار دراهم جديدة كانت تقترب سواء فى عيارها أو وزنها من الدراهم القديمة أى العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بمقدورنا أن نلمح فى هذه القطع النقدية المسماة أوراق ، ومفردها ورق ، منشأ تقطع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة أو مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن سوى فرع (أو قسم) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم أوراق .

ويقدم لنا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهما اللذان ينظر إليهما فى القاهرة باعتبارهما يتميزان بغزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما أصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفسه القاب السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ ، وهى أسماء والقاب تعنى الإمبراطور الملك ، الذى تؤيده العناية الإلهية ، صاحب النصير ، الشريف) ، أمر بأن تضرب انصاف دراهم سميت باسمه : المؤيدى أو المييدى على سبيل الاختصار ، وكان يطلق عليها كذلك اسم نص وهى كلمة لاتزال تستخدم حتى اليوم للإشارة الى المدينى أو البارة .

وسواء كان القوم قد اعتبروا المدينى بمثابة تحوير أو تحريف للدرهم القديم ، أو كانوا قد نزلوا اليه باعتباره عملة جديدة أدخلت

صناعتها الى مصر كما ادخلت الى القسطنطينية حيث تغرب هناك عملة مشابهة تعرف بالبارة Parah (٢٩)، فلان يكون اقل من ذلك نسخة ان هذه العملة العجيبة ، الاكثر رقة من ورقة ، والتي تكنى اقل نفخة لبعثرتها والتي يوضع الالف منها في قاع قمع ورقى « قرطاس » ضئيل الحجم ، قد أصبحت هي النقد الرئيسى في مصر ، اى تلك تتخذ اساسا في ابرام الصفقات الكبيرة وكذلك في عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التي تتم بها كل الحسابات وتحصل الضرائب .

اما بخصوص نسبة النحاس التي تمزج بها الفضة التي تستخدم في صنع النقود ، فانه لا تستخدم قط في مصر كلمة بعينها للإشارة اليها ، وليست هناك كلمة تقابل كلمة نقد برونزى التي نستخدمها هن . واذا ما طلبنا هذا الاسم « نقد برونزى » على كل النقود التي يشكل الناس النسبة الغالبة في سبيلتها ، فان القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وكذلك قطع المدينى التي تحدثنا عنها تعد في واقع الامر نقوداً برونزية (وليست فضية) ، فمعد زمان طويل للغاية لم تصنع في مصر نقود فضية بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية (اى النقود الفضية) قطع المدينى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، الا لان هذه القطع قد حلت محل العملات الفضية التي جاءت النقود التي تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثا — النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس في العربية على المعدن الذي نسميه نحن Cuivre وفيها مضي كانت النقود النحاسية تسمى فللس والجمع فلوس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هذا المعدن ، تطغت باوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم الا كمية ضئيلة ، ولم يكن الناس يضعون النحاس في مرتبة النقود . ولم يحزنوا يستخدمونه عندئذ الا في شراء السلع ضئيلة الثمن او في المطالب المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

(٢٩) في التركية بالباء الثقيلة P ، وفي العربية بالباء الخفيفة B

حتى ان ابناء الشعب قلما كانوا ينفقون فى اليوم الواحد مايزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء اقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العام ٨٠٠ من الهجرة (١٣٩٨ من التقويم المسيحى) وحيث بدأت النقود الذهبية والفضية بمرور الزمن تصبح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الكوارث التى كانت تحدثها القلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر منذ العام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، فقد أصبحت العملة النحاسية اكثر ضرورة ، واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجارة متنافسة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى أصبح الظاهر برقوق فيه امرا ، (أى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٣٧٩ من التقويم المسيحى

وحين أصبح برقوق سلطانا ، امر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفة استاذار (٤٠) بأن يضرب فى القاهرة كمية كبيرة من الفلوس اى من النقود النحاسية بسبب الربح الذى كان يعود به مثل هذا الصنع وامر بايقاف سك الدراهم التى أصبحت بالغة الندرة ، وقد صهر الصائغة الكثير من هذه الدراهم ، كما صدروا الى الخارج كمية ضخمة منها ، وبما لاشك فيه انه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لكل واحدة من هذه العملات اقسامها او تفرعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد برقوق وفى عهد ولده الناصر فرج ، وفى هذه الاثناء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الاحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر للفلوس او القيمة الاسمية التى تحدت لها وهى اعلا بكثير من قيمتها الحقيقية ، هى السبب فى

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او اسطى) بمعنى محبر أو مدير ، ودار ومعناها قصر ، وهى تماثل عندنا كلمة majordome اى مدير القصر أو المتصرف فى شؤونه .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على اساس البعد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الامر بتداولها على اساس الوزن اما لانه تبين ان عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لانه كان يلزم وقتا بالغ الطول في عددها مما كان يتسبب في حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الامر بالنقود النحاسية ان اُضحت هي العملات الوحيدة المستعملة ، واصبحت كل السلع ، بها في ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة . شكك القريزي ، وهو الذي كتب مقالاته (عن النقود) بين عامي ٨١٨ و ٨٢٢ من هذا الاجراء الذي لا يمكن احدا ان يعقله ، والذي يشهر المرء بالعار من مجرد تدوينه ، ويضد ان النحاس لم يكن قننا ، في اي بلد من بلدان العالم . لا في قديم الزمان ولا في حديثها . عملة رئيسية . ولم يحل عليه الدور في ان يتداول كعملة الا في عهد اكثر الحكام جدارة بالقدس والكراهية . وهو الناصر فرج ، فالفضة ، بصفة خاصة . هي العملة المشروعة ، التي لم يكف تداولها على الاحلاق في انحاء العالم . وبذلك القريزي انها . هي . هذه العملة النحاسية التي خربت . هي مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذي كان يتولى مقادير مصر في ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذي كان قد اعد صنع واصدار الدراهم :

اولا : الا تدون اي مبالغ في كل العقود العامة والخاصة ، وفي كل السجلات المالية ، وكذلك في كل المعاملات والصفقات الا بالدراهم المؤيدية .

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على ان تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدية تنشأ على الاسس التالية : تضاف الى ثمن منقار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التي تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على اساس ذلك كم عدد الفلوس التي تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدي ، وحاول هذا

المؤرخ التدليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعمامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مصادر دخولهم المتواضعة ستتعرض لهزة عنيفة لتتقص دهبية واحدة .

ولعل الاجراء العادل والشريف الذى كان يمكن اتباعه كان ان نستبدل فى دور سك النقود بتلك الفلوس الملقاة تبعا للقيمة التى كانت لها عند تداولها فى مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنائير ودراهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثمان السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالدنائير والدراهم الجديدة ، ومع ذلك فقد يحدث ، دين ريب ، ان نجد فى مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التى ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت بتجاوزة بذلك كل حد ممكن بمنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزامى ، قد وجدت نفسها ، حين اصبح الامر ملحا عليها بان تعالج السووات التى نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فاما ان تثقل كاهل نفسها بالديون اذا شاءت ان تسحب هذه النقود طبقا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسبب فى خراب او افلاس الناس ، اذا هى لم تسترد النقود الملقاة الا حسب قيمتها الحقيقية او الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما مضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفريعاتها ، وعندما أخذ وزنها وعيارها يتناقصان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، اصبح من المستطاع استخدامها فى شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التى كانت اكثر من غيرها عرضة للتلغ ، والتى كانت تبعث براثة غير مستحبة ، والتى كانت من جهة اخرى تعد ساعى سمعتها او قلت الثقة بها بسبب الكمييات الهائلة منها ، التى فاقت كل حد متصور ، والتى طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجمها ، والتى تطلبت بسبب ذلك نفسه القيام بعمليات اصدار اكبر ضخامة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع ائـل . . ولقد انقضى بل اوقف كلية اصـيدار النقود النحاسية ، واصبحت كلمة الفلوس ، وهى التى كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصة ، النقود المصنوعة من النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، واصبحت كلمة نوعية (تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود او غضة monnaie ou argent (٤١)

اما العملات النحاسية التى صنعت اما فى عهد المؤيد كما تستخدم بمثابة نقود معاونة ان متممة للدراهم التى زاد عبارها ، واما فى عهود اخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جديد (٤٢) اى ما صنع حديثا او النقود التى صنعت مؤخرا .

وقد اوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الاجداد (وهو جمع جديد) النحاسية ، ينتمى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما انها قـيد صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، وبقطعين مختلفين .

وباختصار ، فحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصل ارتفاعها ، فى حين استمرت قيمة المدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم بعد الامر يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الاجداد منذ وقت طويل ، وان كان فقراء الناس لا يزالون يستخدمون فى معاملاتهم اما هذه الاجداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعها من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشائش (علف

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا donne de l' argent او donne de la monnaie اذا كان الامر يتصل بعملات ذهبية أو بالقروش

(الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا Beaucoup d'argent (والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد اخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشر وصف مصر على ان نقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف الـ e أو i [وهما حالتان تلفظ فيهما الـ g مثل الـ j] كما تلفظ اذا اعقبها أى حروف متحركة أخرى [أى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التى يكتبون بها الجيم غير المعطشة . المترجم] .

(م ٦ — وصف مصر)

الحيوانات) وبالنسبة للكبيات التى يقل ثمنها عن المدينى الواحد او البارة ، وكانت تلزم عشرة من هذه القطع لكى تساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تمثيلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

رابعا : المسكوكات او العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقا ، او على الاقل ، لم تستقر فيه - على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الاوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التى يكون القصد من اصدارها اما تكريس او تخليد لذكرى احداث بارزة تمت فى عهد من العهود بواسطة استخدام الرموز او نقش التواريخ او النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هناك عادة او تقليد بالغ القدم لايزال متبعها حتى ايامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بان تسك فى فترات بعينها احتفالا باستقلال او غرة الاعوام (الهجرية) او لتقديدها كعطايا او اكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة عن النقود الأخرى الا فى ان سطحها اكبر اتساعا بكثير ، والا فى ان الحمار كان يعطى لكتابتها فى بعض الأحيان قدرا اكبر من الأناقة ومن « التحسين » مع بذخ فى زخرفات الاطار ، او كان فى بعض الأحيان يخط اطارين مركزيين من الجبيبات ، أحدهما يدور باستدارة القطعة النقدية والاخر فوق حافتها ، او كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفا على هيئة عقد من الورود او على هيئة صفائر او كتابات مضفرة او ضروب أخرى من الزينة ، وان كانت النقوش والعيار والوزن لهذه العملات التذكارية) هى نفسها فى النقود الأخرى ، او فان يضاعف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنى من الفندقى او تساوى اثنى من العملات الذهبية الأخرى ، او كان الوزن يزداد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الأخيرة ١١/٢ فندقى او سكيئا واحدا ونصف سكين وهذه هى القطع التى اوردناها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ ، ٢ ، ٣ (٤٢) .

(٤٣) يمثل الشكل الاول قطعة من ذوات ٢ فندقى ، ويمثل الشكل الثانى قطعة فندقى عادة ، انظر اللوحة الملحقه بهذه الدراسة (وقد سميت فى الطبعة العربية الى اربع لوحات متعاقبة ، مع مراعاة ان يتوافق تسلسل وارثام الاشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يغيرون فى بعض الاحيان من النقوش ، ويسهبون فى بيان القاب الحاكم اما لتمييز هذه القطع عن العملات الاعتيادية واما لامتداح الامير ، وتقدم القطعة الذهبية التى اوردنا رسما لها برقم ٦ من اللوحة الاولى (رقم ١٢ من اللوحة الاصلية) مثالا على ذلك ، وهى اكبر حجما من الاخريات ، كما انها فيما هو واضح احدى عملات الزينة او واحدة من العملات التذكارية ، وهى كذلك تختلف عن القطعة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصلية) ، برغم انها قد سكنا ، كلاهما ، بالقاهرة وفى عهد مصطفى بن احمد نفسه ، وهو الذى ارتقى عرش القسطنطينية فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادى) .

وبرغم ان قطع النقد الترفيحية (قطع الزينة) هذه اقرب كثيرا شبيها بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلا تحتفظ نحن بقطع الائتمان او قطع الزواج او الاحتفالات وكانت تحمل بنبابة زينة او تعطى فى شكل اكراميات ، وفى بعض الاحيان كانت تباع الى اليهود الذين كانوا يقومون باعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجودا عند الفرس ، فقد كانت تصنع فى فارس تبعا لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لها نفس الرواج اذى للعملات وانما كانت توزع عند حلول راس السنة .

اما العملات الذهبية المستخدمة فى القسطنطينية والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ باللوحات ٣٢٤ ، ٣٢٥ عن النقود التركية ، وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٢١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ من اللوحات نفسها (٤٥) ، فلم تكن هى على وجه الدقة هى النقود المتداولة ، وانما كانت نقودا استهلاكية او تذكارية أى نقود صدرت لمناسبة معينها ، وكانت القطع الاولى من نوع النُدَقى ، اما الثانية فكانت من نوع الزرمحبوب .

Voyage de Chardin en Perse, tom IV p. 279, édité (٤٤)

1711.

(٤٥) دراسة عن النقود الذهبية والنفضية المتداولة عند مختلف الشعوب . . الخ ، باريس ، ١٨٠٦ م ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقرئ في خطه عند وصفه لاحتفالات رأس السنة أن الخليفة كان يعطي عند انتهاء العام أمرا بأن تصنع في دار سك النقود، في التاريخ نفسه المحدد لسك نقود السنة الجديدة ، عدد محدّد من الدنانير ومن الربعيات (٤٦) والقراريط والدراهم المستديرة ، وكان يبتعث بها كاستبشار إلى الوزير وإلى أقاربه وإلى كل العسكر من حملة السيف أو حملة القلم (الجنود والكتبة) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا إلى الضباط وأصحاب الرواتب في عيد الفطر (٤٧) ، الذي يستغرق ثلاثة أيام ، والذي ينهى شهر رمضان الذي يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الصوم الكبير عندنا .

ويورد المقرئ في فقرة أخرى أنه كانت تضرب في زمن الفاطميين (٤٧) في دار سك النقود القديمة ، وهي أول دار أنشئت في مصر ، الدنانير أو بالأحرى الخردبات الخاصة بغرة العام (الهجري) أو بخميس العدس ، وهو الخميس المقدس عند الأقباط ، وقد أطلق عليه هذا الاسم لأن الأقباط يطبخون فيه العدس ، كما كان هذا اليوم ، في زمن المقرئ كذلك ، يوافق الاحتفال بأحد الموالد ذائعة الصيت في القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقرئ يسميه أيضا خميس العهد .

ولا يتعلق الأمر ، في الفقرة الأولى التي اقتبسناها للتو من المقرئ ، بالقراريط وإنما بالرابعة فقط وكذلك بالدراهم المستديرة التي يشير إليها باسم مقشقة ، وهي صفة كان السبوح دى ساسى بجهل ماتعنيه ، كذلك فإن المقرئ عند حديثه عن قطع الاستبشار أو القطع الاستهلالية التي تسك بمناسبة بدء العام الهجري لم يعد يشير إلى الدراهم المستديرة وإنما إلى القراريط ، وفي مكان آخر ، إلى الخردبة (٤٨) . ويستنتج دى ساسى أن الدراهم موضوع الحديث هي نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

(٤٦) أي أرباع الدنانير

(*) في الأصل : عيد الأضحى .

(٤٧) الفاطمية أو الفاطميون ، نسبة إلى فاطمة ابنة النبي وزوجة علي ، والتي يدعى هؤلاء أنهم من نسلها ، وقد استقروا في بدايتهم في أفريقية ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنا أن الأكثر احتمالا من ذلك هو: أن القيراط والخردبة كانا يشيرا الى قطعة نقد ذهبية واحدة ، وكان المثلثان ، وهو نفسه وزن الدينار ، ينقسم الى أربعة وعشرين قيراطا ، ومن المعروف أن القيراط يساوى وزن الخردية أو حبة الخروب . وبلا جدال فإن هناك بنرا قد تم فى الجزء الأول من نص المقريزى ، إذ كان ينبغى عليه أن يذكر القيراط بعد ذكره للربعيات . أما عند حديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير وإلى اقاربه وإلى عسكر السيف وعسكر القلم فإن الحديث هنا لم يعد يتصل إلا بالنقود الذهبية ، والقيراط هو أصغر قطعة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خردبة . وأخيرا فإن الدراهم المستديرة كانت عملات فضية ، ولم تكن توزع إلا على رجال أو اتباع الوزير ورجال كبار الشخصيات المهمة وعمال سك النقود .

أما فى خميس العهد فلم تكن تضرب إلا الخردبة ، ويتراوح مسدد هذا الإصدار النقدي مائتين ١٠ آلاف وعشرين ألفا من هذه المسكوكات ، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى ألف دينار ، وإلى جانب أن وزن الدينار يمكن بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال أو بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، أن يكون أدنى من مثقال واحد ، أى أقل من ٢٤ قيراطا ، فقد كانت الدنانير الزائدة تستخدم فى سداد مروق الوزن وفى الانفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للعاملين فى الضربخانه .

ونستنتج مما قلناه للتو أن قطع النقد المسماة قراريط أو خردبات كانت بالغة الضالة وذات قيمة متواضعة ، إذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانه المدينى أو البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لا يزال القوم يحتفظون بعادة سك النقود الذهبية احتفالا بفترة الأعوام ، أو لكى تقدم اكراميات ، أو تعطى لأشخاص متميزين كانوا يطلبونها بأنفسهم ، أو كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله الى قطع نقدية وإلى نصفيات وربعميات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شئ عن العملات المماثلة إلا فى أنها ذات سطح أكبر اتساعا وإلا فى العناية التى يبذلها الحفار فى كتابة وحفر النقوش ،

وتسمى الهدايا أو الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للأقربى والاكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاصطناع الاتباع هى الاعطيات والاکراميات ، اذ قل أن تكون هناك حقوق مؤكدة ثابتة ، أو عدالة فى التوزيع ، وانما كل شيء هو منحة وعطاء ، وفى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوماً فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير احيانا فى شكل منح واعطيات ؛

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، أو هذا النوع من الرسالة والحياء اللائق بشخص من يعطى بفدر ما هو جدير بشخص من يأخذ . وفى الاعياد الخاصة التى تحييها على سبيل الترفيه العالمات أى الراقصات من أهل البلاد ، والموسيقيون ، ثمان المدعومين ، اذا أخذتهم النشوة من مهارة العازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيات فضية (نقوط) فتعلن العالة بصوت عال اسم من أعطى وقيمة عطائه ، هنا تختلط مشاعر الكبرياء بأحاسيس الكابرة ، فتدفع العجرفة المهينة أحد المشايخ أو واحداً من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم أكثر منه) أن يعطى «نقوطاً» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الآلاتية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من سادتهم قط على مكافئات أو أجور ، ويقتصر ما يحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض ثلث صغرة من الذهب فى اعياد بعينها ، وان كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى أن يدخلوا فى خدمتهم كن من يحتاج الى سيد ، وقلما يكون بمقدور أحد أن يدنو من هذا السيد دون أن يوزع اليخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطالبونك به اذا نسيت أن تقدمه اليهم ، وفى بعض الاحيان يفرضونه فرضاً ، ومن جهة أخرى ولا تزال ثمة عادة مماثلة فى بعض بلدان أوربا حيث ينتذرك خدام انبیت ، حتى الخدم فى قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون *la famiglia* واثنت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ *bouna mano*

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة أو هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشیدن بمعنى يعطى أو يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هي المسكوكات الوحيدة التى
امكنا ان نسمع بها والنّى تسك عند بداية « غرة » الاعوام . وحيث أصبح
المدنى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى
مصر ، فانه يوزع ، دون تغيير شىء فى نمط صنعة على موظفى وعمال
دور سك النقود عند استهلال الاعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خامسا : النقود الزائفة

كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية
للقود كانت الحكومة عرضة لان تجد من يزيّفون نقودها ، سواء فى
الداخل (على يد رعاياها) او فى الخارج على يد اجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكاسب الهائلة التى كانت تحققها
بالضرورة صناعة النقود النحاسية . حين اصبحت هذه النقود هى العملات
الاساسية او الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما ان علينا أن نعزى ،
بالضرورة كذلك ، هذه الكميات الضخمة من العملات النحاسية التى
وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماحتها بتداول نقود البلدان المجاورة
فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وقلدت على وجهيها ، وبطريقة
منفرة الانماط القديمة والاطر القديمة . بل كذلك اسماء وصور الحكام
المسيحيين والامراء المسلمين .

وقد امكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) وفلاحين ، وهى اليوم كما
كانت بالأمس بالغة الجهالة . ان تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنوعة ،
دون ان يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة او اجنبية ، ولقد قابلنا
فى مصر ، مثالا فريدا على هذه الجهالة ، فحين وصل جيشنا كان الفلاحون
المساكين لا يحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنية حتى انهم
كانوا يترددون فى اخذ نقودنا الفرنسية لانهم لم يكونوا معتادين على رؤية
عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكانوا — من جهة اخرى — يتبادلون
مع جنودنا ، الذين كانوا دهشين بقدر ما كانوا سعداء بنجاح ما كانوا

(٥٠) نقصد بالعربان اولئك المقيمين منهم على تخوم مصر واولئك
المستقرين فيها .

يسمونه خُدعة الحرب ، كل صنوف الماكولات مقابل ازرارهم النحاسية أو المصنوعة من القصدير أو من خليط منهما ، شريطة أن تكون هذه مسطحة وأن تكون قد نزعَت عنها الحلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على أنها نقود ، لأنها كانت أقرب كثيرا إلى شكل ومظهر النقود ذات العيار المنخفض ، والذين كانت لديهم عنها فكرة منقوصة ، ونتج عن ذلك أن ملابس العدد الأكبر من جنودنا ، عند وصولهم إلى القاهرة ، وجدت خالية من الأزرار .

ونستطيع أن نضيف أن التدليس في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند أمة أقل تنورا ، لاسيما أن فن التمهيص يكون سرا قل أن يعرف أو يمارس إلا في مجال النقود ، أن فنون الصناعات متدهورة ومختلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد أيضا ، عارون عن تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورقابة شرطة قاسية ، جهمة وصارمة ، لدرجة لا يمكن معها قط أن ينشأ أو يستتر هنالك ، ويصدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، في عهود مختلفة ، أن يصنعوا بعض عملات مزيفة عن طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لا تتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الأمر كان يتم بالطريقة وقوالب السك ، وإن يكن الأمر الأقرب إلى الترجيح هو أن يكون إدخال النقود المزيفة إلى مصر ناتجا عن منافسة وموجدة وجشع الأمم أو الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بأن الذين كانوا يستولون على السلطة في عهود الفوضى أو الاستبداد ، كانوا يدفعون بأنفسهم ، في بعض الأحيان ، وإلى درجة بعيدة إلى مساوئ المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر القريزي أن عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان أول من حور في شكل الدرهم ، فأمر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحي) ، وتضاعفت أعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الأسر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بن يزيد

ويورد المسيو تيخسين Tyebson أمثلة لعملة عربية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار — أو هذا الدرهم — ضرب في .. الخ » وحيث كانت الدنانير عملات ذهبية والدرهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح أن كانت هذه نقودا مزيفة قد طليت بالذهب عند إصدارها ، اللهم إلا إذا كان (اولو الأمر) ، كى يتجنبوا أى انخاف فى صنع قوالب جديدة ، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كانت تستخدم فى ضرب الدنانير .

وهناك من يرتاب فى أمر الممالك عندها استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتهمنهم بأنهم فى فترات القحط أو الأزمات كانوا «يلعبون» فى أوزان النقود وبأنهم بصنعة خاصة كانوا يأمرن بسك عملات ذهبية زائفة . وقد رأينا فى القاهرة كثيرا من قطع الفندقى يمكنها أن تعد زائفة . وقد أوردنا رسما لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (هـ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه ١ تأشيرة السلطان عبد الحميد بن أحمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هذا السلطان مقاليد الأمور ، وفى أعلا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على أن هذه القطعة قد صنعت فى العام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥ م) وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستعد فيه المملوك محمد بك ، المسمى أبا الذهب ، بسبب بذخه ، وبعد أن اعتب على بك ، سيده الذى خانته وسعى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظاهر العمر ، الحليف القديم لعلى بك ، ومع ذلك ، فقد لا تبهن هذه الأرقام التى تحملها قطع الفندقى. هذه على أنها قد صنعت بشكل محدد فى الفترة التى تشير إليها ، اذا من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الأمر بنقود مزيفة ، أن يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع المدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الأصفر تم جلوها أو تبييضها .

ساسا : النقود الحسابية

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التى تستخدم فى حساب القيم المختلفة وفى تقديرها ، وذلك تميزا لها عن النقود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيها التورى الذى نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبالغ الاجمالية بهذا الجنيه برغم ان هذا الجنيه لم يعد اليوم تـط عملة حقيقية .

وقد راينا المصريين فى البداية يقدرون حساباتهم على اساس الدنانير ، ثم بالدرهم ، وكذلك بالفلوس او العملات النحاسية ؛ وهم اليوم يتدرونها على اساس المدينى ، بيد ان الضرائب ظلت تقدر منذ ماض بعيد بعض الشيء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (١*) ، فبعد ان كانت الضرائب تتم فى الاصل بالدينار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التى حلت محل الدينار ، يبدو انه بدأ يقبل سدادها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد أصبحت بالغة الندرة لحد لا يمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والتالرى او الريال ، التى كانت وغيرة فى مجال التجارة ، والتى أصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التى كانت العملات الذهبية ، وذلك فى مجال التداول النقدى على النحو الذى يمكن ان تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع المدينى .

اما البوطاقة ، هذه العملة الاعتبارية فقد قدرت عند مجيء الفرنسيين الى مصر بـ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذى ثبت عليه على بك فى نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التالار ، وعندئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى على اساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة او التالار — كانا كلاهما معا ولبعض الوقت يقدران بـ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة فى مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، اخذت قيمة التالار (او البوطاقة النقدية) تمضى فى ارتفاعها بسبب تدهور المدينى حتى أصبحت تساوى عند مجيئنا ما يبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزم محبوب فى هذه الفترة

(*) انظر ص ٧٣ الفترة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافه تساوى ٩٠ مدينى اى بوطاقة كاملة كعملة حسابية .

واذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبطاقات فسوف نجد ان هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل اقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارمة (٥٢) والاقباط (٥٣) ، اولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فى العادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لا يقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ أو ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لانفسهم بالفرق اما باعتبارها ربحا تعسفيا او باعتبارها جعلاً متعارفا عليه ، اما اذا قام أحد المولدين مصداقة بسداد الضريبة بواسطة انصاف الزرمجوب فان هؤلاء الصيارمة لم يكونوا يحتسبون هذه القطع الا على اساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ، فى حين كانت غلة الاراضى ، سواء اكانت فى شكل ضرائب او فى شكل اتاوات او عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، ان يسلكوا أحد سبيلين ، فاما ان يقدروا البوطاقة (الحسابية) بعدد اكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الأخيرة ، واما ان يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الاولى ، وان كان اولو الامر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاقباط والصيارمة فى مجال جباية الضرائب ، دراسة المسيو لانكريه من النظام المالى والادارى لمصر العثمانية ، تأليف المسيو استيف . (الكتاب الاول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الإضافية انتهى بها الأمر أن تجاوزت في مجمل حصيلتها ماآدره الضرائب المبدئية (٥٤) .

وبرغم أن هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات التى ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتياجات الدولة ، فتقوم بفرض سئتيحات اضافية أو ضرائب متفرقة بدلا من أن تلجا الى زيادة الضريبة العقارية أو الضريبة الأساسية بشكل مباشر ، فقد كانت لحكام مصر فيها يبدو لنا مصلحة خاصة فى عدم رفع قيمة البوفاقة (الحسابية) فى نظام جباية الضرائب .

محيث كان الميرى ، وهو الضريبة العقارية التى انشأها سليم ، أو بالأحرى خليفته سليمان الأول ، لى تصب فى خزينة سلطان القسطنطينية ، يجبى على أساس البوفاقات الحسابية ، التى تظل قيمتها هى ، فلم يكن يسدد للسلطان ، عن هذا المال الميرى الا المبلغ نفسه من المدينى نقدا ، اما كل الاستقطاعات أو الاتاوات الإضافية التى استحدثها المالك أو الحكام ، بل وكذلك المآزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الكبيرة بالأكياس ، وكل كيس قدره ٢٥ الف مدينى . وفى حين لا يقدر الكيس فى القسطنطينية الا بـ ٢٠ الف بارة فقط .

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) المتلزم هو مالك أو سيد الأراضى التى لم يكن الفلاح أو المزارع سوى مستأجر لها . انظر دراستى لأنكرية واستيف اللتين سبقتا الإشارة إليهما (الكتابان الأول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية) .

الفصل الثاني

شكل العملات وقطرها

— ١ —

الشكل

إذا ما صدقنا ما يذكره المقريزي ، فقد كان العرب قبل الاسلام لا يستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتفق تقسيماتها مع اوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات فلائل — في بلاد البربر ، تنقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١) ، او على هيئة متوازي اضلاع ، اسطحه محدبة بعض الشيء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائري ، اذ ان هذا الشكل في مجال العملات النقدية هو اكثر الاشكال خلاعة ، واقلها عرضة للتلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذي اعلن نفسه خليفة في مكة في العام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقود الفضية ،

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار او برواز على حافتها ، وهي تزن ٣٥/٢٧ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب في رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر ، وفي ثلاثة سطور « اُحد » ، اُحد » ، ١١٩١ هـ اي الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٩١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . اما الارقام فقد كتبت بالشكل الاوربي وليس بالشكل العربي .

(٢) ليس للعملة الاخرى اي اطار او برواز ، وتبدو مصبوبة ، وهي باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالفتوش التي غلبها عليها هذا . ان سنة الاصدار هي ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ٢٨ ١٨/١٠٠٠ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى مطروقة) خشنة رديئة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشكل الدائرى الذى أعطى للنقود لم يكن بالغ التمام ، وبأن العمال كانوا يسطحون (او يطرقون) المعدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالخصف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان متبعاً فى الأزمان الماضية عند الاغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، أما فى فرنسا فلم تستخدم آلة الصقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث أن استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، أمر الملك الكامل ، وهو الذى البنى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بأن تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نجهل متى يحين الوقت الذى تتبنى فيه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لا يكون مستحيلاً انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهر عند العرب ، كانت اوربا لا تزال فى حالة قريية من الهمجية .

لكن الناس اليوم فى مصر لا يخرطون العملات الذهبية قط بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هناك لتدوير النقود ، وعن ضربها بالسكة « بتشديد وكسر السين » أن يكون القطر فى مختلف القطع التقليدية ليس هو نفسه على نحو دقيق أو صارم ، وانها نادراً ماتكون كاملة الاستدارة أو ذات سمك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الأحيان

(٣) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تأليف مونجيه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر من جرمينال من العام الرابع (٦ أبريل ١٧٩٦) ، والتى نشرها فى العام نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Printevins وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى أسهمت أكثر من غيرها فى أن تضع فى متناول الجميع افكاراً واضحة ، بتدر ما هى دقيقة ، حول فن صنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العلم السرى أو الغامض ، كانت له لغة خاصة ، همجية ، وتكاد تستعصى على الافهام ،

عند حوافها ، وان نقش احد الوجهين لا يظهر كلية اذا كانت قطعة العملة بالفضة الصفر اذا ما اساء العامل وضعها تحت الرقاص ، واذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، واخيرا ان يضيع جزء من النقوش او سنة الضرب ، او ان يجد المرء مشقة بالغة فى فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية او الغروش التى صنعت فى عهد على بك ، وتلك التى صنعت خلال وجود الفرنسيين فى مصر ، قد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المدينى ، ذات قطراكثر نمائلا، كما كانت افضل استدارة فيما عدا العملات التى تشوهت، لأنها ضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة فى عهد على بك والتى نجدها فى لوحاتنا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨) فى اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى المدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية) (٤) ، وان كان الامر الذى ساهم اكثر من غيره فى جعل القطع النقدية ذوات الاربعين والعشرين مدينى اقل تماما فى استدارتها هو انه كانت لدى القوم تلك العادة السيئة ، عادة طرقتها فوق حافظها ، بدلا من طرقتها على الوجه كما يحدث فى فرنسا ، او بان يزيلوا ، وهو امر افضل ، طبقا للاسلوب المستخدم فى باريس ، وفى بعض دوائر اخرى فى صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجه او ذاك بواسطة أداة التنعيم فى آلة المعايرة (او التعبير ، وهى الآلة التى تجعل العيار مضبوطا) .

اما النقود النحاسية فهى التى تبدى بصفة عامة اكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى اشكالها وعدم الدقة فى صنعها ، اما لان العاملين فى دور سك النقود كانوا يتوقعون ولا بد ان يحصلوا على ادنى اجر حتى ولو اجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا ، او لان هؤلاء العمال قد ابدوا الكثير من التعجل والقصور فى صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرة منها فى اوقات الازمات (التى ضربت فيها) والتى لا بد ان تكون النقود فيها بالضرورة قد صنعت فى اكثر الاشكال رداءة .

(٤) انظر اللوحة الملحقه ، وقد اخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التى تعاني من عدم الانتظام او الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشيء فى العيوب التى بها .

(*) أداة مولاذية تسلك بها النقود المعدنية والشارات (المترجم) .

ثانيا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعا لما انتهينا من قوله ، ان يتغير كثيرا (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فان هذا القطر لم يكن قط كبيرا لحد مبالغ فيه لأن وزن أية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو مثقالا واحدا ، أو أكثر بنحو طفيف من جروس gros واحد ، فيما عدا العملات التذكارية أو القطع التي تصدر عند غرة الأعوام والتي تناولناها بالحديث من قبل ، والتي كانت في معظم الأحيان ذات وزن أكبر ، والتي يتحقق لها على الدوام مظهر أفضل وقطر أكبر بكثير .

وكان قطر أكبر عملة شاهدناها في القاهرة من هذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشاكلة كانت القطعة ذات الـ ٢ فندقى ، وهى التى رسمناها برقم ١ (٥) ، أما القطعة رقم ٧ من اللوحة الثانية (٣ فى اللوحة الأصلية) وهى ليست سوى فندقى صدر فى غرة العام ، فيبلغ قطرها ٢٥ مم فى حين لا يبلغ قطر الفندقى العادى سوى ١٩ مم فى الظروف الاعتيادية (٦) .

ويمثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ فى حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب فى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذى كان للعملات الذهبية ومسكوكات النذور التى كانت تستخدمها الامبراطورية الرومانية الشرقية (٧) ، والذى نجده كذلك فى سكين البندقية وروما ودوكات هولاندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفا من جانبنا ان ننسب هذا التقارب

(٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة، اما قطعة النقود الذهبية الصادرة فى القسطنطينية ، والتي نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (١) اللوحة الأولى من النقود الذهبية التركية) والتي تساوى فندقى فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، أما القطع المرسومة برقم ٧ والتي تساوى القطعة منها ٣ فندقى فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها فى الطبعة العربية) .

(٧) مثال ذلك نذر ايليويس كونستانيوس قطعا من النقود الذهبية للامبراطور مالاك ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليل والى تأثير العلاقات التجارية ، وان ننسب اليه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيما مضى للنقود الذهبية عند شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

ويبلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزرمحوب اقل من وزن الفندقى فقد كان قطر الاول اكبر من قطر الآخر بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بمناسبة غرة الاعوام ، فلها وجه اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرسومة برقم ٦ من اللوحة الاولى (١٢ من اللوحة الأصلية) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى والذى له الوزن نفسه ، عن ١٩ مم .

وفى معظم الاحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكاملة) ووزنها ، بل يحدث فى بعض الاحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة خاصة عندما تكون معدة للاصدار بمناسبة غرة العام او لتدعيمها كعطايا او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكاملة) ، كما يمكننا ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم ١٤ ، لذلك فقد نخلط بينهما للوهلة الاولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية عن طريق السمك .

ونستطيع ان نقول شيئا قريبا من ذلك ، فيما يتعلق بالربعيات (ربعية) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الاحيان من الاتساع الذى ينبغى ان يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوسط طول قطر هذه الربعيات ١٦ مم .

ولابد ان القيراط والخردبة ، كليهما ، كانا عملتين ذهبيتين ، قطرها بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من الدينسار او المثلثال ، برغم ان من بيدهم الامر قد حرصوا بتقليلهم لسمكها

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصدار القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séquin البندقية .

(م ٧ — وصف مصر)

على زيادة اتساع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، واذا اخذنا فى اعتبارنا ان النقود الفضية كانت تتساوى فى الاصل مع الدينار ، فمن المحتمل ان تكون قطع النقود الفضية ذات قطر اكبر من قطر الدينار لان الوزن النوعى للفضة اقل منه للذهب ، وان كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيها يبدو ، على صحة مقرة بالغة الطرافة عند المقريزى يذكر فيها ان احد الاسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان ان يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثاقيل او دنانير هو ان الوزن النوعى للذهب اكبر منه للفضة وانه قد استوثق ان النسبة بين الوزنين التوميين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (١) ، ولكن لماذا يلقون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى اذا كان جل همهم هو ان يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسمكها للدنانير !

وقد حصلنا على درهم ، ثقلناه معنا من مصر ، ضرب فى عهد الظاهر ركن الدين ببيرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

واذا كان على بك قد امر بان تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية ، فقد كان من الضرورى ان يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الاخيرة ، نحو ٤٣ او ٤٥ مم .

اما المدينى ، وهو اصغر قطعة نقد مصرية على الاطلاق ، والسذى يمكننا ان نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات ال ٢٥ سنتيما ، وان كانت هذه القطع اكبر منه سمكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولما نعرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى قطع تساوى اجزاء من المدينى كما حدث

(١) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ ويبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ . طبقا لما يراه بريسون Briss n مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٥٤٣١/١٠٠٠ ، وهو امر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها المقريزى .

فى القسطنطينية ، وقد نقلنا معنا من مصر قطعا بأنصاف ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف اقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختلافا كبيرا ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، قطعا نقدية مختلفة العيار والحجم ، ويمكن ان يقارن قطر اكبر القطع التى رايناها حجما بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات الـ ٢ سو (ⲡⲓ) او الـ ١٠ سنميات ، وتلك هى القطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٦ من اللوحة الرابعة : (نفس الرقمين فى اللوحة الأصلية) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاسم ودقيق الا منذ ان ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج عن ذلك ان سمكها كان يتفاوت بشكل طفيف للغاية تبعا لما ان كان المعدن اكثر او اقل انضغاطا بفعل طرقات الرقاص (بالخرطة) ، وعلى العكس من ذلك كان من المحتمل ان يختلف هذا السمك اكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة او اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه اصدار نقدي ، ان يصغر او ان يزيد السمك على نحو متفاوت طبقا لما يعلق عليه الحفار من اهمية وتبعا لذوقه الخاص او كفاءته الخاصة التى تملى عليه ان يكتبها بحروف رفيعة او بحروف اعرض او اكثر امتلاء ، وما اذا كان يروقه ان يعطى القطعة النقدية قدرا اكبر من الدقة والرقعة او قدرا اكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى التطعة النقدية الى ما اصبحت عليه من حيث طول القطر والوزن ، فان سمكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما تصدى او تنوع النقود والمسكوكات ، فليسنا نسوق هنا اية كلمة الا لى نعطى فكرة اكثر دقة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن ان يقارن سمك النقدي بسمك عملاتنا القديمة ذات الـ ٢٤ سو ، لكن سمك قطع السكين Séquin اقل من ذلك لان لها سطحها اكبر اتساعا ووزنا اقل .

(ⲡⲓ) كان السو Sui يساوى ١/٢ من الفرنك (المرحم) .

ومن جهة أخرى ، فيمكن مقارنة القطع ذات الأربعين مدينى ، وهى ذات سمك أكثر توحدًا (أى أن سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنها مرت بآلة الصقل وتم قطعها بالمخرطة ، بعملاتنا من ذات الفرنكين ، أما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكتسب الكثير من الأوراق أو الصفائح بالغة الرقة) التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معًا ، بفعل طرقات مطرقة ، فاننا نجد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فان سمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف أقطارها من قطعة لآخرى ، إذ يبلغ سمك قطعة الجديد التى أوردنا رسمًا لها برقم ٢٥ أكثر من المليمترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النوع والتى رسمناها برقم ٢٦ سوى ٣/٤ مم .

ويبدى المسيو تينحسين Tychsen دهشته من الكمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها مبتورة وتساعل عن السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ التقدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم أن يقتطعوا جزءًا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفة التى يحملونها معهم ، أما لانهم كانوا يخشون أن تكون نمة خدعة فى قيمة هذه العملات ، وأما لأن التاجر أو الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو اثبات حجم ضريبة الطريق التى جبيت فى شكل حصّة من نقوده .

(١٠) يبدو أن هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

الفصل الثالث

الأنماط أو القوالب

أولا : صور البشر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة ان كل الشعوب التى تدين بالاسلام ، قد انفقتم فيما بينها على النظر الى تمثّل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك اعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالاضافة الى اسم الله والنبي او بعض آيات من القرآن نرى فوقها صورة امير ورد اسمه عادة فى الحاشية او نرى صورا متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افتراضات مختلفة .

نرى المسيو تيخسين Tychsen ان هذه النقود او الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لأنهم كانوا رعايا او تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، ارغموا عنوة على ان ينقشوا فوق عملاتهم اسم الامير المنتصر او الحاكم المسلم وكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعاداتهم القديمة بأن يضعوا على هذه العملات صورة او اسلحة . أمهم او مدينتهم ، واما لأنهم كانوا هم انفسهم المنتصرين او كانوا متحالفين مع المسلمين او تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الاسير الاجنبى (اى العربى) او بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتقلق جار قوى او لكى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة ،

ومما يؤكد الراى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الامراء المسلمين هو ان الصور قد مثلت على هذه العملات فى معظم الاحيان فى اوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجاناات وملابس واشكال لشعر الرأس (تسريحات) . . من الواضح ان ليست لها اية صلة بالتقاليد الاسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، قنطورس أو سنطور (☿) أو أحد رماة النبال أو السهام ، ولا يمكن هذا كله الا ان يكون أغريقيا ويستحيل ان يعود الى العرب ، وأخيرا فهناك بعض العملات التى تحمل إضافات واشكالا لامراء مسيحيين مع حواشى وعبارات عربية ، بل يحمل كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو ثيخسين فى مقدمته الى من المسكوكات عند المسلمين الى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا اياهم بالحرمان أو الطرد من الكنيسة اذا ما خالفوا مرسومه هذا ، ان يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارتيليمى Barthélémy ، الذى نشر حول هذا النوع من النقود دراسة بالغة الاثارة (٢) ، فقد ظن ادلر Adler ان السلاجقة والتركمان وهم شعب همجى يتكون فى معظمه من عربان رعاة ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يتمثلوا قط العادات الأجنبية أو ديانة المسلمين الا بدافع سياسى حتى يقللوا حجم المقاومة التى قد يلقونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكى يحتفظوا

(☿) كائن خرافى نصفه رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان يعيش فى تساليا حسب الاسطورة وقد يكون المقصود ان الصورة المرسومة على العملة تمثل بشخص راسه راس انسان وجسمه جسم فرس (المترجم)

(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامبراطورية المغول صورا مختلفة للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية ، اما القطع المرسومة برقى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فتتمثل شكلا لأحد رماة النبال .

Dissertation sur les médailles Arabes, par A. (٢)

[Barthélemy, Mémoire de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.]

بالأوضاع الجديدة بطريقة أكثر يسرا وسهولة ، وأن كانوا قد ادخلوا على تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العادات والتقاليد التي اعتادوها أو تمثلوها من البلدان الأخرى التي جاءوا منها ، وطبقا لذلك فقد يبدو أقل مدعاة للدهشة أن نراهم يظنون أن بمقدورهم أن يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو أن النغور أو المقت الشديدا للصور والرسوم هو بالأحرى رأى خاص أو هو مبدأ استثنى المشرعون والفقهاء أكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تعتنق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون في الشرق ، في هذه الفترة ، أكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب ، في غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هذه الظروف قد استطاعت أن تسهم في استحسان « موضحة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لا يعترض من بيده الأمر من الحكام على ذلك أما بسبب من لا مبالاة ، وأما لأن سلوكا كهذا لا يبدو في رايه الخاص منفرا أو بغضيا .

وفي النهاية ، ليس بإمكاننا أن نحسد أن العرب قد عبدوا في بعض الأحيان الى ضرب نقود يقلدون عليها بشكل تتفاوت درجة خشونته صورا. تستخدمها الشعوب المسيحية لكي يتجروا معهم ، أو لكي يحققوا مكاسب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

أما عن التناقضات التي تمثلها هذه الأشكال أو الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من أن الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار في هذا العهد ، وأن الغزاة (الفاتحين) أو الحكام ، الذين لم تكن لديهم أية معرفة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهلاء ، اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفي لإنشاء لوحة ، بأن يقلدوا على نحو غير دقيق الأشكال أو الرسوم التي كانت للنقود القديمة ، الإفريقية أو الرومانية أو حتى لعملات شعوب أخرى ، والتي كانوا يستطيعون التزود بها أو التي يجدونها في الأقرب الى أذواقهم ، وكانوا ينقشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربية ، اسم أمير أو حاكم البلاد .

وحين أصبح هؤلاء أكثر تمرسا ، وحين استشعروا الضرر الذى
ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الحد ، فقد سمعوا الى رسم الملامح
والملابس الخاصة بأمرائهم ، ومع ذلك ، فحيث لم يكن لهم بعد من هاد
يحدون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع
تكوين ، فقد جاءت رسومهم أكثر مدعاة للسخرية وأكثر سوءا عند
التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور أو الأشكال التى يرسمون فيها الأمير
جالسا فوق أريكة أو ديوان (٣) وساقاه متشابكتان على طريقة الأتراك ،
ممسكا بيده سيف ، وبالأخرى راسا مقطوعة .

وإذا كان المرء لا يقابل إلا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى
أوروبا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقد
يكون بمقدورنا أن نقدم سببا لذلك أن العملات الذهبية والفضية يشتد عليها
الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج إلا فيما ندر من أيدي
الحريم ، وأن قيمتها الحقيقية — من جهة أخرى — قد حددت فى مختلف
الظروف أولئك الذين يقتنونها بقصد إعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى
الصرافين والصاغة واليهود الذين يمولون (بهذين المعدنين) دور سك
النقود فى تركيا ، بحيث أصبحت هذه العملات نادرة ، أو لعلها قد اختفت
بشكل تام . فضلا عن ذلك كله فإن النقود النحاسية قد ضربت بكميات
بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى أوقات الاضطرابات والحن ،
حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع انه من المحتمل أن يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب
بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لراى المسرو تيوخسين ، وبرغم أن لدينا
ما يحلمان على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين
هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو تسربت اليها من بلدان مجاورة ،
فمن المؤكد ، مع ذلك ، أن المسلمين أنفسهم قد سکوا بعضا من هذه
النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الأقل .

(٣) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل أريكة أو نوعا من
المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشرقيون ، وتعنى
بصفة عامة جماعة أو تجمعاً من أشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة
الفرنسية douane أى الجهاك أو المسكوس أو ديوان (قصر) الجهاك .

ولما كانت عادة رسم صور الأمراء أو رسم اشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزا ، شائعة عند مختلف الشعوب منسجما استقر الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه العادة أو قلدها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد قد أصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجيا بعد ذلك الى أن دخلت — كما يمكننا القول — فى مجال القانون .

ومعها يذكر مؤلفون متفرقون ، فان النبى (ص) نفسه قد استخدم نقودا كانت متداولة فى عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التى كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد ، ولقد فعل أبو بكر الذى خلف النبى محمدا الشيء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب ، الذى فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندها أمر ، طبقا لما يورده المقرئى ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التى كانت تستخدم فى زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن أضاف على بعض منها عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع فى النهاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هذا النص أن الدراهم التى أمر عمر بضربها تقليدا لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صورة ، وأن الحواشى كانت مكتوبة بالفارسية .

وفى نحو العام السادس والأربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) أمر عبد الملك بن مروان بأن تضرب دنانير ودراهم فى كل من مصر والعراق ، وعندها وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فان هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمج نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد أضاف المقرئى بأن سعيدا بن مصعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ما ينتقده .

ويبدو أن رسم صور الحيوانات اقل تنفيرا للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الأسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة فى اعمال النقش والحفر

(٤) كسرو ، هو اسم فارسى محض (خسرو) ، ويلفظه العرب كسرى ، وهو الاسم الذى يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

ولمى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم ، واثاثهم ، وتحمل كل سفنهم على مقدمتها صورة محفورة أو مرسومة لأسد ،

وقد أمر الظاهر ركن الدين ببيرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سميت بالدرهم الظاهرى ، وأمر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الأسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة أسد يجرى فاعرا ماء (٥) .

ويذكر أبو الفرج فى كتابه عن تاريخ مصر أن السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الأسرة السلجوقية ، أراد بدافع من حبه لزوجته ، التى كانت ابنة أحد أمراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى أمر بسكها ، وأنه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالع ، والذى كان عبارة عن شمس فى صورة أسد .

وقد نشر أدلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة أسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة ، وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ أو ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (**) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن

استقرت العادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من أقوى الأسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة أو انها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس أو

(٥) انظر جدول العملات المحلق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .
(**) أحد مؤلفى وصف مصر وله دراسة عن النقوش الكوفية على المباني الاثرية المصرية وله دراسة اخرى عن مقياس الروضة فى مصر ،

السابع من الهجرة (الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، فى الوقت الذى توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الأول من الهجرة (السابع الميلادى) لا تحمل صوراً وإنما مجرد حواش ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلاجقة أنفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذى بدأ حكمه فى العام الخامس والستون من الهجرة (٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامى (فى مجال المسكوكات) يشتمل فقط على حواش بغير صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعاً لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذى أخبره بأن أحبار الشعوب التى تقطنى (أو نزلت عليها) الكتب القديمة المقدسة يزمون أن الحكام الذين طال بهم العمر هم أولئك الذين قدسوا اسم الله فوق مملاتهم .

وطبقاً لرواية أخرى فإن ابن مروان بعد أن ذكر اسم النبى (ص) على رأس واحد من كتبه الى امبراطور الروم . تلقى من هذا الأخير ، الذى لم يقع فى نفسه سلوك ابن مروان . وقعا حسناً ، رداً يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الاسلوب فى السلوك ، فسنذكر اسم نبيكم فوق دنائيرنا بالفاظ لن تكون مرضية لَكُمْ » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصحته خالد بن يزيد حين استثنائه بأن ينشئ نمطاً اسلامياً (فى مجال النقود) وان يكف عن استخدام الدنائير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرأ فى مرآة الزمان أن عبد الملك بن مروان ، فى العام الخامس والسبعين من الهجرة (٦٩٥ أو ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنائير تحمل تاريخاً سابقاً على الاسلام بأربعمئة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الأب والابن والروح القدس ، قد أمر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات التى استخدمت هذه النقود المصهورة فى صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحواشى المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم أو هى من أقواله أو من اختيار الشخص الذى وكل اليه امر صنع النقود ، أو صارت آيات أو نصوصاً اقتبست حرفياً من القرآن .

ولكى نعطي فكرة عن هذه النقوش أو الحواشي ، سنذكر تلك التي
كتبت بخط كوفى والتي يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه أ ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعر الإسلامى :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى، نجد هذا النص المكتسب من احدى آيات
القرآن : محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله .

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور . هذا النص المأخوذ من
السورة ١١٢ من القرآن :

الله أحد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

باسم الله ضرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين [٧١٦ من تقويمنا] .

وقد أورد المسيو تيخسين رسما لدينار ، مماثل (اللوحة الاولى رقم ١)
عقب مقدمته من فن النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فإنه لم يوضح على هذه الدنانير لا المكان الذى صنعت
لبيه ولا اسم الأمير الحاكم ، ومن المعروف أن هذه الدنانير قد ضربت فى
دمشق . وتحمل دراهم تنتمى الى العهد نفسه ، بالأضمانة الى حواشى
مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحها وحتى
بداية القرن الثالث الهجرى ، مقرا لأحد الأمراء ، وكانت عملتها النقدية
هى العملة نفسها التى يصدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى
ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقا
لما يورده المقريزى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعاً لاتساع أو ضيق سطح القطعة النقدية أو تبعاً لما ان كانت تستبدل بهذه النقوش أسماء أو القباب الخليفة أو نوابه وولاته واسم المدينة . وان كانت الكلمات التي نراها في اغلب الأحيان والتي استمرت باقية لأطول وقت على مختلف القطع النقدية هي تلك التي تدل على شعار الإيمان بالمعتيدة الإسلامية (الشهادة) : لا اله الا الله محمد رسول الله وقد وجدناها على نقود القرن السابع الهجري [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا أن نرجع الى مقالة المتريزي والى المؤلفات المختلفة التي نشرت عن النقود الإسلامية ، وبصفة خاصة ، المتحف الكوفي Museum kuficum لأدلر ، وكذلك مؤلف المسير تيشين ، والى مقالة المسير مارسيل عن المسكوكات العربية والكوفية في كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، في ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئ القرآن الذين استشاطوا غضباً أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق في لغة دارجة أو سوقية (٧) . فوق نقود هي عرضة لأن يحملها اليهود والنصارى والكفار والرجال على غير طهارة والنساء وقت المحبض أو غير متطهرات (**) ، بل ان بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون في حالة الطهارة التي يوجبها الشرع .

ومع ذلك فان فقهاء آخرين لم يكونوا من الرأي نفسه ، وقد اجاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التي تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه احدهم ان يحذف هذه العبارات الدينية ، اتريدون ان تظن الامم اننا غيرنا عقيدتنا في اله واحد وفي نبينا ؟!

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبرس التي سبقت الاشارة اليها ، القطعة رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسي في البداية .

(**) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم)

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الامر بذلك الراى الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الآراء ، ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقابله وتاريخ ارتقاؤه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكته فيه .

ثالثا : أسماء والقابله الأمراء

وبالإضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الأحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو أن أبا جعفر المنصور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو أول خليفة عباسى يامر بوضع اسمه على النقود ، وإن يكن من الملاحظ أن ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ، أما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين أصبح الأمير أبو العباس أحمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر (أى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، أمر بأن تضرب دنائير لعلله قد أمر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فلسنا نعرف متى توقف تدوين أو نقش العبارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى أسماء والقابله الأمير الحاكم ، ولابد أن هذه العادة الأخيرة تعود الى سلاطين آل عثمان ، ونعتقد أنها قد بدأت فى عهد مراد بن أورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الأمير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شكل توثيق أو تأشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق أسماء رتبة كما نفعل نحن بالنسبة للوكنا ؛

فرائسوا الاول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسماء مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فانما نعمل ذلك استجابة لمادة تتبعها نحن فى اوربا .

لذلك فنحن نقرأ على العملات التركية اسماء :

مراد بن محمد

مراد بن سليم

محمد بن مراد

مصطفى بن احمد

سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتبعها الاوربيون فى الاشارة الى ملوكهم انها تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الامراء الذين يجهلون الاسم نفسه ، فى حين ان الطريقة العربية ، لاتدلنا بشكل موضوعى بذلك لمحسب ، بل انها تلبى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحدث ان يتكرر كل من اسم الاب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، او (طبقا لما اتبعناه فى الاشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهما احمد A hmod الاول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن محمد ، وهما مصطفى الاول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبية من الزرهبوب كتبت عليها الاسماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع او التأشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق اسم

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم امورات Amurath.

(٩) انظر لوحات النقود ، الاشكال ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى رتبنا فى جدول النقود الذهبية بالارقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

أما قطع الفندتلى ، وكذلك القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى . وكذلك الربعميات وقطع المدينى ، بل وأحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحمل على الوجه ١ سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، أما وحدها ، وأما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئة ورود صغيرة والتى تستخدم بمثابة زينة .

وأما فى العملات الذهبية التى يكتب فيها اسم الأمير على شكل توقيع أو تأثير فتشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه ١ ، كما يمكننا أن نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ ، (من اللوحة الثانية) و ٥ (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيخسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط ، بل أنه يصور كذلك ، إذا ما نظرنا إليه من الجانب ، فارسا يجرى وقد أطلق لحصانه العنان ، وهو أمر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعا حاذقا ، متناسبا بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة أخرى ، لمصحح أن العرب ، شأنهم فى ذلك شأن الأفريق فيما مضى ، فى أوقات انحدار الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بمهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون أهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يصنعون فيها عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المختلفة الخ ومع ذلك فإن فكرة تشبيه تأثير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبدو من بعيد ، بل تبدو أيضا مكلفة ومصطنعة بأكثر مما نجد عليه غالبية انتحالاتهم .

أما الأمر المؤكد فهو أننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالإضافة إلى الخطوط المختلفة ، التى لا تستخدم فى العادة إلا على سبيل الزخرفة ،

(١٠) طغرا (أو طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تختلف عن كلمة طغراى التى تعنى الحقيقة ، التى لا تستخدم فى العادة إلا على سبيل الزخرفة ، من هذه الكلمة الدالة على توقيع أو تأثير السلطان ،

حروفا من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل الطغراء أو التأشير . ونلاحظ في بعض الأحيان كذلك اسم والد السلطان ، كما نلاحظ بصفة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الامبراطور .

ويقدم المسيو تيخسين في مقدمته مؤلفه من النقود عند المسلمين ، ص ١٩ ، وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الاول ، وخلفاء الامويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لامبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم في ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفي ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التي خلقها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفي ص ٢٨ سلسلة الايوبيين الذين اتخذوا في مصر لقب ملك ، اما بالنسبة لقائمة المالكي فقد احوال الى قوائم المسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم في النهاية في ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتي ينبغي ان نضيف اليها اليوم اسماء مصطفى بن عبد الحميد او مصطفى الرابع الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١٢٢٢ (٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد او محمود الثاني او محمد السادس الذي ارتقى العرش في ١٢٢٣ من الهجرة (١١ أغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام او الامراء يضيفون بصفة عامة كنيات والقباب مختلفة الى اسمائهم .

وكانت هذه الالقاب في العادة القباب دينية مثل عبد الله اى خادم الرب ، والظاهر بامر الله الذي سما او انتصر بمشيئة الله ، والناصر لدين الله اى الذى يعمل على نصره الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله اى الذى ينصره الله او يستمد من الله النصر . وهذه الأضافة « بالله » قد استخدمها اى القوالى كافة الامراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءا من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذى بدأ حكمه في العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ م تقريبا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذى لقي حتفه

(١١) يقال على الدوام الخان الاكبر للتتار .

فى العام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هذه المدينة قوات امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولوكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم سلاطين مصر او اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطة او بمعنى اصح لقباً لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءاً من المنتنصر بالله فى العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر انخلفاء العباسيين الذى اصطحبه السلطان سليم الاول معه الى القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٢) .

وقد اتخذ الخلفاء الفاطميون القادمون من افريقيا واسبانيا كنيات مشابهة .

ونتشابه هذه العبارات الدينية الملحقنة باسماء الخلفاء مع تعبير Dei gratia أى بفضل الله والتي دونت لوقت طويل ، اما كاملة وأما مختصرة فوق عملات كثير من الامراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق النقود الفرنسية .

اما الالقاب التي اتخذتها الاسرة الأيوبية التي بدا حكمها لمصر فى انعام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتي تسمت على هذا النحو باسم ايوب والد صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٢) أى عقيدة الاسلام بدلا من ان تنتهى بكلمة الله أى الرب ، مثل صلاح الدين أى اصلاح أو امن الدين ، ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغيث الدين أى حاميه ، وهذه الكنية الأخيرة كانت الكنية التي اتخذها المعظم (١٤) الذى بدا حكمه فى العام ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) والذي انتهت بنهاية حكمه

(١٢) فى العام ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) أمر سليم كذلك بأن يشفق على أحد ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باى آخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك فى العام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .

(١٣) عندما تأتى أداة التعريف الـ امام كلمة تبدا بحرف من الحروف التي يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند النطق محل اللام فبدلاً من أن تقول تقى الدين (بتسكين اللام وكسر الدال) تقول ادبن (بحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .

(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الاسرة الايوبية . وفى بعض الاحيان كانت هذه الالقاب تأتى للتفخيم أو للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم أى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتميز هذه الكنية أو اللقب بشكل خاص سلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الايوبيون فى مصر ، بدءا من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

أما لقب سلطان فقد اتخذته امراء متفرقون منذ زمان ضارب فى القدم ، وتبناه بشكل دائم الاباطرة الاثراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق اسماءهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملا أو فى شكل تائشير أو طغراء ، كلمة خان ، وكنا نقرا على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى أربعة سطور :

سلطان البرين

وخاقان البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الالقاب قط فوق العملات الذهبية من الزرمحوب منذ زمان طويل ، وتتنسب اقدم قطعة رأينا عليها هذه الالقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولعلها كانت تنهى لفترة سابقة ، بيد اننا نجد انفسنا نعود فى غالبية الاحيان ، فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلا من ان يوضع اسم السلطان فى شكل تائشير أو طغراء ، نجدهم يعودون فى بعض الاحيان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلا من القاب الحاكم التى

(١٥) البرين : أى الارضين أى اوربا وآسيا ، والبحرين : أى البحر الاسود والبحر الأبيض المتوسط ، أما كلمة خاقان فتعنى عند التتار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القاب أخرى كانت مستعملة
فى أزمنة اسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة
فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى والتي لا تحمل قط تاشيراً او ظغراء ،
وعلى الوجه ا منها :

سلطان مصطفى

بن أحمد خان

عز نصره ضرب

فى مصر سنة

١١٧١

[اى فى العام ١٧٥٧ من تقويمنا]

وعلى الوجه ب :

ضارب النصر

صاحب العز والنصر

فى

البر والبحر

٨٧

[اى فى العام ٨٧—١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العملة التى لأبد أن ننسبها الى
المملوك محمد بك (أبى الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهر
والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سيده وولى نعمته
على (بك) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدها فوق
العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تبخسين والتى تنتهى لعهود عديدة
كما تدل على ذلك سنوات التنصيب أو التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ،
٩٨٢ هـ (١٥٧٤ م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥ م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٣٠ م) والتى
ضربت فى القسطنطينية والقاهرة والجزائر المدينة وتونس المدينة
وطرابلس (١٦) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية
ذات قطر أقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville برقم ١٦ عن النقود
الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

أما السنة التي صنعت فيها وهي ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهي سابقة بأربع سنوات على تلك السنة التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي ورد ذكرها من قبل .

رابعاً : الأسماء والألقاب والحروف المميزة

لبنواب السلطان والحكام فى مصر الخ

فى بعض الأحيان كانت النقود تحمل ، بالإضافة الى أسماء الملوك أو السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، أسماء النواب أو اسنم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولى العهد) واسنم حاكم مصر الخ مع اضافة كلمة « مما امر به الخليفة » (١٧) فى بعض الأحيان أو « مما امر به » (١٨) أحيانا أخرى ، أو بدون هذه العبارة فى غالبية الأحيان ، وكما نرى على بسبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه وأوردنا هنا حواشيه ، التي بدت لنا بالغة الأهمية اذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويجمل الوجه البصوص القرآنية نفسها التي نجدها على الدينار الذي تناولناه فى ص ٣٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا أننا نجد فى منتصف القطعة ، اعلا الرمز ؛ اسنم المأمون ، وهو الخليفة المسلم السادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، والإبن الثانى لهارون الرشيد والذي بدا الحكم فى العام ١٩٨ هـ (٨١٣ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، فى منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند أسفل هذه الصيغة نجد اسم : السرى . أما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المأمون الذى منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم اقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالأمر هناك ، أما السرى فكان حاكماً لمصر ، والذي تولى بها فى العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تأليف تيكسمرن ، ص ٦٦ وما بعدها .

(١٨) مع بناء الفعل للمجهول .

أما على حواف القطعة ، وبدائرها فنقرأ :

بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثلث (ثلاث) ومايتين

(اى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان ابراهيم بن المهدي قد حل فى الخلافة محل المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وان كان قد عزل فى العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، وتبرهن هذه المسكوكة التى نعرض لها هنا أن السلطة قد أعيدت الى المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة ، أو تدل على الاقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت لاتزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — سوى اسم الوزير أو نائب الخليفة ، برغم ان هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلاً ، فى حين رأينا ان هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، فى أزمنة أخرى ، واعدلوا من انفسهم ملوكا أو سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود التى امروا بأن توضع عليها اسماءهم والقابهم ، بأسماء الخلفاء الذين لم يعودوا يعترفون لهم بسلطة على الاطلاق ، وذلك اما لكى يقدموا لهؤلاء ولاء لن يترتب عليه أى التزام ، واما لكى لا يدخلوا الشكوك على مسكوكاتهم الجديدة التى امروا بصنعها .

وفى عصور أكثر حداثة ، أضاف شيخ البلد (حاكمها أو سيدها) (١٩) والباشوات والبكوات الذين كانت تتبعهم دور سك النقود (الضربخانة) الحرف الأول أو الحرفين الأولين من اسمائهم على قطع النقود ، فى عهود مختلفة ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد فى أماكن متفرقة ، فنجدها على الفندقلى نحو اسفل القطعة ، على الوجه ب قبل أو بعد تاريخ النصيب أو التوقيع والمعبر عنه بالأرقام ، كما يمكننا ان نرى ذلك على قطعة الفندقلى المرسومة فى الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية (٤ من اللوحة الأصلية) وعلى النصفية (نصف فندقلى) المرسومة فى الشكل

(١٩) لقب أو منصب لا يرجع انشاؤه الى ما قبل العام ١١٦٧ من الهجرة [١٧٥٣ م] .

رقم ٤ من اللوحة الأولى (٧ من اللوحة الأصلية) (٢٠) حيث نجد الرثم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب أو تتويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقة بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع أخرى من الفندقلى تعود للعهد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقلى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (أو الاستهلالية أى التى تضرب عند مستهل العام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو أعلا القطعة . وفوق حرف الباء من كلمة ضرب (*) ، وتلك هى قطع الفندقلى التى نشرها المسيو بونفيل بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الأخير من كلمة ابن وهو النون (٢٢) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة أو فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية أخرى وفوق الحرف نفسه .

أما العملات الذهبية التى لا تحمل حروفا أولى أو طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمد (٢٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة فتحمل « لام الف » (لا) .

ونلاحظ على الوجه أ للقطعة الذهبية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

(٢٠) . انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، وانظر أيضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقلى المذكور بجدول النقود بأرقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .
(٢١) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ h وتقابل - أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين (ع - ع) أو ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله (٢٢) بن أو ابن ، وأحيانا تقرا هذه وأحيانا تقرا تلك فوق قطع النقود ، وان كنا نقرا الأخيرة فى أغلب الأحيان .

خوآشيهآ وأطرها هى الأطر والحواشى نفسها التى للمسكوكات الذهبية التذكارية التى عملنا على رسمها فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحة الأصلية) عند أعلى القطعة ، وفى مكان الإطار الوردى الذى تحمله العملة المشار إليها (رقم ٦ من اللوحة الأولى فى هذه الدراسة) وجود حرفى العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، أما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على أن هذه القطعة قد ضربت فى العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) وهى الفترة التى استقل فيها على بك ، وعلى هذا فإن على بك لم يأمر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (أى بنسبه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وإنما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن أحمد ، فهو إذن لم يفعل سوى أن انتهج نهج شيخ البلد عندها أمر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

أما القطعة الذهبية التى نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة فى القاهرة فى عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذى ارتقى العرش فى انعام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) .

أما القطعة الذهبية التى رسمناها نحن فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى (١١ من اللوحة الأصلية) والتى ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى بن أحمد الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفى الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, (٢٤)

1er Vol, édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف ال s عندنا ، وقد اتفقنا عند أعداد وصف مصر على أن نجعل ال s الفرنسية مقابلة للسین أو الصاد إذ نحن لا نستطيع فى حروفنا أن نبرز الفرق القائم بين النغمتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين ، ويلجأ بعض المهتمين ، حتى بفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا ال sh مقابلة للصاد . انظر التتويه الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو فوريه ، التى نشرناها ملحقة بالمجلد الاول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم) .

(٢٦) مد ، ولعلها اختصار لأحمد أو محمد .

نفسيهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احدهما تذكارية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية) ، وقد ضربت كلتاهما فى القاهرة فى العهد نفسه والسنة نفسها التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك عن طريق الاختلاف البين سواء فى حبيبات الإطار أو فى حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بأنها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التى انتهينا من الحديث عنها ، رقما يدل على سنة الصنع ، وهو رقم لا نجده فى غالبية القطع الذهبية الأخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحمل القطع الذهبية الأخرى ، التى تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بارقام مسلسلية هى ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتى تعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفى مكان التاشيرة او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء أو ميم صناد (٢٧) .

وهناك قطع ذهبية أخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٣ من النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت فى القاهرة ، فى عهد سليم الذى تولى الحكم فى العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا) تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قائمقام باشا ، حكم مصر ، بعد جهته ضد البكويين ابراهيم ومراد ، والذى مات فى جائحة الطاعون الشهيرة بالقاهرة فى العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التى ضربت (فى مصر) فى عهد الاحتلال الفرنسى عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذى نقشناه عليها هو الحرف الفرنسى h ، وهو الحرف الاول من اسم القائد العلم بوناپرت Bonaparte .

أما فيما يختص بالفروش التي أمر على بك بضربيه ، فإن الحروف الأولى من اسمه توجد على الوجه ب عند أعلى القطعة ، وفوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وفيها نجد حرف اللام متحدا بحرف الباء من كلمة ضرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منها لاما ويا (لى) الأمر الذى تتكون معه كلمة على بأكملها كما نستطيع ان نرى فوق القطعة ذات الأربعين مدينى التى معنا والتي رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثة (و ١٦ من اللوحة الأصلية) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتي رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الأصلية) .

وتتميز قطع المدينى التى ضربت فى عهد على بك بنفس الحروف الأولى والتي رقت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الأصلية) . وفى الوقت نفسه فائنا نجد فى فروش على بك خاصية بالغة الأهمية ، اذ راق له ان يغير فى سنة الاصدار (او السنة التى تحملها القطعة النقدية) مجملها سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٦ او ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، ان مادفعه لتجديد كهذا ، لم يسمح لنفسه به عند اصدار عملات أخرى هو بلا جدال رغبة خفية من جانبه فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه ان يعلن استقلاله او فقط تلمس السنة التى ينشئ فيها فى مصر صناعة هذه العملات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا الا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لا يستطيع القول مطلقا بان هذه العملات النقدية نفلتها برغم انها من انشائه ، اى من انشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع احد ان يقدم تفسيراً لمعنى او لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية ، والتي — أى الحروف — بدت فوق نطاق الحصر او بغير ذات معنى ، لكننا سنوف نستعملها ، اذا ما توصلنا الى معرفة اسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات او البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، والى معرفة الزمن الدقيق او المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ، بالإضافة الى كل ما سبق ، لأن هذه الحروف تأخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التي كانت ستستخدم في الدلالة على سنة تولى الحكم أو سنة الصنع في حين لم تكن القطعة تحول الا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

خامسا: الادعيات أو الامانى المرجوة للأمر الحاكم

وهذه صيغات مهذبة في شكل دموات وامنيات ، يتم التعبير عنها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضاربة في القدم ، وتضاف رغبة في التكريم بعد أسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ، مثال ذلك أسماء النبی وآل بيته والسلاطين أو الحكام . وأكثر الصيغيات التي نقرؤها ، من هذا النوع ، فوق المسبوكات وقطع النقود هي : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه ... وهذه الادعية الأخيرة هي ما تحمله القروش أو العملات التي لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة في القسطنطينية ، والتي اورد المبيوع بونفيل رسوما لها في مؤلفه ، وتعود اولها ، وهي المرسومة في الشكل رقم ١ ، لعهد مصطفى ، الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ الهجري (١٧٥٧ من تقويمنا) ، أما الثانية والتي رسمت في الشكل رقم ٢ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذي ارتقى العرش في العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) .

أما الصيغة التي شاعت منذ وقت طويل فهي : عز نصره ، ونجدها في الوقت نفسه الذي نجد فيه الادعية السابقة (دام ملكه) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذي ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ ان نقوش هذه القطعة هي النقوش نفسها التي سبق ان ذكرناها في ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الادعية وحدها احد عناصر النمط الذي شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا ان نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التي رسمناها في اللوحة

الملحققة بهذه الدراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه ا لقطع الزرمحوب تالية
لأسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التي تحمل
اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) وأسفل طغراء السلطان بالنسبة
للقطع التي تحمل اسمه في شكل تأشير أو طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه
الصيغة نفسها عند أعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع
الربيعات (٣١) ، وتقابل هذه الأدميات تلك التي كانت تستخدمها فرنسا .

Domine, salvum fac R^eg m.

أى حفظ الله الملك ، وهى التى نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سادسا : المدن التى تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التى ضربت فيها ،
ولدينا على ذلك أمثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها ص ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، من
هذه الدراسة ، بالإضافة الى مثال آخر سيرد ذكره فى الصفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التى
تضرب فيها النقود .

لسكن المصريين المحدثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعرب أخرى
كثيرة ، عند الإشارة الى المدن أو دور سك النقود ، رموزا أو اشعارات
مقتبها عليها أو اختصارا أو حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

(٢٨) الوجه ا للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب
من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) أنظر أولا : القطعتين رقمى ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه
الصيغة : عز ونجدها فى نهاية السطر الثانى ، ونصره ونجدها فى بداية
الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة فى نهاية السطر
الثانى ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الأدمية نفسها فى بداية السطر
الثالث .

(٣٠) أنظر القطع المرسومة فى الأشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) أنظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر أن هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الأول من اسم المدينة اذ يشار الى باريس بالحرف A والى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٢٢) .

ويخيل لنا أن النفوذ لا يمكنها أن تقدم ماثلشده من الوضوح في مجال الدلالات أو الرموز ، اذ نحن نظرننا اليها باعتبارها ابنية أو مفشئات تاريخية ، ان الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها الا حين تقتضى ذلك قلة اتساع سطحها ، ومن الأفضل الا تمس هذه الاختصارات سوى الكلمات باللغة الشهرة أو المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل أهمية والتي نستطيع أن نحدسها بسهولة . لا شيء اذن يمكنه ان يحول دون أن نضع فوق غملاتنا اسم المدينة (التي سككت عليها) كاملا أو مختصرا أو على الأقل ان نشير اليها بالحرف الأول من اسمها .

اذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكي يكون الأمر بعيدا عن أى شك فانهم يكتبونه مسبقا بكلمتى : ضرب فى ، ونقرا اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأشير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقلى ، وربيعات الفندقلى وكذلك فوق القطع ذوات الاربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المدينى ايضا ، أما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء أو كانت بدونها (٣٢) فاننا نجد على الوجه ا فوق سنة الاسدار مباترة ، ومتبوعة فى السسطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف أصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضنوعا فى أعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح أن كانت فوقها بعض حروف

(٢٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة أو الدار التى سككت فيها النقود ، انظر مؤلف الميسو بونفيل ص xxii ، وكان يشار الى مدينة بو بعلامة مميزة هى شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف . (٢٣) انظر على وجه التحديد الاشكال ١٠٩٤٨، ٧٤٤، ٣٤٢، ١ وكذلك الاشكال من ١٥ الى ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطباعها ان يتهلها عند حفره
الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيما مضى ، كان اسم المدينة ياتى مسبوقا بحرف الجر ب (٢٤)
ويقابل عندنا حرفى الجر a, par ثم استبدل به نهائيا ، ومنذ وشت
طويل حرف الجر فى (٢٥) ويعنى عندنا dans و .

اما مدن مصر ، التى كانت تضم فى الماضى دورا لضرب النقود فهى
الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط او مصر العتيقة ، والقاهرة
او مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هى المدينة التى نطلق عليها نحن اسم 'Alexandrie'
ودار سك النقود فى هذه المدينة البالغة القدم ، والتى تتمتع منذ أسسها
الاسكندر بتجارة هائلة ، هى بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود
الأخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل فى القرن السادس الهجرى (الثالث عشر
من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالمنصورة قد انشئت بعد ، حتى

(٢٤) بدمشق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٣٥) . الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تسترعى النظر ، فحرف
الياء يلتف ويستطيل ليقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الاشكال
١١٤١٠٠٩٤٨٠٧٤٦٤٤٣٤٢٤١ ، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، اما فى القطع
الذهبية ونصفياتها . التى تحمل طغراء او التى لا تحمل هذه الطغراء
يستطيل حرف الباء من كلمة ضرب كذلك أسفل الياء من كلمة فى بطريقة
يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يمضيان الى نهاية القطعة .
انظر القطع ٥ ، ١٢ ، ١٣ . وفى بعض الاحيان نجد الياء غير منقوطة كما
توضح ذلك اغلبية القطع المرسومة فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ،
وفى احيان أخرى توجد نقطتان أسفل الباء والى اليسار منها كما نجد فى
القطع أرقام ٢٦٠٢٣٤٢٢٤١٦٤٨٠٧٤٤ وفى احيان ثالثة توضع النقطتان
فوق الياء على جانبي طغراء السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .
واخيرا نجد فى القطع الذهبية ونصفياتها ، التى تحمل تأشير او
طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل لياخذ مكانه أسفل الطغراء مباشرة ،
ونجدها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الاولى من نقوش الحاشية وان كانت
فى ترتيب النطق تاتى الرابعة ولا بد ان تسبق كلمة مضر كما يحدث فى
بقية القطع الأخرى ، وهذا التبدل فى ترتيب الكلمات أمر شائع الحدوث
فى الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصورة ، التى كان مؤلفونا القدامى يسمونها
la mans u'e ، بالقرب من النيل ، على فرع دمياط ، على يد
المنصور بالله (٢٧) والد المعز لدين الله فى نحو العام ٣٣٨ من الهجرة
(١٤٩١ من تقويمنا) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين
بقيادة القديس لويس ، الذى اقتيد فيها أسيرا . وكانت هذه المدينة فى
بعض الأحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقود وبعض
المسكوكات او الانواط الزجاجية بالاضافة الى اسم المعز لدين الله (٢٨).

اما قوص ، وهى ابولينيو بوليس بارما فى مصر العليا ، فتقع على
بعد ١٣٠٠ متر من شواطئ النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب
من النيل ومن مدينة القصير دون شك ، لكى تكون نقطة لقيام ووصول
القوافل التى تتعهد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . واذا ماصدقنا
ما يذكره ابو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هى اهم مدينة فى كل البلاد
بعد الفسطاط ، وقد كانت هى مرما التجارة الكبرى التى كانت تتم من
طريق الخليج العربى (البحر الاحمر) ، وتتطابق مساحات الانتعاش
الواسعة التى تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة ابي الفداء ،
لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت اعداد كبيرة من
مساكنها المهجورة الى خرائب ، اما الغالبية العظمى من سكانها ، فهم من
المسيحيين الاقباط (٣٩) .

وكانت مصر العتيقة ، او الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيل

(٣٦) او المنصورة :

(٣٧) تسمى المنصور بالله فى عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, museum cuficum Borgianum, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن ضرائب قفط وقوص ، تأليف السيدين
جولوا ودينيلىيه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجلد الثانى ،
الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتعنى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بأمر من عمرو
ابن العاص ، فى المكان نفسه الذى أمر بأن تضرب فيه خيمته على
شواطئ النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك ثرعة يحمل إليها مياه النيل .

وطبقا لما يقول المقرئى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصقلى مصر على رأس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه القاهرة (٤١)، التى أصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وامر بان تضرب باسم الخليفة المعز كمية هائلة من الدنانير ، كان السطر الثالث من النقوش المدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنة ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر « بفتح الميم » فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرأها فوق العملات منذ قرون كثيرة ، فيما عدا درهم ركن الدين ببيرس الذى سبقته الإشارة اليه ، حيث نقرأ عبارة : ضرب بالقاهرة .

وفى اقيمت دار سك النقود فى البداية بجوار محل للتروس او الذروع ، كانت تسمى فى زمن المقرئى باسم خان مسرور الكبير (*) .
وحين امسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، امر بنقل هذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى النقشاشين ، وأطلق عليها اسم الدار الأمرية باسم الخليفة الأمر بأحكام الله ، أما الدار القديمة فقد بقيت لضع بعض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية ، ومسكوكات خميس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من اعلا القلعة ، مدينة المقابر ، وهى اقدم واهم جبانة فى القاهرة .

(٤١) القاهرة أى الظاهرة ، وتبعنا لما يقول أبو الفداء فقد وضع جوهر أسباسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (٩٦٩ من التقويم الميلادى) .
(٤٢) وتعنى الكلمة بالعربية المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطئ الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبية التى تهتد بطول الشاطئ الآخر .
(*) خان أى سوق .

ودار سك النقود فى القاهرة هى وحدها التى توجد حاليا فى مصر ،
يعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا) ، وتسمى
ار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب اى الدار التى تضرب او تسك
فيها النقود (الضربخانه) .

سابعاً : تاريخ الاصدار

توضح النقود العربية الضاربة فى القدم سنة الصنع لكنها لاتذكر
سنة تنصيب او تتويج الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحروف كاملة .
قد قدمنا لذلك من قبل مثالين : أحدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م)
فى ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العام ٢٠٣ من الهجرة
٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا) فى ص ٣٦٠ من هذه الدراسة ، وبما كنا
ن نورد من ذلك امثلة اخرى عديدة ، لكننا نكتفى بأن نشير ، كمثال
الث ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هذا
لدينار فى سنت ثنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد
سارون الرشيد ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من
لتقويم المسيحى) . اما العبارات القرآنية المدونة عليه فهى نفسها التى
كرناها فى ص ٣٦٠ ، وان كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا اسماء
لخليفة ولا اسماء عماله ولا اسم المدينة التى ضربت فيها .

ويحسن بنا ان نستعرض نلظر اولئك الذين لم يالفوا اللغة العربية
لى ان الارقام تكتب وتلفظ بدءا من الاحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على
سبيل المثال على النحو ، التالى : اثنان وسبعون ومائتان ، وهكذا ، فبرغم
ن العرب يرتبون الاعداد التى استعاروها منا بالترتيب نفسه الذى نضعها
ليه ، فانهم يقرأون ويكتبون الارقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم اى باتجاه
عاكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار ،

ولا يزال القوم فى بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على
عملات ، وبحروف عربية ، سنة صنعها ، وهو ما نراه فوق القطعة الذهبية
القطعتين الفضييتين ، وهى القطع الثلاث المرسومة فى مؤلف المسيو

بونفيل ، اللوحة ٥ ، الخاصة بالعملات النقدية فى اقطار البربر ، بأرقام ٢٤١٤٦ ، والمضروبة فى تونس المذينة ، الاولى فى عهد مصطفى فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية فى العهد ذاته فى العام ١١٨٦ من الهجرة (١١٧٢ م) اما الثالثة فتعود الى عهد سليم فى العام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفى الغالبية العظمى من دور سك النقود فى الامبراطورية العثمانية عادة ان تبين فوق النقود سنة التتويج بدلا من سنة السك وأن تكتب الأعداد بالحروف وليس بالأرقام ، كما نستطيع ان نرى على كل القطع المرسومة فى اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

وقد تادت هذه العادة الكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد اخذوا السنة التى تحملها القطعة باعتبارها سنة الصنع ، فى حين يحتمل ان تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة فى المؤلف الرائع الذى وضعه بونفيل عن النقود الذهبية والفضية فى الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمى لهذه السنة او تلك وليس لهذا العهد او ذاك (اى انه اعتبر سنة التتويج هى سنة الاصدار) .

ونعتقد ان علينا هنا ان نورد الأرقام العربية مقابلة بأرقامنا حتى نلم بأشكالها الحالية وحتى نتعرف بعد ذلك على قيمتها فى المسكوكات التى رسمناها فى وصف مصر :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	.
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

وياخذ رقم خمسة (٥) عندهم رقم الصفر (0) عندنا ، فى حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التتويج ، بالنسبة لقطع الفندقلى والقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى والمدينى والعملات النحاسية ، مدونة على الوجه ب عند اسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الآخر الذى يحمل

طغراء السلطان . أما فى القطع الذهبية الأخرى (الزمرحوب) فيوجد هذا التاريخ على الوجه الذى يحمل أسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو فى صورة طغراء .

وعلى الدوام ، تسبق كلمة سنة ، وهى تعنى كذلك العام ، تاريخ الضرب المكتوب بالحروف كاملة أو بالأرقام على العملات المصرية القديمة والحديثة ، كما يمكننا أن نرى من الأمثلة التى ذكرناها من قبل ، وفى العملات التى رسمناها فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ، فى حين أننا لا نقرأ كلمة « سنت » هذه على أى من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التى نشرها المسيو بونغيل فى مؤلفه ، وكما يدعم ذلك الرأى ، تلك القطع التى حملناها معنا من مصر .

وقد سبق لنا أن لاحظنا أن الملوك الشهير على بك ، الذى أمثل هو نفسه للعادة السائدة بشكل عام فى القسطنطينية والقاهرة الخ حين أمر بأن تكتب على العملات (التى أصدرها) سنة تنصيب السلطان مصطفى وهى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ م) ، وأنه قد نعى هذه القاعدة فى الوقت نفسه ، من القطع ذوات ال ٤٠ وال ٢٠ مدينى التى تحمل كلها « سنت » ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصيب أو التتويج ، وفوق قطع نقدية عديدة من إصدار القاهرة والقسطنطينية وجود أرقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وإن كانت تتفق كلها فى النظر إليها باعتبارها جاءت خصيصا للإشارة إلى زمن الصنع .

وتوضع هذه الأرقام فى قطع الفندقى ، والقطع الفضية و قطع المدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتى تحمل كلها طغراء السلطان ، على الوجه ب ، عند أملا القطعة ، فوق حرب الباء من كلمة ضرب (٤٢) ، وهو الشيء نفسه الذى لاحظته المسيو تيخسين Tychsen فى مقدمته عن

(٤٣) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ، وكذلك القطع الواردة بجدول النقود أو العملات بأرقام متسلسلة : ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠ .

من النقود الاسلامية بخصوص القطع التى ضربت فى القسطنطينية والتى تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو انه قد لوحظ من قبل وجود ارقام اخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا أم تقتصر على طغرائه ، الغرض منها ان تشير بايجاز الى سنة الصنع أو سنة التنصيب وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث أو السطر قبل الأخير على يسار القطعة فوق حرف النون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، أو عند أسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك فى القطعة رقم ٦ من اللوحة الأولى فى دراستنا هذه ، أو على اليمين كما فى القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية فى تركيا .

وقد ظن المسيو دى ساسى فى البداية ان هذه الأرقام كانت تدل على الترتيب فى عدد السنوات التى استغرقتها العهد (أى ترتيبها فى مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير الى ادارة المسكوكات والنقود فى باريس .

كذلك ظن المسيو تيخسين فى الجزء الذى اضافته الى مقدمته لفن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، ان هذه الأرقام التى نلاحظ وجودها زيادة على سنة التنصيب ، والتى لم يستطع أن يعطى تفسيرا لها فى مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التى تولى فيها السلطان ، ونلاحظ ان هذه هى العادة نفسها المتبعة فى امبراطورية المغول .

وقد كان تخمين هذين العالمين صحيحا بخصوص قطع نقدية عديدة ، وعلى سبيل المثال فان الرقم ٢ الذى نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التى نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية ، والمضروبة فى القاهرة فى عهد السلطان عبدالحميد بن أحمد الذى اعتلى العرش فى العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونفيل برقمى ١٧ ، ١٦ والمضروبين

(٤٤) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ١٤، ١٣، ١٢، ٦، ٥ فى اللوحات المرفقة وكذلك القطع الواردة بجدول العملات بأرقام سلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ الى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى العهد نفسه ، يدل فى الواقع وبوضوح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والأمر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الأربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، أى فى العام ١١٨٨ أو ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح أن هذه الإشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، أما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر أى الى العام ١٢٠١ أو ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ أو ١٧٨٨ م) وأخيرا فان الفندقى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بذوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر أو العام الأخير من حكم عبد الحميد أى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨ م) أو فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الأولى من حكم سليم الثالث أى سنة توليته الحكم ، وهو الأمر الذى تم فى السابع من أبريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو أن هذه الإشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الأمر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيخسين فى ص ١٨٢ من مقدمته عن من النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

أولاً : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التى تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هى التى تحمل ، بالاضافة الى سنة الاصدار ، رقما آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب فى .

ثانيا : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمة : ضرب عند رأسها .

ثالثا : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التنصيب أو سنة الضرب ، هى خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الكبير فقط ، والتى صدرت على وجه التحديد فى عهد مصطفى الثالث ، والتى سكت فى القسطنطينية دون غيرها ، وانه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطا من الزهور أو النجوم .

رابعا : ان الأرقام التى نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفا من عهد مصطفى هى : ٨٧٠٨٦٠٨٥٠٨٣٠٩٠٨٠٦٠٤٠٣٠٢ ، وان كان هو نفسه مجهول مايعنيه هذه الأرقام ، مع ملاحظة ان هذه الأرقام لايمكنها ان تشير الى السنوات التى استمر خلالها عهد مصطفى لأن حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاما وليس ثمانين عاما وبضع سنوات .

خامسا : انه لم يلاحظ من بين النقود التى اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء أو لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاما اخرى بخلاف الرقم ٨٠ وبضع ، اذا مااستثنينا تلك التى تحمل رقما واحدا بمفرده .

سادسا : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (اى عددا مكونا من رقمين) فاننا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التى ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلى :

أولاً : ان الأرقام التى يشغلنا امر العثور على معنى لها لا يقتصر وجودها على النقود ذات الاقطار الكبيرة ، وانما هى توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتتوهم العملة النحاسية التي اوردنا رسماً لها في الشكل رقم ٢٦ مثلاً على ذلك ، وسنقدم امثلة كثيرة اخرى عن ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحوب الصادرة في العهد نفسه ، وهي التي لا يمكننا ان ننظر اليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانياً : من المؤكد ان اصغر قطعة من العملات الفضية تضرب في القسطنطينية ، وهي التي رسمها المسيو تيخسين في لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتي تقل قيمتها عن بارة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطع نقود صغيرة مشابهة ، ضربت في المثل في استانبول ، ومع ذلك ، فلا بد ان صغر سطح هذه العملة هو الذي حتم على المختصين ان يضعوا عليها هذه الكلمة التي نجدها على كل النقود او العملات الاخرى سواء المضروبة في القاهرة او القسطنطينية حتى تلك القطع ذات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقل ، مضروبة في استانبول يعود اصدارها الى سنة التتويج ، وقد اوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرأ عليها كلمة ضرب ، شأنها شأن قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثاً : اما الارقام الخاصة التي نحن بصددنا فيلاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود اخرى تنتمي لعهود اخرى غير عهد مصطفى ، فالقطع النقدية الصادرة في عهد سليم تقدم لنا امثلة كثيرة على ذلك ، وقد اوضحنا للتو ان وجود هذه الارقام لا يقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك فلسنا نعتقد انه لم يحدث قط ان راينا الارقام التي نحن بصددنا تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخرفاً على شكل مقد من الزهور او النجوم ، وان كانت تحمل محلها في بعض الاحيان حروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة في عهد مصطفى ، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التي اوردنا رسماً لها في الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت في عهود اخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع الفندقل الثلاث المنشورة في مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الاولى من النقود التركية .

رابعاً : واليكم الان حقيقة ماتعنيه هذه الارقام ، إنها الارقام الاخيرة من سنة الضرب او اذا شئنا الدقة فهي اختصار لتاريخ الضرب .

فإذا حدث ، عندما يتولى سلطان ما ، أن كان الرقم الأخير من سنة التنصيب هو الذى يتغير ، فإن قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد (هو الذى يتناوله التغير) ، وعلى هذا فإن قطع النقود التى يذكرها المسيو تيخسين ، والمضروبة فى عهد مصطفى ، الذى بدأ حكمه فى العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) تحمل الأرقام ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والتى أوردنا لها رسماً فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على أن هذه القطعة التى سكّت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ (٦٢ أو ١٧٦٣ م) ولسنا نشك فى أن قطعتى النقد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقمى ١٥ ، ١٤ من لوحته الثانية من النقود التركية ، وأولاهما قطعة عملة تذكارية فى حين أن الثانية قطعة نقد عادية ، وكلتاها تنتمى للعهد نفسه — لسنا نشك فى أنهما لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى حوزتنا ، ونرى أن الرقم الدال على سنة الصنع والذى لم يحفر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم ٦ .

خامساً : إذا كانت الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو الإصدار تختلف من الأرقام المقابلة فى سنة التتويج ، فإن قطعة النقد فى هذه الحالة تحمل رقمين : فالأعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو تيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الإصدار إلى الأعوام ٨٣ — ١١ ، ٨٥ — ١١ ، ٨٦ — ١١ ، ٨٧ — ١١ من الهجرة (٤٥) ، وحيث أن مصطفى الثالث قد بدأ حكمه فى العام ١ — ١١٧ حتى العام ٨٧ — ١١ من الهجرة ، فإنه يكون من الواضح أن الأرقام الدالة على سنة الإصدار لا يمكن أن تاتى متضمنة فى الاحاد أو فى الرقم ٨٠ .

سادساً : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى ، ذات قطر كبير وتعود إلى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

(٤٥) وهى تقابل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤ من التقويم المسيحى . انظر الهامش التالى .

١١٧١ هـ ، وضربت في القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤٩) ،
مما يعنى أنها قد سكنت في العام ١١٨٧ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) ، وهى
السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، أو بداية السابعة عشرة
والأخيرة من حكمه في الوقت نفسه ، فلو أننا قمنا بجمع الرقمين ٨٧
فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسة عشرة
من عهد مصطفى) .

أما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصغير والتي ننشرها في
الشكل رقم ٢٦ والتي ضربت في عهد مصطفى ، فقد صدرت في العام
الهجرى ١١٨١ (٦٧ أو ١٧٦٨ م) كما يوضح لنا الرقم ٨١ المنقوش
عند أعلا القطعة . أما القطعة الذهبية المرسومة في الشكل رقم ١٦ من
اللوحة الثانية من النقود التركية في مؤلف المسيو بونفيل ، والمضروبة في
القاهرة ، والتي تحمل الحروف الأولى من اسم على بك فتعود الى العام
الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم
١٢ (في مؤلف المسيو بونفيل) والمضروبة في اسلامبول الى العام الهجرى
(٧٢ أو ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى أن نحاول المقارنة بين
القطعة ذات الأربعين مدينى التي اصدرها على بك والمضروبة في القاهرة
والتي قمنا بنشرها وتناولناها في ص ٣٦٨ بقطعة أخرى ذات ٤٠ مدينى
كذلك ، ضربت في القسطنطينية في السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم
الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١—١١ وهو سنة تنصيب مصطفى
(النقود الفضية في تركيا ، القطعة رقم ٢) .

عندما تختلف سنة الصنع أو الاصدار عن سنة التنصيب أو التوزيع
في الأرقام الثلاثة الأخيرة نلاحظ وجود ثلاثة أرقام على القطع النقدية ،
فقطعة المدينى المرسومة في الشكل رقم ٢٠ من لوجتنا الثالثة والتي تحمل
الرقم ١٨٧—١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن أحمد تحمل في أعلاها

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التي تولى فيها الحكم
عبد الحميد بن أحمد الذى خلف مصطفى الثالث في ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ٢٠٠-١ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركية والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى ان هاتين القطعتين قد ضربتا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لكنهما مثالان لاشارتين مختلفتين كنا قد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لى تشير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو نيخسين ؛ الملحق الذى إضافه الى مقدمته عن فن النقود عند المسلمين ان المسيو اكربلا Akerblad يزعم — دونها سند — ان الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين او حدس المسيو اكربلا بشكل تام مع ما انتهينا نحن اليه .

وفى النهاية ، فان هذه الطريقة فى الاشارة الى تاريخ الاصدار ، ليست كما سبق ان رأينا ، اسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، فلقد رأيناها للتو مستخدمة على احدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الأقل ، وهو السلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

واذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونقصد هنا القطعة ذات الأربعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فسنجد ان « سنت » الاصدار هى نفسها سنة تتويج السلطان سليم ، اما الرقم ١٣ الموضوع عند أعلا القطعة فيدل على العام ١٣-١٢ هـ . (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (أو الاصدار) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى أعادوا اصدارها

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ٢٠١ — ١ هـ (٨٦ أو ١٧٨٧ من تقويمنا) .

بعد أن أبطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة عن النقود التركية .
أما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث فيشير الى الرقمين الآخرين من العام الهجرى ١٥-١٢) ووافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى (٤٩) .

وبرغم أن هذه الاشارة نفسها ، فيما يبدو ، كانت متبعة بصيغة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الأقل ، فقد لاحظنا مع ذلك أن قطعة المدينى التى أوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم أنها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس ما نلاحظه على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند اسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الأولى الرقم ١ أما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للاشارة الى سنة الاصدار أو الضرب ، يسهل علينا أن نرى أن أكثرهما دقة وتحديدًا هى أن نأخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الضرب التى تغيرت منذ التتويج ، وفى الواقع

(٤٨) أو بعد على بك بقليل ، وقد رأينا قطعة ذات عشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، أما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فدل على أن سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (أبو الذهب) .

(٤٩) إذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دلا على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فسيكون علينا أن ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أعيننا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى أو العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة أن تاريخ التتويج قد حفر بشكل زدىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغى أن يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتان القطعتان كلتاهما فى استانبول :

لما ن سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لا نستطيع ان نعرف فى اى عام من هذين العامين سكنت القطع النقدية .

وقد بدأ لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفائدة التى يمكن أن تقدمها الأرقام التى تحدثنا عنها عند التمييز بين عهود الحكم المختلفة ، أن نقابل بين قطعتين من النقود ، مضروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين ، من ضربخانه واحدة ، تحمل احداها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الأخيرة من تاريخ الإصدار ، وتحمل الأخرى سنة التتويج ، أما الأولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكنت طبقا لما أوردنا فى العام ١١٨٣ هـ (٧٣ او ١٧٧٤ م) برغم انها تحمل تاريخا هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العام الأول من عهد مصطفى ، أما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مضروبة فى القاهرة كذلك فى عهد عبد الحميد بن أحمد ، خليفة مصطفى ، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من السطر قبل الأخير الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد .

لماذا نظرنا الى التاريخين ١١٧١ و ١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع أو الإصدار لكان لنا أن نظن انهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاما فيما بينهما فى حين انهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تحملان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين اصدار كل منهما يصل الى خمسة وعشرين أو ثلاثين عاما إذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والأخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن اذا ما استمر عهد أحد الحكام لمدة خمسين عاما مثل عهد سليمان الأول على سبيل المثال (٥١) .

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠) من تقويمنا) وخلفه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

أما إذا كانت قطعة العملة قد سكّت في سنة التنصيب نفسها ، فقد يبدو غير مجد أن يشار إلى سنة الصنع سواء يتم ذلك باستخدام الطريقة الأولى في الإشارة إلى ذلك أي بأن يدون عليها الرقم ١ ، وهو الأمر الذي كان يحدث في أكثر الأحيان برغم ذلك (٥٢) للإشارة إلى السنة الأولى من عهد أحد الحكام أو بالطريقة الثانية أي بتكرار الرقم الأخير من تاريخ التنصيب (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب في أننا لا نرى فوق قطع نقدية كثيرة أية أرقام (بخلاف تاريخ التنصيب) وأن كان يحل محلها في هذه الحال أطار (أو عقد) من الزهور أو النجوم أو حروف لها دلالتها مثل تلك التي سبق أن تناولناها عند الحديث عن أسماء وألقاب نواب الحكام ، ومع ذلك فليسنا نظن أن كل القطع التي نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت في السنة الأولى من بدايات العهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التي تعرضنا لها في المجال الذي أشرنا إليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبة الأرقام المنفصلة التي يدور الحديث عنها أن نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحدد الذي سكّت فيه عملة ما .

ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف

أصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة في مصر ، والتي كانت تتم من قبل بحروف يونانية في عهد خلفاء الاسكندر ، ثم باليونانية أو الرومانية في عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الاسلام ، أصبحت تكتب بعد استقرار الاسلام في هذه الديار بالحروف الكوفية . وفي الواقع فإن المكين (٥٤) يورد في مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

(٥٢) أوردنا عن ذلك أمثلة عديدة من قبل في الفصل الخاص بسنة الإصدار ، بل يمكننا القول بأن هذه العادة قد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الأولى لبدايات كل العهود حتى تلك التي اتبعت بشأنها الطريقة الثانية للإشارة إلى السنوات لأخرى (أي السنوات بعد الأولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر أمثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الأخير ، أو الرقمان الأخيران من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم في سنة التنصيب نفسها . (٥٤) انظر بخصوص أسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسيو مارسيل عن مقياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني ص ٣٩ ،

عن شهادة أبى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، اما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد امر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص المريزى الذى سبق ان اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما امر بان تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

اما الحروف السكونية (او الخط الكوفى) فتستمد اسمها من اسم السكونة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد ما بين النهرين حيث يوجد امهر الكتبة . وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذبوعها بعد ان استخدمت فى كتابة القرآن ، ويسترمى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغيبة كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الامر الذى يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولا بد ان يكون الانسان متمرسا على اللغة العربية القديمة ، ومتبحرا فيها حتى يمكنه ان يحدس عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجمله كيف ينبغى له ان يقرأ ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المباني اذاً أصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . او على الاقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها او متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القرمة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

(٥٥) فى الفصل الخاص باشكال البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة أبى بكر .

(٥٦) الكوفة هى احدى مدن العراق البابلى الذى يضم ارض السككانيين .

(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش السكونية ، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، ان الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرب ، بحيث نستطيع ان نتتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى قطعه الخط الكوفى باضطراد حتى اصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المباني العامة ، وبصفة اساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، اما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات او خطوط اكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة او كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع ان نقول ان نفس هذه مقبسة اما من القرآن ، واما من اقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليسمت للحروف العربية ، بخلاف الاشكال المتنوعة التى تعطى لها تسعا لمكان وجودها فى بداية او فى وسط او فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شأن ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحفورة او المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل محسوس شأن حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب او الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق او درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا ان نلاحظها فى مختلف حروف او خطوط المخطوطات والنقوش ، فان من المستطاع مع ذلك ان نميز عددا بعينه من الخطوط او الكتابات الاساسية ، تطلق عليها اسماء خاصة وتقدم عنها امثلة تستخدم بمثابة طرز او انماط بديئية تقارن وتصنف على اساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير ما نفعله ، لكى نعطي القارئ فكرة عن هذه الخطوط ، هو ان نحيل الى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر

(٥٨) يمكن ان نقارن هذا التمييز الانواع الخطوط العربية التى تعطى اسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والذى جعلنا نخلع على انواع هذه الخطوط المتباينة اسماء مثل : المتتابع او الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الاوربية التى تختلف فى فرنسا عنها فى ايطاليا ومنها فى انجلترا الخ .

والتي تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والآخرى عن النقوش الكومية التي جمعت من مصر .

وحيث لم يكن من الطباعة قد انتشر في الشرق (١٠) ، فقد علقنا على مهارة الكتاب أهمية أكبر درجة بكثير عنها في أوربا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتعيش عيشة لاتنقصها الرفاهية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص في مخطوطات القرآن ، ويحتوى مؤلف رحلة في مصر Voyage en Egypte على نماذج عدة من الخطوط في أنواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التي تدعو الى الاعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم ان من حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لأبعد مما ذهب اليه من الكتابة فان المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالتدبر الكافي على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع ان يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، ان هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة او تلك ، ولهذا فنحن نستطيع ان نميز على القطع الذهبية الثلاث التي تحمل الأرقام ١٤،١١،٥ في لوحاتنا ، والتي يحمل الوجه منها النقوش نفسها ، ثلاثة أنماط في الكتابة باللغة التباين ، ونستطيع ان ندرك بسهولة ان الكتابة على الشطعة الذهبية رقم ١٤ أكثر صحة وثاقا من تلك التي نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكلما كانت العبارات المنقوشة طويلة ، وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ، على الدراهم والدنانير القديمة ،

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اقيم لتقديرو ارتفاع مياه النيل ، انشاء المصريون المحدثون في احدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس من الطباعة في الشرق الا فيما ندر ، وعلى يد اوروبيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اقاموا في القاهرة مطبعة فرنسية واخرى عربية كان يديرهما المسيو مارسيل ،

أن الكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنقة) ، وان هناك ، بخلاف الحاشية ، التي تشتمل عادة على ثلاثة أو أربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرًا دائريًا يدور حول القطعة ، وأحيانًا سطرين ، من الكتابة (١١) ، ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (١٢) ، وان كانت بالغة السمك بالنسبة لمحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفى سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشيء سوى الجزء الأول من الشعر ، أما الجزء الثانى فنجدده على الوجه الثانى (١٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصوص من القرآن ، وضعت الكتابة ، التي لم تعد بالغة التقارب ، فى سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغيير مواضع عدة حروف ، وأحيانًا كلمات بأكملها أو وضع هذه الكلمات فوق كلمات أخرى ، كانت تعطى شكل الكتابة انتظامًا لابس به وأحيانًا كانت تجعل السطور ناقصة الانتظام ، ويمكننا ان نرى امثلة على كل ذلك فى الشكلين رقمى ١٠ ، ١١ من لوحتنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشيء ، تصور القوم ، رغبة منهم فى اعطاء مزيد من الانتظام لهذه الكتابات ، ان يخطوا خطوطا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى اربعة اجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة اطر لكل سطر من سطور الكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة اقواس تقترب بشدة من السطر الدائرى الذى يفصل حبيبات الاطار عن بقية وجه القطعة (١٤) .

(١١) وهو الدينار الذى وضعناه فى ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .

(١٢) بدفع قطرها ١٤ مم وسمكها ٣ ١/٢ مم .

(١٣) نجد النقوش على الوجه الاول مرتبة كما يلى :

لا اله

الا الله

أحده (كذا)

ونجدها على الوجه ب كما يلى :

محمد

رسول

الله

(١٤) انظر الاشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من اللوحة الثانية من

اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

(م ١٠ — ونصف مضى)

تاسعا : الزخارف

بإمكاننا أن ننظر الى الخطوط التى انتهينا من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التى تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فليسنا نظن أن هذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما أنها لا تدل كثيرا على براعة من جانب الحفارين ، فهؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لمجرد توجيه سطور الكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا وأكثر صحة كذلك أن نحصل على سطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى أن نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التى ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

أما الزخارف الأخرى ، التى نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهى أكثر بساطة وأقل تكلفا ، فهى :

١ — الزخارف الزهرية (أى التى تأتى على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ — حبيبات الاطار .

٣ — الاطار (البارز) الذى يوضع على حافة العملات .

وبإمكاننا كذلك أن ننظر الى تأشيرة السلطان أو طغرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها فى الفقرة التى تعرضت لأسماء الأمراء أو الحكام (من هذه الدراسة) ، وأن كنا نكتفى هنا بأن نستمرى الانتباه الى أن العملة النحاسية المضروبة فى عهد محمود الذى تولى الحكم فى عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هذه الطغراء نجميات أو زهيرات أو تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعة كلها .

أما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه أ فى الفراغات التى تتركها طغراء السلطان . وفى أغلب الأحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع الفندقي زخرفا زهريا عند أعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهى تحل هناك محل الرقم الدال على سنة التنصيب أو على سنة الإصدار كما

توضح لنا العملات الواردة بالاشكال ٨٠٧٠٤٣٠٢٠١ (٦٥) ، وأخيرا فاننا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحفار ، فوق وبين سطور الكتابة . وتحمل قطعة النقد الذهبية التي وردت مرسومة في مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الاولى عن النقود الذهبية التركبية كمية كبيرة من هذه النقوش (٦٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . اما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه اكثر من غيرهما واللذان يتكرران في اغلب الاحوال فهما :

١ — الشكل الذى تحمله القطعة التى اوردنا رسما لها في الشكل رقم ٢٣ ، الوجه ١ .

٢ — الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ في الزخرف الاول وجود الحروف المكونة لكلمة الله أو اختصارا لها مجدولة أو متداخلة مع هذا الزخرف ، وانه قد لاحظ في الزخرف الثانى الشئ نفسه بالنسبة لكلمة محمد (٦٧) ، وان كان الاقرب الى الاحتمال ان هؤلاء يحاولون ان يعتسفوا وجود معنى في هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن أولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الاطلاق .

وربما كان اقرب الى الطبيعى ان نرى في الزخرف الاول بدايات

(٦٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة . اما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث ارقام ٨٠٢٠١ فهو نفس ماتحمله القطعتان رقم ٣ ، ٤ ، فيما عدا انه يعلو هذا الزخرف في الاوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمل منه القطعة رقم ٤ ، الوجه ١ ، ثلاثة امثلة .

(٦٦) يمكن ان نتأمل كذلك الترس المرسوم برقم ٦ في مؤلف بونفيل ، اللوحة الرابعة .

(٦٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة في فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة والى اسم مارى — والى اسم لويس بحرفى I. متشابكين (وهو ما نجده على الكثير من عملتنا) .

الشعار لا اله . . الخ ، أما الشكل الذى اعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف (لا) مكررة مرتين احداها مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كيبلا وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او ضيقة يشبهها العرب بعقد من اللؤلؤ (٦٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعر (٦٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة (٧٠) ، وهناك خط بسيط او منقوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش .

وبالنسبة لقطع الفندقلى ، والعملات الذهبية الاخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات التذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، ونستطيع ان نرى ذلك فى الاشكال (٧٠، ٧١، ٧٢) ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقلى او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمج وسط قطع العملة ، تاركة الجزء الباقي خاليا من اى نقوش او زخارف .

اما قطع العملات التى تم صنعها بقدر اكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقلى الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وبأحجام القطع النقدية نفسها ، وتزدان هذه العملات باطارين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل غصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

(٦٨) انظر الاشكال ١٤٠١١٠، ٩٦٦٥ من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع ارقام ١٤٠١١٠، ٩٦٧٥ من اللوحات نفسها ، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة .

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على أن يشار إليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عناية كبيرة فى إعطاء النقود مظهرا فخيفا . ونستطيع أن نتأكد من ذلك بملاحظة قطع المندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برقى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

أما فى أوربا فلم يكن الدافع من وراء حفر الرسنوم أو النقوش المختلفة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الترف أو السعى وراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الحيلولة دون ادخال الغش أو التدليس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لأحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون أن يسترعى ذلك الانتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى اتلاف أو محو هذه الزخارف أو النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ما هو أسهل من اقتطاع بغض منها دون أن تبدو تالفة ، إذ أن هذه القطع لبست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما أن (طول) محيطها يختلف فيما بينها ، أما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة إلا بزخرف خفيف فإن تزيينها أو تقليدها سوف يصبح أكثر من ميسور ، ذلك أن الحروف أو النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفيما مضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملاتنا نائئة أو بارزة ، لكنها كانت تنمحي بغثة إما بفعل الدعك أو بفعل ما يحدث من نقصان الوزن من اثر (طول) الاستعمال ، أما فى أيامنا هذه فقد أخذت هذه الحروف توسم على الأجوف « أى تحفر بدلا من أن تكون بارزة » . ويجعل هذا الاجراء الاحتياطى ، بالإضافة الى أن لعملاتنا الذهبية والفضية المضروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، مثقوبة عند وسطها بثقب دائرى توضع به قطعة العملة لتتلقى ضربة الرقاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (باقتطاع أجزاء من المحيط) دون أن يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الأولى ، خصوصا إذا ما قربنا قطعة عملة من قطعة أخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

أما زخارف الدنانير والدرهم القديمة التى أتيج لنا أن نراها ، فلم يبد لنا قط أنها قد وسعت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو أن يكون هذا النقش قد انحى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، أو تمت إزالته على يد أولئك الذين يحترمون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فإن من المؤكد فيما يبدو أن القوم هناك قد ظلوا لمدة طويلة يعتادون عدم وضع أية سمة أو بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون باعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفندقى ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشيء حبلا أو جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة أو القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة أنواع النقش أو البصم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح القاف وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجداول بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب أو تكون مسئلة على نحو طفيف ، كما سنرى ، عند تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد أن من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وعملات أخرى كثيرة من النحاس ، أن تحمل عند قطع حوافها جدائل أو نقوشا ، لكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبنى الأسلوب الذى تستخدمه أوروبا فى حفر حروف على حواف قطع النقود ورغم كونه أسلوبا بالغ البساطة بقدر ما هو حاذق ،

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملة

أولا : الوزن

لم تضرب فى مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم (١١٨/١٠٠٠ ج) * أو المنقال بوزنه الحالى (١) ، بل كذلك المنقال القديم الذى كان يساوى ١٣/٧ درهم (٢٩٨/١٠٠٠ ج) . وفى واقع الأمر ، فقد كان هذا هو حال وزن الدينار التى واثنا الفرصة لتفحصها .

ولم يحدث — الا شذوذا من هذه القاعدة ، وفى حالات خاصة ، ن ضربت فى بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذوات الـ ٢ مئذى وتلك القطع التذكارية من ذوات المئذى ونصف (المئذى) التى تعرضنا لها من قبل فى الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفى نفس الوقت فان الامراء او الحكام الذين تضرب باسمهم النقود ، قد حرصوا فى فترات مختلفة اوزان هذه النقود ومعاييرها بتصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث ان تحريف وزن العملات امر يمكن ملاحظته على امدوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف فى الوزن وثيدا وحيثا حتى يمضى دون ان يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع المئذى ، التى ظلت على

(*) أثرت تحويل الكسور العشرية الى كسور اعتيادية حتى لا يختلط الأمر على القارئ بينها وبين العلامات التى توضع لتقسيم الأعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهلا لقراءتها . (المترجم)

(١) عن المنقال : انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

حال جيدة ، والتي اختبرنا زنتها ، وتتجاوز درهما واحدا و $\frac{10}{100}$ من الدرهم ($\frac{41}{1000}$ ج ٣) أما القطع ذوات نصف الفندقي (النصفية) فتزن النصف من هذا الوزن .

وكان ينبغي أن يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب في الأصل على هذا النحو ، ونستطيع أن نتأكد من ذلك من جدول النفود المرفق بهذه الدراسة ، وإن كان قد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن أحمد ، الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليبلغ $\frac{8430}{10000}$ من الدرهم ($\frac{97}{1000}$ ج ٢) ثم ثبت في عهد سليم بن مصطفى الذي توفى في العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ م) على $\frac{842}{1000}$ من الدرهم ($\frac{92}{1000}$ ج ٢) ، وقد ابتاعها الفرنسيون على هذا الوزن ، أما تفاوت الوزن المسموح به زيادة أو نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع (١٥ يناير ١٨٠١) بدزهمين (*) أى ما يعادل ٢٣٧٥ ر. .
أما التفاوت الذى كان مسموحا به قديما في فرنسا فيبلغ
١٥ حبة من زنة مارك أى ما يعادل ٣٢٥٥ ر. .
ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الأربعين فرنكا وتلك من
ذوات العشرين فرنكا (٢) ٢٠٠٠ ر. .

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به في مصر (زيادة أو نقصا) أقل من مثيله المسموح به في فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه قريب من التفاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا ، ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (أى العملات الذهبية) أكثر انقساما (أى أن هناك نصفيات وربيعيات . . . الخ) بكثير في مصر (منه في فرنسا) فلا بد أن التفاوت قد كان (في الحقيقة) أكبر . هكذا كان قريبا من المستحيل أن تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد ، وحيث لم يكن العامل ليعوض عن أية زيادة تتم في الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما سيتضح من السياق ، (المترجم) .
(٢) وقد احتفظ بهذا التفاوت نفسه في المراسيم الصادرة في ٢٣ مايو ١٧٧٤ و ٣٠ أكتوبر ١٧٨٥ ، و ٩ أبريل ١٧٩١ ، و ٥ فبراير ١٧٩٣ ،

تقبل النقود الذهبية ما لم تزن كل مائة منها ، وبدقة تامة ٨٤ درهما (٢٥٨ ١٢٨/١٠٠٠ ج) فقد كان من مصلحة العامل أن يوازن القطع النقدية بدقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا أن وزنها يقل فحاجة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ، يوجد أناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احترام مهنة التلاعب فى وزن العملات الذهبية ، يحرص الصرافون أو المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ النقصان .

وإذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق أن افترضنا محل الدينار القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الأصل عشرة دراهم وإذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحالية لا تزن أكثر من خمسة دراهم و ٨٩٤/١٠٠٠ من الدرهم فإن الفرق فى الوزن بين هذه وتلك سيصل الى ٤١٠٦/١٠٠٠ دراهم أى أن وزن العملات الذهبية قد نقص (بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد عن ٤١٪ .

ومن جهة أخرى فلا بد لأنصاف العملات أو النصفيات أن تزن نصف وزن القطعة الواحدة أى ٤٢ درهما على الأقل لكل مائة نصفية (حوالى درهما (نحو ٤٦١ ج) لكل مائة ربعية . أما بخصوص أوزان الخردبات القديمة ١/٢ (ج) وأن تزن الأرباع أو الربعيات ربع وزن القطع الكاملة أى نرجى الرجوع الى ما سبق لنا أن قلناه بخصوص هذه العملات الذهبية الصغيرة . فى الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق أن أوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية أن قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة ديناراً كانتا تزنان كلتاهما مثقالاً فى الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الأيام أدخلت فى التداول دراهم من أوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفة . وكانت الضرائب أو العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقوداً تدفع على نصفين : نصف يسدد بالدراهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يسدد بالدراهم خفيفة الوزن . وحين أراد ابن مروان أن يقيم نظاماً موحداً للنقد ، فقد خشى إذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن أن يثقل كاهل الناس ، أو أن يقلل حجم الضريبة إذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحد الأوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وأمر بأن تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رايه على اتخاذ هذه النسبة بدافع
مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد أصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التى اختفظت ، شأنها
شأن العملات ، باسم الدرهم فى حين أن القطعة من النقود لم تعد تزن
سوى $\frac{7}{10}$ من المثقال ، بل حتى بعد أن اختفت النقود التى تسمى بالدراهم .

ولكى نفرق بين الدرهم فى مجال العملات وسميه فى مجال الوزن
تجنبنا عند الاشارة الى قطعة النقد الكلمة العربية درهم dirhem
وأستخدمنا الاشارة الى الوزن الكلمة الفرنسية دراخمة drachme
التي يرتبط أصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٣) .

ويبدو أن عادة جعل العملات مساوية فى وزنها لأوزان متداولة
وأعطائها الاسماء نفسها التى لتفريعات أو أقسام هذه الأوزان هى عادة ضاربة
فى القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا فى أوروبا نقودا كثيرة بأسماء
livre (جنيه — رطل) و once (أونصة — أوقية) و gros
($\frac{1}{8}$ من الأوقية) وهى كلها نقود ذهبية أو فضية ، والى أن تبيننا
الفرنكات فى نظامنا النقدى الجديد كانت كلمة livre تطلق فى وقت
وأحد على وحدة وزن ووحدة نقدية ، برغم أنه لم تكن لدينا قط عملة
تزن رطلا .

وإذا كان علينا ألا ننظر الى قطع المدينى الحالية باعتبارها انحرافا
بالدراهم القديمة وإنما باعتبارها نقودا جديدة نجهل نحن الفترة التى انشئت
فيها على وجه التحديد إلا أنه من المؤكد أنها فى الماضى كانت أكثر ثقلًا ،
وكان الباب العالى يرسل أوامره ، بل ويرسل مفوضين أو مفتشين خاصين
من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التى انحدرت إليها النقود حتى يعود
بأوزان وعيار النقود الى القواعد نفسها التى تتبعها القسطنطينية : ففى
العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقويمنا) ، أى فى عهد السلطان

(٣) انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

مصطفى ، وعندما كان الملوك رضوان ، كخيا(٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الامور فى القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ٨١٢/١٠٠٠ ٣٨٤ ج) ، اما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر الباب الذى يقضى باعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انتصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبهوا بما معهم من تفويض لهم فى مجال النقود يخول لهم حق تخفيضها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى مدى عشرة اعوام بشكل متوال حتى بلغت زنتها ٧٣ درهما (لكل الف) اى ٧١٠/١٠٠٠ ٢٢٤ ج . وعندما امتلك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا ايضا نجد ان وزن المدينى قد نقص على مدار الس ٣٧ سنة الاخيرة بنسبة ٢/٣ ٤١ ٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضة او بالاحرى من البرونز على العيار ، والمتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نبتين ان قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجعل رتبة هذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بها من المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى ان تزن الالف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (٧٨/١٠٠٠ ٣ ج) زيادة او نقصا (فى كل الف قطعة) اى ان التفاوت فى الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٤/١٠٠٠ ، ومع ذلك فلايد ان تكون اعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

(٤) كلمة كخيا او كخايا يلغظها العامة كخى والتى يكتبها مؤلفونا كياھيا· kiahya· او كيايا· kiaya· هى تحريف لكلمة كتخدا وتعنى المؤتمن على السر او الملازم .

ولسنا نستطيع ان نقارن هذا التجاوز فى الوزن بالنسبة للآلف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به فى فرنسا فى وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد اتبغ هناك كمبدا ، انه كلما كثرت تفريعات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به فى زنتها كبيرا ، وفى حين امكنا نحن ان نثبت هذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عند ٠.٢ ٪ فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـ ٢٥ سنتيما ١٠٠/٠.٢ ٪ وبمعنى آخر كان يقدر بـ ١٠ جرامات فى الكيلو جرام الواحد .

ولابد ان الميزة التى تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها عن عد قطع المدينى ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المدينى التى ما كان ينبغى استخدامها الا كنقود صغيرة (فكة) او نقود مكهله ، هى التى دفعت على بك دون شك الى أن يأمر بصنع قروش على قرار قروش استانبول .

وينتج عن المعلومات التى حصلنا عليها من القاهرة ان سلسلة القروش او القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التى امر على بك بصنعها او التى كان تد شرع فى اصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من ذوات الـ ٦٠ ولا من ذوات الـ ٣٠ مدينى ، وان لابد لوزن هذه العملات ان سيكون على النحو التالى :

القطع ذوات الـ ١٠٠ مدينى	١١١/٤ درهما (٥) .
القطع ذوات الـ ٨٠ مدينى	٩١/٤ دراهم .
القطع ذوات الـ ٤٠ مدينى	٤١/٢ دراهم .
القطع ذوات الـ ٢٠ مدينى	٢١/٤ من الدراهم .

ومع ذلك فان العملات التى ضربت فى عهد هذا البك والتى حصلنا فى مصر على قطع منها باعتبارها من ذوات الـ ٤٠ او الـ ٢٠ مدينى كانت تزن ١٤٢/١٠٠٠ ٥ دراهم الى ١٧٢/١٠٠٠ ٥ أى بحد وسط قدره ١٦٢/١٠٠٠ ٥ دراهم .

ايمكن ان تكون هذه القطع هى العملات من ذوات الـ ٦٠

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراستنا الموجزة عن الأوزان العربية .

و البـ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هذا فى رأينا محتملا ، حيث أكد محدثونا انه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . اذن فهل هذه هى القطع الاصلية من ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى امر على بك بضربها فى حين ان القطع التى اصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها الى ٤١/٢ و ٢١/٤

من الدراهم ؟ ان الشيء الذى قد يدعو الى الأخذ بهذا الرأى هو أن افندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد اليه باصدارها الا الى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين أن القطع التى حملناها معنا من مصر وأجرينا عليها الفحوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ اصدار هو ١١٨٣ . اذن فيتبقى علينا أن نعرف ما ان كان هذا الرقم يمكنه ان يدل قط على السنة التى أصبح فيها على ذلك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكنت فيها هذه النقود .

لقد تحتم ان تزن القطع ذوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى عاود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و ٢ من الدراهم .

وطبقا لذلك يكون النقص الذى اعترى وزن هذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و ١٦٣/١٠٠٠ من اجمالى زنة قدرها ١٦٣/١٠٠٠ هـ دراهم أى ما يعادل ٢٢١/٢ ٪ اذا ما كان وزن القطعة ذات الاربعين مدينى قد بلغ ١٦٣/١٠٠٠ هـ من الدراهم او ١٦٣/١١ ٪ فقط اذا لم تكن الواحدة من هذه العملات تزن سوى ٤١/٢ من الدراهم .

ولما كانت الاهمية التى تعلق عادة على النقود النحاسية جد ضئيلة ، ولما كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكانت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية او صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة او وسيلة تبادل عند شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولما كان من النادر ان يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الاسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه % الوزن الذى يمكن ان يكون لكل قطعة منها فقد بدأ لنا أن ليس ثمة أهمية كبيرة فى تلمس اوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفة ، وان كنا نكتفى

(٦) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة أن القطع النحاسية ذات القيم الأكبر والتي تم ضربها منذ عهد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيما بدا لنا سبعة دراهم ونصف الدرهم أى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحداً و ٦٤٤/١٠٠٠ من الدرهم أى نحو ٦٢/١٠٠٠ جرامات ، أما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحداً ٦١٤/١٠٠٠ من الدرهم أى ٦٦٩/١٠٠٠ جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و ٧٥٠/١٠٠٠ من الدرهم أى ٢٨٨/١٠٠٠ جرامات ، أما قطع الاجداد (جديد) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين ١/٢ و ٢/٥ من الدرهم ، واخيراً فان الاجداد التى لا تحمل نقوشا والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معا سوى ٢١/٤ الى ١/٢ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة ١/٤ الدرهم على أكثر تقدير .

ثانياً : العيار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبية النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فان النقود القديمة ، عند أغلب الشعوب ، هى عادة أكثرها نقاء (أى أكثرها قربا من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبين أن عيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ من التقويم المسيحى) ، والذى تعرض لاختبارات وفحوص بالغة الدقة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الالف أى ٢٣ قيراطا و ٢٢/٢٢ من القيراط .

وطالما لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالاخلاط والشوائب فسيكون الأمر الطبيعى أكثر من غيره ، بالنسبة لها ، أن تمنح هذا الرمز الممثل لكافة القيم الأخرى أكبر قيمة ممكنة فى أقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حملها والاحتفاظ به أكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا أن نعتقد بأن من الأفضل أن نبذل بالذهب أو الفضة أعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج (بكسر الميم) تعطى لهذين المعدنين قدرا أكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف أو التحور بفعل التآكل الناجم عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالإضافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيسة) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الأسبان والبرتغاليين ، الذين يمتلكون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوربية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها ، على وجه التقريب ، التي تمزج بها نقود هؤلاء ، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الأمم الأوربية أن تتحمل كخسارة صافية مصروفات تمحيص أو تنقية النقود الأسبانية والبرتغالية (أى فصل المعدن النفيس لاستخدامه فى صنع نقود خاصة بهذه الأمم) .

وبعيدا عن هذه الدوافع الخاصة ، فإن الدافع الوحيد الذى يمكنه أن يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (أى الغش فيها بانقاص عيارها) هو الرغبة فى تحقيق منفعة تتم دوما على حساب الأفراد (المواطنين) ، تنتهى — هذه المنفعة — بأن تصبح قاتلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، إذ هى تخرب تجارتها وائتماناتها وكذلك الثقة فيها . كما انها تلحق بالأسواق المالية فى ارتباك عسير يصعب إصلاحه فى غالبية الأحيان .

ولما كان من غير الميسور أن يحوز الأفراد ، وبصفة خاصة فى البلدان التى لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة أكيدة لمعرفة العيار الدقيق (لعملة ما) فيما عدا أولئك الذين يحترفون مهنة تعيير النقود ، فقد استطاع أولئك الذين تنهض عليهم صناعة النقود فى الشرق أن يخرفوا (أو يغشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع ، وأن يستحوذوا لأنفسهم ، لمدة طويلة ، على كل الربح الذى يجنونه من وراء ذلك .

وفى بعض الأحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يصطنعون لأنفسهم شرف إعطاء النقود درجة أعلا من النقاء (أو عيارا أعلا) عنها حقيقته اسلامهم

أو جيرانهم ، وإن كانت هذه الحكومات ، يعودتها الى مبادئ أكثر عدالة وأكثر استنارة ، قد أدركت أن من صالح الأفراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، أن تعمل على سك نقودها بعناية أكبر وبمزيج أفضل كي تمنح هذه النقود قدرا أكبر من الثقة في مجال التجارة الداخلية ولكي توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل أحمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد في مصر ، منذ استقرار الاسلام بها ، الذي ضرب بها أنقى أو أخلص الدنانير ، وسميت هذه باسمه ، « الدينار الأحمدي » أو الأحمدي فقط ، حتى أخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للإشارة الى الذهب الأنقى .

أما السبب الذي قاد الى هذا الاجراء فيبدو لنا ، بالشكل الذي يروى به ، بالغ الطرافة برغم أنه يعطينا فكرة لا بأس بها عن الملح الأسطوري لغالبية الحكايات التي يندفع المؤلفون العرب في تجميعها بكثير من الثقة .

يورد المقرئ أن أحمد بن طولون قد اكتشف جرة مليئة بالدنانير عندما أمر باجراء تنقيبات في منطقة الأهرام أملا في العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هذه الجرة تحمل هذا النقش ، بحروف قديمة : « أنا فلان ابن فلان ، أنا الذي خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد أن يعرف كم كان عهدى أسمر من عهده ليس عليه إلا أن يأخذ في اعتباره كم كان مزج دنائري أفضل من مزج دنائره ، ذلك أن الذي يظهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذي يتطهر في حياته وبعد مماته » .

وقد أمر أحمد بمحيط هذه الدنانير ، فوجد أن عيارها في الواقع أعلا بكثير من عيار النقود التي ضربت من قبله ، فبذل أكبر قدر من العناية في تحسين عيار عملاته الذهبية .

وإذا افترضنا أن الدينار الأحمدي كان يماثل في نقائه سكين Séguin البندقية الذي يقدر عياره العالي للغاية في تعريف النقود الفرنسية (٧)

(٧) التعريف الصادر في ١٧ بريريال من العام الحادي عشر (٦ يونيو ١٨٠٣) .

بـ ١٩٦ (فى الألف) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم ٢٤/٣٢ قيراطا أى ٦٩٨ (فى الألف) ، فمعنى هذا أن تحريفا متتابعا قد أصاب عيار النقود الذهبية بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ أى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسيين فى عملات القاهرة ، يبلغ فى بعض الأحيان اقل من ٢٤/٣٢ قيراطا ، ويبدو أن العيار الأكثر انخفاضا كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته من النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى القسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره ٢٥/٣٢ ١٥ قيراطا أى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغى أن يبلغ عيارها فيه نحو ٢٨/٣٢ قيراطا أى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تفاوت مسموح به (لاعلا أو لادنى) قدره ٤/٣٢ من القيراط أى ٥٢/١٠٠٠٠ .

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند ٢٤/٣٢ قيراطا أى ٦٩٨ من الألف بتجاوز مسموح به قدره ٢/٣٢ لأعلى أو لأقل .

أى نحو ٣٩٠ ر.

أى (مع التقريب) ٤٠٠ ر.

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس ١٢/٣٢ من القيراط .

أى نحو ١٥٦ ر.

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا نحو ٢٠ ر.

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين فرنكا .

(م ١١ — وصف مصر)

وحيث كانت اساليب التمحيص التي سنعرض لها عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما عنها في فرنسا فقد نتج عن ذلك ان التجاوز القانوني بالنسبة لعيار العملات الذهبية لم يكن (في الواقع) كبيرا للحد الكافي ، فقد كانت قطع الفندقي التي توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن احمد ذات عيار اعلى من قطع السكين Séquins

وقد تدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب في تعريفه النقود الفرنسية الصادرة في ٧ بريربال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) بـ ١٩٦ ، وهو عيار يبدو اعلى مما هو مطلوب عندما نكون بصدد عملات اكثر قدما واشد نقاء .

كذلك فان تداع الزر محبوب التي ضربت في القاهرة في عهد السلطانين احمد بن محمد ٤ ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحكم في ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هي الاخرى ذات سبك بالغ الجودة ، اما تلك التي تعود الى عهد عبد الحميد بن احمد الذي بدا حكمه في العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ من تقويمنا) والتي رسمناها في الشكل رقم ١١ من اللوحة الثابتة فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى ان القطع التي ظلت تتداول منها في مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكأنها مزيفة او كأنها نقود مفضية قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنا ان قلنا ، برغم انها قد ثبتت في عمليات التمحيص التي اجريت عليها في باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصفة قاطعة ، فان هذه العملات لم تكن زائفة وان كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مساوية لقيمة الفندقي القديم ، وعلى ذلك فقد طرحنا بقيمة اعلى مما كانت لها في حقيقة الامر .

اما الدراهم الناصرية التي امر بضررها صلاح الدين (انظر الفصل

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمى ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقلى القسطنطينية في عهد عبد الحميد الى ١٩١/٤ قيراطا أى ٨٠٢ . (على الف) . وكان يضرب في القاهرة دون شك بالعيار نفسه الذى كان للطلعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقلى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى الا ١٦٦ ٢١/١٠٠ مدينى لكنه ثبت عند ٢٠٠ مدينى .

الخاص بالنقود الفضية أو البرونزية (فكانت طبقا لما يورده المتريزى مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى بعد قديما بعض الشيء ، والذى حملناه معنا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ او ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦ . او ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفترة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا للتمحيص الذى أجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (١) .

وليس لدينا معطيات دقيقة عن أعلى عيار تكون قد بلغت الدراهم القديمة ، فإذا ما افترضناه ٩٨٣ (من الف) ، وهو أعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ، سجلته تعريفة ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦٠ يونيو ١٨٠٣) ، فلا بد أن يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو ١٢/٣١ ٪ .

وقد ثبت أحمد آغا خطيب زادة المفوض أو المفتش الذى أرسله الباب العالي فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتفتيش على عملات القاهرة ، عيار قطع المدينى عند ٥٨٠ (من ١٠٠٠) ، أما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٣٤٨ ، الأمر الذى يوضح أن تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله ٣٩١/٣ ٪ أى نحو ٤٠ ٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد رأينا أنه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج قدره درهم واحد $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، فإذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لاي تغيير عند الصنع فسوف نجد أنفسنا أمام عيار قدره ٣٤٨ بالنسبة لقطع المدينى .

وبدأ من الأول من فندمير من العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) ثبتت نسبة المزاج الذى ينبغى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهمين ، ولولا أن خامه المدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

(١) يورد المتريزى أن سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قاعدة ٧٠ ٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يبتعد كثيرا عن العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التى تخضع هذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ (من الف) أى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيد (ابن صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتجمية أو الإنضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدي الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر أو تحترق مكونة لها أخضر اللون أو تتأكسد أو تنفصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو أو التبييض بحيث يزيد صفاء الخامة أو الفضة المزوجة مع توالى هذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لأن سطح المعدن بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها (أى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، أما قطع الدينى التى تفحصها المسيو فوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمعارضى الذى يقوم بدمغ وفحص الذهب والفضة فى باريس فتد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هذه قد صنعت تحت إشرافنا فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (١٨ أو ١٧٩٩ م) ، وان كانت عمليات التحييص اخرى اجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ — ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينبغي ان تعطىها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا ان اوضحنا فى الفقرة السابقة .

وقد برهنت تجارب بالغة الدقة اجريت حديثا على يد المسيو دارسيه Darcei مفتش عمليات التعيير فى دار سك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، اننا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فان عملية التعيير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة اقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى أضفناها ، وعلى هذا فبإمكاننا كذلك ان نصل بنسبة التكرير أو التحييص (أو المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع الدينى الى درجة اكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التحييص التى ذكرناها فيما سبق .

أما بالنسبة لصنع العملات ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، فقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا .

و $\frac{٨٧.٠١٤٣٢}{١٠٠.٠٠٠.٠٠٠}$ من الدرهم ، وان كان من الممكن لعيارها ، اذا ما حدثت عمليات تكرير او تصفية خلال مراحل عملية التثقيد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لان عمليات التكرير التى تتم خلال صنع هذه المسكوكات هى بالضرورة اقل حجما من تلك التى نطلبها قطع المدينى (*) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تتبنى كل الشعوب التى تعرف استخدام النقود ، وحدة بعينها ، حقيقية او افتراضية تجعل منها طرفا للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هذا النحو كان الجنيه فى فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدى الجديد ، اصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهى عدد هذه الوحدات النقدية التى يرى انها مساوية لها . وقد استقرت غالبية الانظمة النقدية على معدنين جنباً الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل فى اغلب الاحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفى بعض الاحيان تقبل نوعا رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة فى معظم الاحيان الوحدة النقدية لانها اكثر وفرة من انذهب فى مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل ، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقال به ، لن تكون بذات قيمة اكبر مما ينبغى (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة ادنى مما تتطلب الامور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الاساسى من استخدامه هو تقييم الصفقات او المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (او التحويل) بشكل اكثر يسرا ، فننادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد راينا عند حديثنا عن العملات

(*) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن فى كلتا العمليتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العتود وجباية الضرائب تتم كلها فى مصر ، فيما مضى بالدنانير .

ومنذ ان استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدولت هناك فى شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذى كانت تساويه فى الاصل ، اصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى ان كل شىء اصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، اصبح المدينى ، الذى قام مقام هذه العملة الفضية ، هو الوحدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله اصغر وحدة نقدية من هذا النوع على الاطلاق تستخدمها امة من الامم لتقييم صفقات (او مشتريات ، او خدمات ...) ضخام .

اما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كعتود معاونة للنقود الفضية ، ومع ذلك فلا بد ان تنشأ فى هذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من النقود . اما اذا لم تكن هناك نقود ذهبية ، بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فلسوف لثم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الامر بوحدة من هذا النوع من المسكوكات بان ينظر اليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الامر بكل شىء ، حتى الذهب نفسه ، ان اصبح يتسدر بالفلوس ، اى بالعملات النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحدات نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة او علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها احد المعدنين من الندرة او الوفرة ،

ولهذا السبب فان كثيرا من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، لصواب ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود الفضية وان تدون فوق النقود الذهبية وزنها وعيارها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، تاركين للتجارة مهمة تحديد العلاقة (التبادلية) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك منادرا ما يبدو اجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على ذيوعتها ، مجهولة من الغالبية العظمى من أبناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على ضيقهم اذ سيضطرون لاجراء حسابات نقييم على الدوام ، وهذا شئء مستحيل عليهم ، لا يالفه الا الضرافون واولئك الذين يشتغلون بالعمليات التبادلية والمالية .

وتلك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هذه الفكرة فى نظامنا النقدي الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبية ، كما فعلنا بالنسبة للعملة الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقد كانت القيمة النسبية لهذه العملات او سعر التداول تتحدد عن طريق التجارة فحسب ، وهذا ما دعا المسيو دى ساسى الى الظن بان القوم تحت حكم انفاطمييين كانت لديهم فكرة أكثر دقة فى مجال اقتصاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدي المتبع اليوم فى غالبية دول أوروبا ، حين يظن بأن من المستطاع أن تقوم علاقة تناسب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة ، ومع ذلك فهل يحتمل ان يكون ثمة ، فى تلك الفترة التى نتحدث عنها ، نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار - قد وضعته حكومة مصر ؟ فحيث لم يكن يتعلق الامر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن ان تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك ، واخذت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية ، ونعنى بذلك عدم وضع سعر أو تعريف للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الأمم التى توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

أن أصبحت لمصر عملة مفضية خاصة بها ، لم يعد هناك مئاص من أن تلوم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هذه النقود (الوائدة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث فى كل بلاد العالم على وجه التقريب ، وهو الأمر الذى تهرن عليه كذلك فقرات عديدة وردت عند المقريزى .

بل لقد كان على أمراء أو حكام مصر أن يبدوا غيورين على حقهم فى تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا أن يسعوا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فإذا كانت هذه هى حقيقة الأحوال ، فإن هذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى أو عن طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهذا الغرض نفسه فقد اعتادوا فى حالات كثيرة أن يأمروا بإبطال ، ليس فقط كل المسكوكات الأجنبية التى دخلت فى نطاق التداول فى عصور مختلفة بل بإبطال العملات التى أصدرها أسلافهم وطلب تسليمها . حيث لم يكن يتم قبولها على أكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية أو الفعلية ، وبعد ذلك كانت تحول الى إصدار نقدى جديد ذات مزيج أدنى .

ومع ذلك ، فحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة ، وبرغم سلطة الحكومة من جهة أخرى أن تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية أو الحقيقية لها الى التوازن بطريقة متفاوتة الاختلاف ، متفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هناك أية وسيلة تهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالي ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناوله غش كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعتبار المسكوكات محسوسا بطريقة فاضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كمية من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض ، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لان تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكى تواصل هذه الحكومة تحقيق الارباح التى تجنيها من وراء صنع هذه النقود . «مقد كانت تخفض من جديد عيار العملات وتفرض تداول هذه النقود ومثلا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

(١٠) انظر بما سبق ان قلناه عن البوطاقة الفصل الخاص بالنقود

كما لو كانت هذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية أو الفهمية نفسها
التي كانت لها من قبل (❖) ،

واليسم الآن السبب الذي كان يحول دون أن تتوازن النسبة بين
القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للمدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية
هذه العملات ، التي كانت في الوقت نفسه تستخدم في الصفقات الكبرى
والمشتريات الصغرى ، (الجملة والتطاعى) في كافة أنحاء مصر ، بل كذلك
في البلدان المجاورة ، وغيره لحسد يفى باحتياجات التجارة ، فقد كانت
تتحقق لها قيمة افتراضية (أو حسابية) كبيرة بعض الشيء باعتبارها
وسيلة للتبادل ، وهى قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم أن
انخفاض مزيجها أو سبيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا أن نلتبس عند المقرضى تلك التغيرات الأساسية التي تناولت
القيمة الاسمية للنقود خلال القرون السبعة الأولى من الهجرة ، ونكتفى هنا
بأن ننقل عنه مقرة بالغة الأهمية ، لتطابق مع ما سبق لنا أن قلناه .

في نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول
للدينار المعزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحسد كبير في عهد أمير المؤمنين الحاكم بأمر
الله أبو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٣٤ درهما
وتغيرت كل أسعار السلع الغذائية ، ونتج عن ذلك اضطراب كبير في
أحوال الناس ، وعندئذ ألغى تداول الدراهم ، ونقلت من القصر مشرون
مستودعا من الدراهم الجديدة ، وقطعت رقبة كل من رفض مهنة الصيرفة ،

ونشر مرسوم يحرم التمام أية صيغة قدرت بالدراهم القديمة ، وأمر
كل حائزى هذه المسكوكات بأن يحملوا كل ما كان لديهم منها إلى دار
سك النقود في مدى ثلاثة أيام ، وتسبب ذلك كله في حدوث فوضى
واضطراب كبيرين ، وأخذت كل أربعة من الدراهم القديمة في مقابل درهم

(❖) المقصود بالقيمة الجوهرية أو الفعلية كما سنرى فيما بعد هو
قيمة المعدن المستخدم فيها بالإضافة إلى نفقات صنعها . (المترجم) .

واحد من الدراهم المضروبة حديثا ، ونظمت العلاقة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

وبين جدول العملات الملحق بهذه الدراسة القيمة الاسمية بالمديني التي ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الاخرى والقروش سواء بمعرفة الباشنوات والبكوات فى عهد مختلفه او على يد الفرنسيين اثناء اقامتهم بمصر .

وقد تم هذا التثبيت الاخير بموجب تعريفه اصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن اناس من اهل البلاد ، ووضعت هذه التعريفه نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على اساس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الاخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله اهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها انه ينبغى لنا ان نوردها هنا ، وان كنا اكتفينا بأن نضيف بحذاء هذه التعريفه عمودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على اساس ١٤٢ مديني فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريفه النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge " عضوى المجمع الوطنى الفرنسى . وبوسيلج Poussielgue مراقب مصروفات الجيش واستيف Entève الخازن العام ، وماجالون Magalon القنصل العام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حومد ابو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استدعوا لهذا الغرض — على ان تتداول النقود الفرنسية والتركية والعملات الاجنبية الاخرى طبقا للتعريفه التى ستطبع نتيجة لهذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى ان تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفه المذكورة ، على النحو الاتى :

التعريف				تحويلها الى فرنكات			
بالعملة المحلية				على أساس ٤٢ مدينى لكل فرنكات			
بالعملات الفرنسية				كرو س حبة			
النقود الذهبية				كرو س حبة			
الخردبة الاسبانية تساوى .	٢٣٥٢	—	—	—	—	—	٨٢
نصف الخردبة . . .	١١٧٦	—	—	—	—	—	٤١
$\frac{1}{4}$ الخردبة	٥٨٨	—	—	—	—	—	٢٠
$\frac{1}{8}$ الخردبة	٢٩٤	—	—	—	—	—	١٠
$\frac{3}{4}$ من الخردبة	١٤٧	—	—	—	—	—	٥
القطعة الفرنسية ذات ٢ لويس	١٣٤٤	—	—	—	—	—	٤٧
قطعة اللويس	٦٧٢	—	—	—	—	—	٢٣
سكين البندقية	٣٤٠	—	—	—	—	—	١١
الزر محبوب لإصدار القاهرة	١٨٠	—	—	—	—	—	٦
قطعة بنصف زر محبوب . .	٩٠	—	—	—	—	—	٣
عملة ذهبية لإصدار القسطنطينية (١)	٢٠٠	—	—	—	—	—	٧
د . د . هنجاريا وهولندا	٣٠٠	—	—	—	—	—	١٠
النقود الفضية				كرو س حبة			
ريال فرنسا ذو الستة جنبات écu	١٦٨	—	—	—	—	—	٥
د . د . الخمسة	١٤٢	—	—	—	—	—	٥
د . د . الثلاثة	٨٤	—	—	—	—	—	٢
القطعة ذات الثلاثين سوا (*) sous	٤٢	—	—	—	—	—	١
د . د . ١٥	٢١	—	—	—	—	—	٠
ريال روما écu	١٤٠	—	—	—	—	—	٤
ريال مالطة	٦٧	—	—	—	—	—	٢
القطعة ذات الريال والريال (مالطة)	٨٤	—	—	—	—	—	٢
د . د . ٢ ريال	١٣٤	—	—	—	—	—	٤
د . د . ٢ ريال	١٦٨	—	—	—	—	—	٥
الفرش الاسباني	١٥٠	—	—	—	—	—	٥

(١) لم توضع تعريف للنفدقلى ، وكان يقدر بـ ٣٠٠ مدينى ، انظر

الباب الاول ، الفصل الاول ، الفقرة اولا : الخاصة بالنقود الذهبية .

(*) sau عملة تساوى ١/٢ من الفرنك . (المترجم) .

التعريف		تحويلها إلى فرنكات	
بالعملة المحلية	بالعملات الفرنسية	على أساس ١٤٢ مدينى	نكل ٥ فرنكات
أبرة أو مدينى	كرو و د س جني	كرو و سنتيم فراك	
١٥٠	٥ ٧ ١	٥ ٢٨ ١٧	التالر (النالارى) (الألماني)
١٨٦	٦ ١٢ ١٠	٦ ٥٤ ٩٣	ريال جنوة ذو الثمانية جنيهات
١٣٠	٤ ١٢ ١٠	٤ ٥٧ ٧٤	ريال ميلانو ذو الستة جنيهات
وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية :			
١٠٠	١ ١١ ٥	٣ ٥٢ ١١	النوع الأول ويساوى . .
٨٠	١ ١٧ ١	٢ ٨١ ٦٠	الثنائي . .
٦٠	٢ ٢ ١٠	٢ ١١ ٢٧	الثالث . .
٤٠	١ ٨ ٦	١ ٤٠ ٨٤	الرابع . .
وتبعاً لهذا الحساب فإن :			
٢٨	١ — —	— ٩٨ ٥٩	الجنيه النورى يساوى . .
١	— — ٨	— ٣ ٥٢	والبارة الواحدة تساوى . .

ملاحظة : كانت موارد وائتمانات الجيش تحسب بالبارات .
 صفر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام
 الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم (١) .
 (توقعات)

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧١٨) والمحرم هو الشهر الاول من
 السنة الاسلامية .

وختاما لكل ما يتصل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدواعى التى استُخدمت اسسها للتعريف السابقة .

كانت المهمة التى كان على اللجنة ان تضطلع بها بخصوص تثبيت هذه التعريفات تقف بين حدين ، فاما ان تضع تعريفاً بالقيمة الصراة للعمليات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هذه العملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الاول ، فبالاضافة الى انه يبدو نظريا اكثر الاجراءات مطابقة لمبادئ الادارة السليمة ، فكان يبدو مسترشداً بمصلحة امراد الجيش الذين كان عليهم — وهذا امر طبيعى — عند دخولهم الى مضر ان يستبدلوا بالعملات التى جلبوها معهم من اوربا اكبر كمية ممكنة من عملات البلاد فى حين ان سلوكا كهذا سيكون فى واقع الامر ، عملا مجانيا لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نخطط على هذا النحو من قدر عمليات البلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو اننا ياجراء كهذا ، نحرم الخزانة من كل الزبيخ الذى يمكنها ان تحققه من عملية صنع النقود ، ولا حتى اننا سنقتل كاهل الخزينة بالفاقات باهظة اذا ما وقع على عاتقها عبء صنع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالمدينى فان من الواضح ان الخزانة التى ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف تجد نفسها وقد تناقصت بواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوىء اكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بان نجعل القروش على سبيل المثال مساويا لـ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لـ ١٢٠) فقد كنا سنخضع على النتائج الآتية :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فان مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدينى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع استمرار جباية المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٣ — كذلك فإن الفائدة التي يعود بها صنع هذه النقود كانت ستزيد هي الأخرى لحسد يتناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فحيث أن القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو الاثراب من القيمة الجوهرية أو الفعلية ، وحيث أنه عندما توجد في أي مكان زيادة ملموسة في عدد المستهلكين الذين عليهم أن يشتروا كل شيء دو ، أن يبيعوا (أو ينتجوا) شيئا ، وبصفة خاصة حين ينفق هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون إلى التداول كمية كبيرة بعض الشيء من المسكوكات الأجنبية ، فإن سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ، بل ربما من المستحيل ، أن نعاود رفع سعر المدينى إلى القاهرة أو حتى أن نحفظ له ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الأمر ، لهذا الغرض ، أن نتخذ إجراءات صارمة وربما مجافية لاصول السياسة ؛ ولهذا السبب فإن هذه اللجنة قد اتخذت في الواقع ، وحسب وجهة نظرنا ، الاختيار الأكثر معقولة والأكثر نزاهة حين وقفت موقفنا وسطا بين الحدين اللذين عرضنا لهما فيما سبق ، وبتثبيتها قيم الزر محبوب والقروش الاسبانية بقيمتها الاسمية من المدينى التي كانت قد بلغت في القاهرة (عند مجيئنا) فكان من الطبيعي لهذه المدينة ، بفعل أهميتها ، وبحكم صفتها كعاصمة ومركز للتجارة والحكومة ، أن تنظم اسعار تداول العملات .

رابعاً : القيمة الجوهرية أو الحقيقية

بين المسيو مونجيه Mungez في مقالته الرائعة ، والتي كان عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود (١١) ، أن القيمة الجوهرية لعملة ما (عندما لا تكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — أى استخلاصه من مزيج معدنى ما) تتكون من القيمة الاصلية للمعدن مضافة اليه نفقات الضرب (أو السك) ، ومع ذلك ، فلكى نقدر قيمة المعدن منفصلا أو مجزوا فقد يتطلب الأمر أن نقارن هذه القيمة بقيم السلع الغذائية الرئيسية في البلاد . ثم يبقى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن اثمان السلع الغذائية أن نقارن هذه الأثمان باثمانها التي بلغت في بلادنا ، وفي المقام

(١١) سبق أن اشرنا إليها في ص ٩٤ ، الهامش رقم ٣ .

الثانى فلابد لنا ان نلاحظ ان نفقات « تنقيذ » هذه المعادن ليست هى نفسها فى بلادنا ، فهى فى مصر اكبر بكثير (عنها عندنا) بفعل انماط النقود وطبيعتها هى نفسها ، واكبر كذلك عما كان عليها ان تبلغه (هذه النفقات فى مصر) لو ان الفنون هناك كانت اقل تظلفا ، وهكذا فان الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة الجوهرية للنقود المصرية هى ان نقارنها ، فى ضوء هذه الاعتبارات بالنقود الفرنسية ، مقترضين ان نفقات السك هنا وهناك متماثلة . وهذا هو نفس ما فعلناه فى الجدول الملحق بهذه الدراسة .

خامسة : نسبة الذهب والفضة

فى سبيكة العملات المصرية

لكى نذكر هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، فى هذين النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ، او من عيار واحد ، دون ان نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن المضاف (١٢) .

وفى نظامنا النقدي الجالى فى فرنسا ، فحيث ان نسبتي كل من الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بهتدار العشر) ، وحيث ان تفريمات كليهما تتبع النظام العشرى ، فليس هناك ما هو اسهل من تحديد النسبة التى نحن الان بصدددها ، وفى واقع الامر فحيث ان كيلوجراما من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ x ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من ذوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا نتبين على الفور ان نسبة الذهب الى الفضة هى ١٠ الى ١٥٥ او ١ الى ١٥ ١/٢ .

ويقدم المسيو موتجيه فى ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصيلات بالغة الاهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة فى البلدان والعصور المختلفة .

(١٢) لا يحسب حساب المزاج فى العادة ، ولكن عندما توجد فى النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشيء من الفضة فيبدو ان من الواجب ان نأخذ فى الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكى يتيسر لنا ان نلم بالنسب التي اتبعت في مصر فلا بد ان يكون المؤلفون قد نقلوا اليها في الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والعيار المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه قط مقالة المقريري التي تقدم في بعض الاحيان وزن عملة وفي احيان أخرى وزن غيرها ، وفي احيان ثالثة قيمتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيار هذه العملات دون ان تحدثنا في هذه الحالة عن وزنها . ولسنا نستطيع ان نأخذ قيمة الديناري التي اوردتها المقريري مقدرة بالدراهم في الفقرات التي اوردنا ذكرها ص ١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة (١٣) ، فلكي ننبني وجهة النظر هذه فلا بد ان يكون الدينار عندئذ من الوزن نفسه والعيار نفسه الذي كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية في مصر قد عانيا من التحريف او التلاعب أكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التي نتحدث عنها كانت تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان التوم يعطون على الدوام الفضة في دور سك النقود قيمة افتراضية اعلى بكثير من القيمة التي كانت عليها سبائك الفضة في مجال التجارة وعند الامم الأخرى ، او حتى في مجال الفضة التي تدخل في صناعة النقود .

وفي عهد احمد بن محمد الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١١١٥ (٣ - ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التي نحن بصيبتها في قطع الفيلقلى ١ الى ١٤١/٤ (١٤) ، وفي هذه الحالة فان هذه النسبة ، مع تقريب كبير ، هي النسبة نفسها التي تقررت في فرنسا على يد لوييس الخامس عشر عند إعادة سكها (النقود) في عام ١٧٢٦ ، وهي نفسها كذلك النسبة التي وحدها روميه دي ليسييل Romé de Lisle قائمة

(١٣) انظر ترجمة مقالة المقريري عن النقود الاسلامية والتي قام بها المسيو دي ساسي ، ص ٤٢ .
(١٤) ١٠٠ فندين ترن - ١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتسواوى ١٣٤٠٠ مدينى .
١٠٠٠ مدينى ترن - ١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية في عهد قسطنطين (الاول) * اى قبل ذلك بنحو أربعة عشر قرنا ، وقد جاء هذا التعادل (فى النسبة) طبقا للملاحظات المنيو مونجيه « مفاجأة تامة اذ كان يبدو أن اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولابد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التى تدفق بها هذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هذا الكشف » .

اما فى مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد أحمد الثالث (اشمت Achmet) عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة فى الزر محبوبة وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ١١ ٢١/١٠٠ أى أكبر بنحو طفيف من ١١ ١/٢ (١٥) ، وعند وصولنا كانت هذه النسبة قد انخفضت ، طبقا للوزن والعيار والقيمة الاسمية التى اعطيناها للعملة الذهبية والمدينى (١٦) الى ٧ ٤/١٠٠ .

وبرغم أن القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عملات معتادة فى مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها فى عهد على بك بالنقود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة فى العملات الذهبية والقروش (بافتراض ان العملات الأخيرة كانت بالعيار نفسه الذى للمدينى وأن المائة منها تزن ٥١٦ درهما) كانت أكبر بنحو طفيف من ١٣ ١/٢ (١٧) ، وانها بلغت فى عهد الفرنسيين ١٠ ٢/١٠٠ .

(*) امبراطور روما من ٢٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد ادى انتصاره على ماكزانيوسى تحت أسوار روما الى اعترافه بالمسيحية كدين رسمى للإمبراطورية ، وفى العام ٣١٣ أقر بهوجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المترجم) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٨٤ ٢٢/١٠٠ درهما بعيار قدره ٧٥٠ وتساوى ١٢٥٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى تزن ١١٥ درهما بعيار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٨٤ ٢٠/١٠٠ درهما بعيار قدره ٦٩٨ وتساوى ١٨٠٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى تزن ٧٢ درهما بعيار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش تزن ٥١٦ درهما بعيار قدره ٥٠٠ وتساوى ٤٠٠٠ مدينى .

(م ١٢ — وصف مصر)

وتعود هذه النسبة الاعلى الى ان القروش كان لها بحكم وزنها قيمة جوهريّة اكبر مما كان لقطع المدينى (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، ان نحسب العلاقة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى العهود المختلفة التى يتقدم عنها هذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات المتضمنة فى تعريف النقود التى سبق ان اوردناها عند حديثنا عن القيمة الاسمية للنقود ، ان القيمة الاسمية نفسها بالمدينى قد اعطيت لكل من الفندقلى والزر محبوب فى مختلف العهود برغم ان قيمتها الجوهريّة تختلف كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا اقل من المدينى عما كانت تساويه وقت اصدارها .

(١٨) ١٠٠ قرش تزن ٤٠٠ درهم بعيار قدره ٣٤٨ وتسبأوى
٠٠٠ مدينى .

الباب الثاني

الحاله الراهنه للعمالات النقدية

اساليب صنعها — ادارتها

القسم الأول

الفصل الأول

النظام النقدي الحالي

كانت النقود الوحيدة المستخدمة في مصر ، قبل مجيء الفرنسيين ،
والتي ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هي .

أولا : النقود الذهبية

وهي :

العملة الذهبية الزرمحوبب المخلوطة بالفضة بعبارة قدره $162/4$ قيراطا
اي اقل قليلا من ٦٩٨ ، وتزن القطعة $842/1000$ من الدرهم اي جرامين
و $92/1000$ من الجرام ، وتساوي ١٨٠ مدينى (٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما
من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية
التي نجدها على القطعة التي رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزرمحوبب او النصفية وقطرها اقل بقليل (من قطر
الزرمحوبب) ، ويعادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هي
نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع او الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزرمحوبب او الربعية وقطر هذه اقل من قطر
النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهي من العيار ذاته ،
وتحمل على احد وجهيها توقيع او طغراء السلطان ، وتحمل على الوجه
الآخر جزءا من النقوش نفسها التي تحملها النصفية . انظر الربعية
المرسومة في الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقه بهذه
الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الالف منها ٧٣ درهما (أى ٧١/١٠٠ جراما) بعبارة قدره ٣٥٠ (من الف) من الفضة الخالصة ، على أحد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية أو طغرائه وحدها ويحمل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (أى القاهرة) سنت (سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل المدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

اما القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى أو القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الأهمية فى عهد الجنرال بوناپرت ، ويمكن التنفـر الى هذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللإمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فى الفصول والنبد المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هذه الدر

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

اولا : الوسائل التى تزود بها القاهرة
بخامى الذهب والفضة

كان المصدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تعيه الذاكرة . هو اخلاط من اليهود يحترفون نزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العالم ، أن يعكفوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وقطع المصوغات والعملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ . . وينبغى على عالم الاثريات أن يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبية والفضية (القديمة) ويكفيه لتحقيق غرضه من ذلك أن يعطيهم فى مقابلها سعرا أعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوفر ، هذا التشبث أو العناد ، هذا الحرص على عدم التفريط فى أى ربح مهما كان تواضعه . . تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتمى الا اليهم ، وهم هناك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للتهر على يد الحكومة . وانها لفكرة مسبقة ، عامة وشائعة بعض الشيء ، أن تجارة المعادن النفيسة تدر " مكاسب طائلة " لكنها فى حقيقة الامر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصاغة وصناع المجوهرات فى أوروبا بأرباحهم الى « آجرة يدهم » والى الاثمان الاعتبارية أو الخيالية التى تعطىها الابهة وضروب الغنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحا على الاطلاق من الخامات نفسها .

ولليهود الذين يحترفون توريد هذين المعدنين لدور سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ، ولهم في المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفي القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (أو الشراء) بواسطة الصرافين الى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يقدرون قيمة المعادن من طريق الفحص اذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خامات لها نفس السبك (أو العيار) أو عن طريق المحك أو المصداق ، أما بالنسبة للعمالات المختلفة وقطع المجوهرات فيتم الفحص المجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة في وكالتهم عن طريق عيارى النقود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التي يشترونها عن طريق المحك .

ولدى هؤلاء ابر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات ، ولكل منها كذلك عيار مختلف ، ويدعمكون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم في أوروبا ، قطعة الذهب التي يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها المرة بعد الأخرى بهذه الابرة الذهبية أو بنجوم العيار (✱) التي يزونها اقرب من غيرها الى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقدرون الذهب بكثير من الدقة والفزاحة ، مقارنين مظهر الشذرات التي خلفتها قطعة الذهب المنفحوصة فوق المحك (بالابرة أو النجمة الذهبية المناسبة) .

أما في فرنسا ، فانهم يمررون على الشذرات التي تتم بهذه الطريقة بماء النار (الذى يعد لهذا الغرض من حمض النيتريتيك مع قليل من حمض الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبي على عيار الذهب عن طريق مقارنة درجة المقاومة الجزئية التي تبديها هذه الشذرات أو تلك لمعامل الحمض ، أما اذا اختلفت الشذرات بشكل تام (أى تحطلت) فمن المعروف أى عيار تكون عليه شذرات الذهب لى تتحلل بفعل ماء النار .

(١) الجمع وكايل .

(✱) قطعة من الذهب أو الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخطط اليهود الذهب بالنسب التى تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفى معظم الأحيان من العيار المحدد لتقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون أنفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك أيضا يجنبون أنفسهم مشقة إعادة صهر ذهبهم لى يبلغ « بدقة » العيار المطلوب ، أما اذا نتج عن عملية « التعيير » التى تجرى فى دور سك النقود أن السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فإنهم يضطرون لحملها من جديد لإعادة صهرها ثم سبكها بطريقة أكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فإنه لا يفوتهم أن يفضلوا استخدام الفضة المذهبة (لهذا الغرض) ، وهم لا يشترونها من الأسواق الا بالسعر نفسه الذى للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمادة الذهبية التى يحتويها هذا النوع من الفضة التى يستخدمونها كمزاج (بكسر الميم) ، وهم يحرصون كذلك على التقاط شذرات الذهب التى تتبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشمع ؛ ويلتقون داخل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذى يساهم فى العملية كمدر لمعدن الذهب وفى منع تأكسد سطحه .

وفى كل عام تجلب القوافل التى تمضى من المغرب قاصدة مكة (٢٠)، وتلك التى تأتى قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وإن كان كل هذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لأن التجار الذين يريدون أن يستبقونه لأنفسهم أو لوكليهم ، يعرضون على الدوام سعرا أعلى من الثمن الذى تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد فى هذا الذهب ، الذى يتكون من شذرات تراكمت دون شك فى مجارى الأنهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاملة

(٢) تجمع هذه القوافل فى طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل الى المدينة الأخيرة فى نحو منتصف أبريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل الى النيل عند أسوان وسيوط فى صعيد مصر .

للذهب ايا من هذه القطع الكبيرة بعض الشيء ، والمتماسكة ، والتي
بسميها نحن في اوربا Pepius (*) .

ويوضع التبر داخل قطعة من قماش ابيض ناعم ، تحيط به قطعتان
او ثلاث تعلق من قماش اكر سسكا ، وتعد قطعة القماش بخيط لتأخذ شكل
سرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجفف في الشمس ، ويشكل
الجلد الذي يجفف على هذا النحو ، وبعد أن ينكبش ، غلاما مضغوطة
ومتينا ، وتشكل الحزمة او مجموعة الذهب هذه مظهر حقيبة محلية باللون
الذي نستخدمه ، او مظهر ثمرة الـ Solanum المسماة بالطماطم .

وفي كل واحدة من هذه الحقائق توجد على الدوام بعض المجوهرات
او الحلى التى تم شراؤها من الافريقيين او الزنوج ، وتكاد تكون كل هذه
الحلى عبارة عن حلقات او خواتم او دلايات للأذن او عقود للرقبة ، اما
العمى الوحيد الذى ادخل عليها فهو نوع من النقش او الرسوم تمثل انثى
انبرغى بالثمة الدقة ، وتكاد تكون كل الحلقات فى شكل شعابين ، وقد رأينا
احدى حللى الرقبة فى شكل سلحفاة ، راسها واتدامها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائق الحلى او مجموعات الذهب من الوزن نفسه ،
اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما او ٦٥ مثقالا ، اما عيارها فيتراوح بين
٢١ و ٢٢ ١١/٢٢ (قمرطا) (٢) ، وكان ذهبها فيما مضى اكثر نقاء طبقا لزعم
افندى النقود واليهود اما لان الشذرات كانت اكثر ثراء (اى بها نسبة اعلى
من الذهب الخالص) واما لان الحللى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات
عيار اعلى .

وكانت هذه الحزم ، التى كانت تباع الواحدة منها عادة مقابل
٢٤٤ قرشا اسبانيا تمثل عملات حقيقية ، تستخدمها القوافل وسيلة
للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة او محددة تؤخذ بها او تعطى دون أن يضطر
الناس حتى لوزنها او فتحها ، ويمكن للمرء أن يوليها ثقته التامة وان يأخذها
بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومحال التجار أنفسهم قانونا
بالبح الصرامة .

(*) تعنى هذه الكلمة فى الاصل نوعا من الورم يصيب لسان
الطيور فيمنعها من الاكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . (المترجم) .
(٣) اى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الالف ،

ومع ذلك ، ففى دور سك النقود ، كان يتم التأكد أولا من وزن وعيار واحدة من هذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائى ، وكان اليهود ، وهم متمرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقدرون ما ان كانت تطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهو $1/2$ قيراط لاملئ او لادنى .

واذا كان السعر (المعروض) مناسباً للتاجر ، الذى يبيع ما معه دوماً فى حضور او عن طريق شيخ القافلة ، كان (البائع والمشتري) يتلامسان بالأيدي وتتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبادئ عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، أن تباع (او تشتري) معادن فى مقابل معادن ، ولتفادى هذا المحذور ، ذلك أنه توجد فى كل الديانات أساليب للتعلمس او المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هذه العملية عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، وتوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشتري أى هاتين الكومتين ينال اعجابه اكثر ، عندئذ يأخذ المشتري صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانيا : أسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار تطع النقود الذهبية ، وهو عيار $24/22$ قيراطا (٦٩٨ من الف) يباع ، وقد بيع دوماً للفرنسيين ، بواقع أن كل ١١٢ قطعة من هذه النقود أو ٢٠١٦٠ مدينى تعادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هذه الدراهم المائة على $69 \frac{8}{10}$ درهما من الذهب الخالص ، فإن المائة درهم من الذهب الخالص تعادل $21/100$ ٢٨٨٨٢ مدينى اذا لم نقم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب عند صنع السبائك (٤) .

وحيث أن كل ١٠٠ درهم من عيار ٦٩٨ تحوى ٣٠٢ درهما من الفضة ، يمكن الافتراض بأن عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الف) مما

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المادة الاولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

بمعطينا ٢٧١٨ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٣٦/١٠٠٠ ٥٢٠ مدينى ،
بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٣٦/١٠٠٠ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فإننا حين نخصم من مبلغ الس ٢٠١٦٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من
الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ ١١٦/١٠٠٠ ٥٢٠ (هو ثمن الفضة
الخالصة المزوجة بالسبيكة) ، فسيبقى لدينا ثمن الس ٦٩٨ درهما من
الذهب الخالص مبلغ ٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٣٩ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى
مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢٦٩/١٠٠٠ ٢٨١٣٧ مدينى ، ومع
ذلك فنحن لا نستطيع أن ندخل فى حساب السبائك المزوجة بالفضة قيمة
كل الفضة التى تحويها هذه السبائك ، إذ ينبغى علينا أن نخصم من هذه
القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم أصدرته
الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر ، بـ ٣٢ فرنكا لكل كيلوجرام
واحد من الفضة الخالصة يضمه الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه .
وعلى هذا ، فإن هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٦٩٨ درهما
من الذهب الخالص ، أى ١٠٧/١٠٠٠ ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما
و ٧٠٢/١٠٠٠ من السنتيم أى ٢٠٧/١٠٠٠ ١٩٥ مدينى ، ينبغى أن نضيفها إلى
ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق أن رأينا
٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٦٣٩ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المتدر لهذه الكمية إلى
١٩١/١٠٠٠ ١٩٨٣٥ مدينى ، وعلى هذا فإن ثمن مائة الدرهم من الذهب
الخالص سوف يبلغ ١٧٩/١٠٠٠ ٢٨٤١٧ مدينى .

ويزن تراب الذهب الذى كان يشتترى لصلع الثقود فى العام السابع
(١٧٩٩) من قافلة مراكش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تعود بعد
صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ٢٢/١٢/٢١
إلى ٢٢/٢٠ قيراطا ، تحوى فى مجموعها ٥١/١٠٠ ٢٦٠٢ درهما من الذهب
الصافى . ويدفع ثمن لتراب الذهب هذا ٢٣٨٠٧٣٠ مدينى ، مما يجعل

ثمان مائة درهم من الذهب الصافي (٥) ١٨٩/١٠٠٠ ٢٨٠.٥٨ مدينى .
وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ،
كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلى هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا تحسب اى حساب لقيمة الفضة الى مزجت
بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا
و ٣٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد عنه فى فرنسا اى بنسبة تقترب
من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم
نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص
فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى
بنسبة تزيد عن ٥١/٢٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به
فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب
الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٦١/٢٪ .

اما الطريقة التى كانت تشتري بها الفضة لدور سك النقود فهى
تسترمى الانتباه بعض الشيء :

فى البداية كان يتم تعييرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى
تحويها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة
الخام ، ويدفع عن هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه
بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التأكد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدي لان يدفع ثمن

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى
حدده تعريفة النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق
بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (٦) منفصلة بواقع — ١٨٣٦ مدينى وثمن المزاج على اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهماً أى $\frac{٧٧٧}{١٠٠٠}$ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك اذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . فاذا كانوا قد وفروا الفضة بعبارة المدينى نفسه أى بأن يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و $\frac{١٢٢}{١٠٠٠٠٠}$ من المزاج فلا بد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة $\frac{٢٣٥}{١٠٠٠}$ مدينى (٧) مع تحميل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، اما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى اولاً: (٨) . . . ١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهماً و $\frac{٢٢٢}{١٠٠٠٠}$ من الدرهم هي وزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهماً ، والتي ستبلغ أى هذه القيمة (على هذا الاساس) $\frac{١٠٦}{١٠٠٠}$ مدينى ، فيكون الاجمالى فى هذه الحالة $\frac{١٠٦}{١٠٠٠}$ مدينى ، بفرق يمسح الى $\frac{٢٧٩}{١٠٠٠}$ مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

(٦) لتكن خ هى الفضة الخالصة و م هى المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما فستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هذه المعادلة $خ + م = \frac{٢}{١٠٠} (خ + م) + ١٨$ مدينى = ١٨ مدينى $(١٠٠ خ + ٢ م) = ١٨ (١٠٠ خ + ٢ م)$ مدينى = $\frac{١٠٠ (١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م)}{١٠٠}$ ، مما يعطى كقيمة ١٠٠ (خ + م)

$١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م$ ، فاذا لم يكن هناك مزاج قط فعندئذ تكون م = . وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هى ١٨٣٦ مدينى اما اذا حدث العكس وكانت خ = . أى كانت كل الكمية من المزاج فستكون قيمة مائة الدرهم منه هى ٣٦ مدينى .
(٧) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول الوارد فى نهاية الدراسة .
(٨) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المشار اليه .

الخالصة عادة دار سك النقود بغض النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التي كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التي يقومون بتوفيرها (٩) بأنفسهم . وينبغي ان نلاحظ أيضا ان عملية التعبير (تحديد العيار) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها في الواقع ، ولهذا فان الفضة الخالصة كانت تباع في الواقع بثمن أعلى مما تقدمه الحسابات في الظاهر .

وحيث تحدد عيار القروش ، طبقا لأكثر عمليات التعبير دقة بواقع ٨٩٥٨٣٣/١٠٠٠ فان الالف من القروش والتي تزن في مجموعها ٨٧٥٠ درهما ، لم تكن تحوى من الفضة الخالصة سوى ٥٤١/١٠٠٠ ٧٨٣٨ درهما ، وهو ما يعطينا كثر من لكل مائة درهم من الفضة الخالصة ١٠٠/١٩١٣ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) (١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التي يوفرها اليهود ، طبقا لعمليات تحديد العيار بالغة الصرامة ، بدون ان نضيف الى الصافي الذى كانت تحويه ٢٪ من اجمالي الوزن ، وبدون ان نحاسبهم على المزاج الذى يضيفونه .

وحيث كانت عملية التفتيش بالغة الصعوبة ، وباهظة التكاليف لاكثر مما ينبغي ، فان اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود في السبائك بشكل ربحا اذار سك النقود ، أما عن المزاج الذى كان على دار سك النقود ان تضيقه الى السبائك لكي تبلغ بها العيار المطلوب فقد كان من الارخص لها ان توفره (بنفسيها) من ان تدفع امنا له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد أصبحت بمرور الوقت أكثر نقرة ، فقد بدأ يدفع امنا لمائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة التاسعة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمنها فى النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين اثمان الفضة الصافية فى مصر والايمان التى كانت لها فى فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلى :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التى كانت محددة فى مصر قبل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو اقل بنحو طفيف من سعرها الذى ثبتته تعريفات النقود الصادرة فى ١٧ بريرىال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، ولكنها كانت فى الواقع بالقيمة نفسها، بل ربما كانت اعلى (فى مصر منها فى فرنسا) بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذى حدده الفرنسيون فى مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التى تمت فى فترتين مختلفتين ، والتى كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة تد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ٤١/٢ ٪ زيادة عن القيمة التى لها فى فرنسا ، وان كانت المكاسب التى كان المعنئون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الاوربية الى مدينى كانت تسوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

(١٢) انظر المادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر فى الاول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

جدول لمقارنة أسعار الذهب والفضة الخالصين

في مصر وفرنسا

(م ١٣ — وصف مصر).

السعار

في مصر				توضيح لشروط أو ظروف الدفع
بالمدينى	بالمدينى			
	مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٠ ر.	٣٢٤ درهما و ٧٩٠٠ ر.	بواقع ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرانكات كىلو جرام	
قبل الغزو الفرنسى	بعد الغزو الفرنسى	أو كىلو جرام واحد	الدقنى	كسور سليم فرانك
مدينى	مدينى	مدينى	مدينى	مدينى
٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	٩٣٨٠٧,٧٩٩	٩,١٤ ٣٣٠٣
٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	٩١٣٨٧,٦١٤	٨٧,٣٢ ٣٢١٧
٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	٩٢٢٩٦,٤١١	٨٧,٣٦ ٣٢٤٩
—	—	—	٩١١٢٣,٠٤٣	٩٠,٩٩ ٣٢٠٨

عندما لا يحسب حساب الفضة الممزوجة بالذهب . . .
عندما تخصم كل قيمة الفضة الممزوجة بواقع ١٩ مدينى و ١٣٤,٠ للدرهم وهى القيمة التى حددتها التعريفة فى فرنسا
عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير
سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب

السعار

١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	٣٩٦٣,١٦١	٩٧,٠٤ ٢٠٩
١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	٦٠١٣,١١٠	٧٢,٩٧ ٢١١
١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	٩١٣١,٩٠٩	٩١,٥٣ ٢١٥
١٩٠٣,٢٣٥	١٩٠٣,٢٣٥	١٩٠٣,٢٣٥	٦١٨,٠٥٨	٦٧,١٠ ٢١٧
—	—	—	٦٢١٥,١٩٨	٨٤,٥٠ ٢١٨
—	—	—	٦٣٣٣,٤٢٢	٠٠,٧٨ ٢٢٣
—	—	—	٦٤٩٥,٨١٨	٧٢,٥٩ ٢٢٨

الذهب

الفرق بين الثمن في مصر والثمن في فرنسا				في فرنسا	
بدون الاستقطاعات		مع الاستقطاعات		فرنسات	
لأقل	لأكثر	لأقل	لأكثر	بدون الاستقطاعات	مع الاستقطاعات
بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	الكيلو جرام	الكيلو جرام
كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك	كسور سنتيم فراك
—	١٤١ ٣٥,٣٠	—	١٣١ ٣٥,٣٠	—	—
—	٢٢٦ ٥٧,١٢	—	٢١٦ ٥٧,١٢	٣٤٣٤ ٤٤,٤٤	٤٣٤٣ ٤٤,٤٤
—	١٨٤ ٣٧,٠٨	—	١٨٤ ٣٧,٠٨	—	—
—	٢٣٥ ٥٣,٤٥	—	٢٢٥ ٥٣,٤٥	—	—

الفضة

—	١٢ ٢٥,١٨	—	٨ ٩١,٨٤	—	—
—	١٠ ٤٩,٣٠	—	٧ ١٥,٩٦	—	—
—	٦ ٣٠,٩٩	—	٢ ٩٧,٦٥	٢٢٢ ٢٢,٢٢	٢١٨ ٨٨,٨٨
—	٤ ٥٥,١٢	—	١ ٢١,٧٨	—	—
—	٣ ٣٧,٧٢	—	٠ ٠٤,٣٨	—	—
٠ ٧٨,٥٦	—	٤ ١١,٩٠	—	—	—
٦ ٥٠,٢٧	—	٩ ٨٣,٧١	—	—	—

الفصل الثالث

الأرباح التي تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولا :

اجمالي الاستقطاعات التي تتم في دار سك النقود
سواء باعتبارها نفقات الصنع أو باعتبارها
رسم حق السيادة المتمثلة في إصدار النقود

كان الذهب ، من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما رأينا في الفقرة
الخاصة بأسعار الذهب .

بياع بواتع ١١٢ قطعة ذهبية أو

١٦٠.٢ مدينى لكل ١٠٠.٠٠٠ درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو ٨٤٢.٠

وحيث كان الذهب الذى تحويه

قطعة العملة الذهبية يساوى في

البواتع ١٦٩٧٤٧٢ مدينى

وحيث كانت قيمتها (الاسمية)

قد حددت بـ ١٨٠.٠٠٠ مدينى

فقد كان اجمالى ما يتم استقطاعه

لدار سك النقود (من القطعة الواحدة)

هو ١١٠٢٥.٢٨ مدينى

وهكذا كان حق السيادة المتمثل في حق إصدار النقود أو المـ *monétage* ، كما كان يسمى قديما في فرنسا ، والذي يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التي يمكن الحكومة أن تحققها ، يبلغ أقل من ٥٧٪ أو ٦٩٦ر.٥٠ في حين كان يبلغ حق السيادة هذا في فرنسا منذ نحو قرن ٦٧٧ر.٠ على سك العملات الذهبية ، فهو على هذا النحو أكبر من ذلك الذي استقر في مصر ، والذي ابتى عليه الفرنسيون ، برغم أن نفقات الصنع ، في دار سك النقود بالقاهرة ، هي بالقطع أكبر (من مثيلاتها في فرنسا) ، فقد افترضت كل الأشياء ، فضلا عن ذلك ، متساوية بسبب الانقسام الأكبر في الذهب (بسبب صغر حجم العملات الذهبية في مصر عنها في فرنسا .) وحيث كانت قط، العملات (هناك) أصغر كثيرا ، وأقل قيمة من لويساتنا : (قطع العملة المسماة لويس Louis) (١٠)

وحيث كانت الفضة الخالصة التي تحويها القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى تبلغ (بها في ذلك المزاج الذي ينبغي أن نضيفه إليها بعد ذلك) كما بينا من قبل ١٠٠٠/٩٥١ ٨٨٧ر مدينى لكل ١٠٠ درهم :

وحيث كانت القطعة الواحدة تزن	٤ دارهم
تحوى من الفضة الخالصة ما قدره	<u>١٣٩٣٥</u> درهم
فقد كانت دار سك النقود تتكلف	
ثمنها للفضة وللمزاج معا	٢٦٣٠٨٦ مدينى
وحيث كانت القيمة الاسمية	
للقطعة هي	<u>٤٠٠٠٠</u> مدينى
فقد بلغ بذلك حق السيادة عن	
القطعة الواحدة	١٣٦٩١٤ مدينى

أى بنسبة ٢٢٩/٣٤ ٪ ، أى ما يزيد على ٣٤٪ بنحو طفيف (١)، وهى

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز في دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٥٩٪ وان كان قد وصل في عهد شارل السابع الى ٧٥٪ ، انظر ص ١٧ من مؤلف المسيو مونجيه Mongez الذى سبقت الإشارة إليه .

نسبة ينبغي ان نخصم من محصلتها فروق الوزن وكل نفقات سك السعود
لكى نستخلص منها الربح الصافى الذى تحققه دار الضرب (الضربخانه) .
اما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل الف منها يزن ٧٣ درهما ،
ويحوى نفس النسبة (١ من الفضة) مثل سابقتها .

فكان وزن المزاج يبلغ	٤٧٥٦٨ درهما
اما وزن الفضة الخالصة فكان	
يبلى بدوره	٤٥٤٣٢ درهما
تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه	
فى مكان آخر	٤٨٠١٤٥ مدينى
وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة	٥١٩٨٥٥ مدينى*
اى ٥١٨٩ ر . اى ما يقرب من ٥٢ ٪ .	
وحين يدفع ثمننا للدرهم الواحد	
من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف	
ثمن المزاج ، فان هذه الفضة الخالصة	
التى يحويها الف من المدينى تساوى .	٥٠٨٦٤٠ مدينى
ويساوى المزاج ، بواقع ١٠ مدينى	
لكل ٣٦ درهما	١٣٢١٣ مدينى
وبذلك يكون اجمالى ثمنها او	
تكاليفها	٥٢٢٨٥٣ مدينى

وبذلك ايضا تكون رسوم السيادة عن كل الف مدينى هى ٤٧٨١٤٧
مدينى او ٤٧٨١ ر . ، اى مع التقريب ، نحو ٤٧٨ ٪ (٢) .

(*) فى الأصل ٥١٦٨٥٥ وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك
ان العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (المترجم)
(٢) انظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات ان معيار
المعدن لم يكن عاليا عند صنع هذه النقود ، انظر ص ٨٣ ، الفقرة الثانية
وما بعدها .

ثانيا : تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب التوالف والفوائد (**))

وأجور الأيدي العاملة ، وصافى الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم فى صنع العملات ،
بـ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن فى مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهما ، وبذلك
يبلغ فرق الوزن فى كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجرى سكها) نحو
٦١/٢ دراهم .

أو بشكل أكثر دقة ٦٤٤ر٠ .

أما فى فرنسا ، فكان يسمح

ففى ماضى بفرق وزن قدره ١٨٧٥ر٠ .

فى حين لم يعد يسمح اليوم

هناك بأكثر من ٢٠٠ر٠ .

ومع ذلك فنبغى أن نلاحظ أن الذهب (فى فرنسا) أقل انقساماً
بكثير (عنه فى مصر **) وأن أساليب صنعه أكثر تقدماً عنها بكثير
فى مصر .

وعلى هذا فإن اجمالى فرق الوزن فى الـ ٨٤٢ درهما ، هى
زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ ٤٦ر٥ دراهم

ثمان الدرهم الواحد منها . . . ٦٠ر٢٠ مدينى

وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها . . . ٧٣ر١١٠ مدينى

أى باستخدام الأرقام الدائرية *** ١٠٠ر١ مدينى

(*) المقصود هنا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب
الفضلات أو النفايات التى تترسب منه (المترجم) .

(**) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية
المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفريعاتها (نصفية ، ربعية وهكذا)
(المترجم) .

(***) أى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر أو الرقم ٥

وحيث كان العمال الذين يعملون فى صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئى ، الذين يستخدمون فى صنع العملات الفضية أنفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ . . عامة او مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالى النفقات التى كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المضروبة ، كلما نقصت هذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، ماذا اعتبرنا ان هذه النفقات الأخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامات ، فاننا نستطيع ان نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٣.٠٠ ر دون ان ندخل فى ذلك أجور الأيدى العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ١٨٠.٠٠٠ مدينى :

نفقات مسك	٥٤٠ مدينى
مفروق وزن كما راينا فى	
مرضع آخر	١١٠٠ مدينى
فيكون اجمالى المصروفات . . .	١٦٤٠ مدينى (٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية	
والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة	٢٥٢.٠ مدينى
ماذا خصمنا من ذلك النفقات ومفروق	
الوزن المقدرة آنفا بـ	١٦٤٠ مدينى

فان ما يتبقى كربح صاف لدار مسك
النقود عن كل ١٨٠.٠٠ مدينى . . . ٨٦١٢ مدينى
أى ما يساوى ٧٨٥/١٠٠٠ أى ما يزيد قليلا عن ١/٢ ٪ .

وغنى نفس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية أخرى ، أرخص

(٣) أى ما لا يزيد عن ٠.٩١١/١٠٠٠٠ أى أقل من ١٪ كمصروفات ومفروق وزن .

ثمنا فى مصر عنه فى فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد رأينا أن العملات الذهبية زرمحبوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (أى مجزية) ، ولهذا فإن أولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، إذا كانوا قد حرصوا ، على أن يصهروها فى سبائك وأن يتدروا عيارها فى دور سك النقود الفرنسية وأن يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذى حددته التعريفة بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد فى دار سك النقود ، والاتفاق المعقود مع الائندى المختص بصنع النقود فإن :

٨٧٥٠ درهما	الف قرش يبلغ وزنها
١٣٧٥٠ درهما	كان يضاف إليها مزاج تبلغ زنته
	مما يعطى قبل الصهر وزنا
٢٢٥٠٠ درهما	أجماليا قدره
	ينبغى أن تعود بقطع مدينى
	مضروبة عددها ٢٧١٥٠٠ مدينى ترن
١٩٨١٩ درهما	بواقع الالف ٧٣ درهما
	مما يشكل فرقا (أو ثاقدا)
٢٦٨١ درهما	فى الوزن قدره

أى ما يقرب من ١٢ ٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم فى الوزن بصفة أساسية الى :

أولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذى كان سببا فى تعريض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لآثر الحك ولفعل النار ، وفى أنه كان يعود بلا انقطاع الى الصهر بكمية هائلة من الجاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الاساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل أو التنظيف أو الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المسادة المذيبة وعملية الحك قدرا لا بأس به من الخامة .

وهذا التخلف فى الاساليب والوسائل هو الذى كان قد اوحى الى
المسيو روزيتى Rosetti التاجر البندقى الذى نحدث عنه فولنى Volney
فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte ان ينصح على بك بأن
يصنع اقراص * المدينى فى اوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العام بوناپرت ، وأجريت
بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى
سبكيتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو تم سيكون اقل
تكلفة بكثير بسبب تمام (تطور) الفنون فى اوربا ودقة آلات الصقل
والتصفيح التى كانوا يستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه
الطريقة كان يمكن ان تكون الارباح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود)
اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحسن الكبير للغاية الذى
كان سيطرا على شكل هذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة
بها اذ ستبدو وكأنها قد صنعت فى الخارج (برانى) .

كان لابد ان تكون نفقات صنع النقود فى مصر بالضرورة بالغة
الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد أصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير
بسبب عادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول
عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحسد مبالغ فيه وكذلك
عددا لا حصر له من المعاشات والاعطيات والاتوات والانعامات ، ويمكننا
ان نقدر هذه المصروفات المتضاعفة بنحو ٨١/٢ ٪ ، وهكذا فان من شأن
كل من ناقذ الوزن ومصروفات الصنع ان تنقص الربح الصافى العائد من
عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من ٣١ ٪ .

وبرغم ان ناقذ الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين
والعشرين مدينى ، اقل حجما من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من ذوات
العشرين مدينى تزن . . . ٢ درهمين .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ١٢٦٠ درهم ، على

(*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الحاكم أى ملساء
مارية من أى نقوش او رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flacon
(المترجم) .

أساس أن كل ألف منها تزن ٧٣ درهماً ، ولذلك فقد كانت للقروش (أو القروش) قيمة جوهرية أكبر برغم كون هذه القيمة التي لها لا تزال أدنى من قيمتها الاسمية ، ومن أن الربح الذي تحققه قد ظل أدنى بكثير ، وهو الأمر الذي جعل المسؤولين يوقفون إصدار هذه النقود بمجرد أن باتت الخامات نادرة بعض الشيء ، لحد أنها لم تكف باحتياجات الصنع اليومي لقطع المدينى .

ثالثاً : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعها ٢٦١٧٢٧ قطعة عملة ذهبية تساوى ٨٦٠.١١٠ر ١٧٠ر مدينى أو ٣٣.٣٠٨٠٦٥٨١ فرنكا و ١٠ سنتيمات خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شئون النقود فى القاهرة ، مما لا يعطى حداً وسطاً شهرياً لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية أى ٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيمات .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع أو إصدار النقود الذهبية ، بشكل جزئى ، الى أن المالك والتجار ، وبعد ذلك الفرنسيين ، كانوا يلهفون على قطع سكين البندقية وقطع الفندقى والقطع القديمة وثراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات المعيار المرتفع كى يحتفظوا بثرواتهم أو أرصدتهم فى شكل اموال أقل تذبذباً من القروش وأكثر حقيقة من قطع المدينى .

وقد بلغت كمية المدينى المصنوعة تحت إدارتنا ١١٢'٩٢٩'٨٦٠ مدينى تساوى فى مجموعها ٢٥٠٦٦٣'٨٦٣ فرنكا و ٧ سنتيمات ،

وقد تولينا شئون صنع النقود فى الثامن من ترميدور من العام السادس (٢٦ يونيو ١٧٩٨) وتخلينا عنها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يوليه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى أدرنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اي ١٠٧٥ يوما

وبخصم المدة التي انقضت من ٣٠ نيفوز

الى ٢٤ فلوريال من العام الثامن (من

١٩ فبراير الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التي سلمت

اثناءها الضربخانة او دار سك النقود الى

الباشا او التي اغلقت خلالها ٨٤ يوما

يكون صافي المدة التي اشتغلنا فيها هو ٩٩١ يوما

اي بواقع (متوسط انتاج) في اليوم الواحد ١٦٢ر٢٩٠ مدينى ،
اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين
(كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد في السنة فلن يتبقى لدينا كايام عمل
سوى ٨٣٦ يوما مما يقفز بمتوسط الانتاج اليومي في صنع النقود الى
١٩٢ر٣٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى التي
صنعت (في عهدنا) الى ٣٠ر٥٧٢ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى
٨٨٠ر٢٢٢ او مدينى او ١٥ س ٤٣ر٠٥٩ فرنكا و ٩٠ر١٧٣ قطعة من
ذوات العشرين تساوى ٨٠٣ر٤٦٠ مدينى او ١١ س ٦٣ر٥٠٢ فرنكا .
وبذلك يكون اجمالى قيمتها ٣ر٢٦٣٤٠ مدينى او ٢٦ س ١٠٦ر٥٦١ فرنكا .

لماذا اضلنا الى المبالغ الموضحة آنفا تلك التي في شكل قطع مدينى

او قطع نقود ذهبية فسنحصل على :

(٤) يوم الجمعة اي يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الاسبوع
عند المسلمين ، ويتفق اول يوم في الاسبوع عندهم مع يوم الاحد عند
المسيحيين .

فى شكل قطع من ذوات المدينى الواحد :

س

١٦٠ر٨٢٩ر٩١٢ مدينى تساوى ٠٧ ٠٢٥ر٦٦٣ره فرنكا

وقى شكل قطع من ذوات الـ ٤٠ و الـ ٢٠ مدينى :

س

٣٠ر٢٦٣ر٣٤٠ مدينى تساوى ٢٦ ١٠٦ر٥٦١ فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س

١٦٣ر٨٥٦ر٢٥٢ مدينى تساوى ٣٣ ٧٦٩ر٥٨٦ره فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربيعيات :

س

٤٧ر١١٠ر٨٦٠ مدينى تساوى ١٠ ١٦٥ر٨٣٣ره فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س

٢١٠ر٩٦٧ر١١٢ مدينى تساوى ٤٣ ٧٤٢٨ر٤١٩ره فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كمية الذهب
وكمية الفضة التى فى صنع النقود ، فائنا نجدها ١ فى مقابل اقل
من ١/٢ ٠ ٤

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود واسعارها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الاقباط ، يشغل وظيفة حارس مخزن ،
وتد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم ان حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية قد اعطى لغالبية
السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها ان تكون عليها في اوقات السلم ، فقد
يكون مفيدا لنا ان نلم باثمان المواد المختلفة المستخدمة في صنع
النقود .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	المحلية	الفرنسية	بالمدينى	بالفرنك	
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهما	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٤٠	٤٠	المزج أى كزاج
رصاص مكرر	"	"	٢٠	٧٠	لهبلية قياس العيار
حديد	قنطار	٤٤٣, ٣٠٦ ك	١٠٠٠	٢١	للادوات والمكينات
صلب	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٣٠	٥٠	شرحه واصنع السكات
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	لصنع اللوالب (أو السلاسل)
حبال (حبل)	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٣٠	٥٠	شرحه وكذلك لشد الملقط
عصى (عصا)	الواحدة	—	٩	٣١	أو الكاشة إلى الخنزيرة
شمع	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٧٠	٤٦	وهى آلة لرفع الأثقال
نشادر	"	"	"	"	شرحه ولإدارة (لف)
نطرون (نترات)	"	"	"	"	الخنزيرة
البوتاس	"	"	"	"	لتشجيع اللوالب أو السلسلة
جنزار	"	"	"	"	لجلاو الذهب وتستخدم هذه
بورق او بوراكس	٤ دراهم	٠, ٠١٢ ك	٩	٣١	أيضا لجلاو العملات ذات
(بورات الصودا)	رطل	٤٤٣, ٤٤٣ ك	٣٠	٥٠	الأربعين مدينى ويخصص
شبة أزميز (١)	"	"	٤٠	٤٠	للمعامل المختص بالجلاو مبلغ
طرطير	"	"	"	"	٤٠٠ مدينى شهريا
ملح (موريات)	أردب (٢)	—	١٦٨	٩١	للتزود بهذه المواد
الصودا	"	"	"	"	لصهر الذهب
	"	"	"	"	لجلاو قطع المدينى
	"	"	"	"	دون تخليصه من الشوائب

(١) وهى تستخدم أيضا فى اعداد ماء النار أو حمض النترات .

(٢) مكبال وهو الصاع المحلى .

(*) كيلوجرام .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	المحلية	الفولسية	بالمدينى	بالفرنك	
بوتقات محلية	الواحدة	—	٩٠	١٦	يخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠٠ مدينى شهريا ليتزود بها بمرفته.
لحم (خشى) (٣)	قنطار	٤٤ و ٣٣٦	٣٠٠	٥٦	
حطب (٤)	حملة	—	٢٠٣	١٧	من خشب مم ثم ومجزأ تماما
منخل	الواحد	—	٣٠	٠٥	لتنظيف قطع المدينى
ورق أبيض (٥)	١٠٠ ورقة	—	١٠٠	٥٢	
ورق رمادى (٥)	٥	—	٧٥	٦٤	
قفز (قفز) (٦)	الواحدة	—	٨	٢٨	لنقل قطع المدينى
مياه من النهر (٧)	القربة	—	٦	٢١	
مياه الآبار (٨)	القربتان	—	٥	١٧	

(٣) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فانها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الأكبر منه فى معامل الجلو (انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثامنا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانضاج أو تحمية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) أما الحملة فهي حمولة الحمار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى (كقراطيس) .

(٦) القفة هي ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هي مرنة بقدر ما هي متينة ، فانهم يقربون حوامها ويخيطونها مما يشكل غلاما رائعا لعبوة البن أو الأرز أو غالبية السلع .

(٧) كانت مياه الشرب المخصصة للعمال والتي تستخدم فى جلو أو تبييض قطع المدينى تأتي من المدينة فى قرب ، وتغترف اما من التربة اثناء فيضان النيل أو من الاسبلة أو الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الاسبلة ، وهي نوع من المنشآت الخيرية تدبّن بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والأثرياء والمحسنون . وهي واحدة من معالم تجهيل القاهرة .

(٨) أما المياه التى كانت تأتي من البئر المسبى بئر يوسف ، الموجود بالقلعة ، فهي مالحة .

القسم الثاني

اساليب وطرق صنع النقود

الفصل الاول

صنع قطع المدينى

اولاً : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار (بشدة على الياء) الذى يقوم بفحص او تعيير خامة الفضة ، بعضاً من رماد العظام المتكلسة ، سبق ان اعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفراريخ (الدجاج الصغير) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هذه الفراريخ على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القدم يقومون بافراخها بالالوف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (٢) .

ويكون العيار على الارض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى يمنحها شكلاً بيضاوياً ، وبعد ذلك يضع فوق هذا

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار او الفحص ما يطلق عليه بالعربية كلمة ششنى . (عينة) وجمعها شيشانى ، ويظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) او جشنى وتعنى التذوق ، من جشندن بمعنى يذوق او يندوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(٢) انظر دراسة عن معامل التفريخ تاليف روزبير وروبيه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

الشكل الذى يمكن أن نعبده بوتقة أو مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها عن السبيكة (العينة) ، المطلوب تحديد عيارها بحضور افندى النقود ورقيب أو مغوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة تزن أربعة دراهم (١٢ ٢١٥/١٠٠٠ جراما) ، ويضاف إليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبما يفترض أن تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الأسواق ، ويراعى أن يكون انقى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم وأخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يغطيها ، ثم يأتى خادم ، هو الآخر ، شأنه شأن العيار ، يهودى من أهل البلاد لينفخ النار بقربته المزودة بخرطوم ٢ بربوز) من الفخار ، صممت رأسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان أو انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد ظل فى حالة انصهار لوقت طويل لحد كاف بسبب تأثيره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيار بأبعاد قطع الفحم بعض الشيء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون تأكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشبه قبا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدير هواء منفاخه تحت هذا القبو مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة أخرى فى أكسدة الرصاص .

وببعد العيار بلا انقطاع ، وبطرف ملقط من الحد الملهب القشرة الرقيقة المتأكسدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المغطس ، وتحتوى هذه على الرصاص والمعادن الأخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رماد البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

(٢) كان علينا أن نخشى خلال هذه العملية أن تنتزع بعض جزيئات الفضة مع أول أكسيد الرصاص وهو الأمر الذى تفادينا به باللجوء الى وسيلة أخرى ، أنظر ما بعده .

وعندهما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقية الخليط) تلمأ ،
فإنها ، وهى فى هذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة
حرارة تكفى لبثائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريباً من حالة السيولة
إلى حالة الصلابة لتصبح معدناً بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك
هذا التوهج ، وفى هذه الأثناء يحدث نوع من وميض يسميه العيارون
فى فرنسا : الق .

وبعد ذلك تبقى صفيحة دائرية من المعدن تسمى العقب (بكسر
القاف) أو القاع وتكون عملية الششنى ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة
المعدنية أقرب إلى الشكل المخروطى ، وبقدر ما يكون الجزء العلوى منه
أكثر تالفاً وبريقاً ويكون الأسفل كامداً (أى غير لامع) وأكثر نقاء .

فإذا التحمت بحواف أو أسفل هذه الصفيحة بعد ذرات المترك
(أول أكسيد الرصاص) ، فإن العيار يقوم بفصلها عنها بأن يطرقها
بالمطرقة بضربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لكى نقبين عن طريق
حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الأربعة من الفضة إلى معرفة كمية
المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من أوائل الأشياء التى لا بد لها
أن تتطور ، ولقد سعينا إلى إدخال واستخدام المصاهر أو أفران الصهر ،
ومع ذلك لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من أهل البلاد فقد عانينا
فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص أن نعثر ،
من بين كل أنواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع الفخاريات ، على
طينة نستطيع أن نصنع منها أفران صهر جيدة .

وبرغم ذلك فقد توصلنا إلى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل
ملبوس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت إشرافنا رماد البوتقة ، مفضلين
— من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسفات
الجيرى ، وهو عنصر له خاصية تامة فى عمليات تصفية أو تنقية الذهب
والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انتصنا
عينة الفضة الواجب تعييرها إلى ١١/٢ درهم (٦١٨/١٠٠٠ جرامات) ،
وهو أمر يتطلب كمية أقل من الرصاص ، ثم أننا حين وضعنا البوتقة تحت

قبو الفحم واجبنا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستمر ، فى حين كان تيار منفاخ الكير او المنفاخ ذى القربة متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التاكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكنا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الاخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث اننا كنا قد توصانا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرفا للمقارنة ، وقد تاكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هذه كنا نتقرب بشدة من بلوغ العيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) عما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنسا لقياس العيار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لمزج (اولسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الاسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من عيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضافتها اقل من تلك التى تضاف الى التروش التى يتم صهرها (لتصنع منها قطع المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشتري من الاسواق النحاس الاحمر المختلف عن الانية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هذه الانية التى تجلب من الخارج ، والتى يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الاوانى (القديمة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح ، بطريقة تجعل منها بقدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالتصدير .

وكان هذا السطح المقصود يتعرض لدفقة من اللهب يتم بواسطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هذه العملية يتأكسد القصدير ويسقط فى شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه من طريق الكشط أو الحك . وعندما تصبح هذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحد ما فإنها تطوى عدة طيات مع طرفها بواسطة بيزر (✱) من الخشب أو بفعل مطرقة حتى يتقلص حجمها لتشغل أقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلتقى بهذه القطع من النحاس فى مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التى تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية فى قاع فرن اسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى موهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد أو الفولاذ .

وفى داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التى يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما أخذ حجم الفحم فى التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبا الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدأ النحاس فى الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كى تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة أرباعها من حافظتها .

ويراعى أن يترك فوق المصهرة أو البوتقة ، ولا تكون هذه مغطاة قط ، فحم مشتعل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على السطح مسحوق البورق (أو البوراكس أو بورات الصودا) الذى يستخدم كحدر والذى يتولى كذلك تنقية المعدن باستبعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بامسك حافظتها بواسطة ملقط أو كماشة طويلة ، أو بواسطة مشبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (أى ملعقة) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، فى شكل خيط رفيع بعض الشيء ، فى حوض ملىء بالمياه حيث يتفتت الى حبيبات .

ويباع النحاس ، معدا على هذا النحو ، الى الضربخانة (دار سك

(✱) البيزر ، مطرقة خشبية ذات رأسين . (المترجم) .

النقود) بواقع ٤٠ مدينى ثمناً للرطل زنة ١٤٤ درهما ، أى بواقع ثمن الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتيما .

أما إذا كنا بصدد صهر القروش ، تكون نسبة المزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٣٧٥٠ درهما أى ١٠٠٠/٢٣٥ ٤٢ كيلوجراما فى حين تزن هذه القروش الالف .. ٨٧٥٠ درهما ، أى ١٠٠٠/٦٤٠ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢٥٠٠ درهما أى ١٠٠٠/٢٧٥ ٦٩ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥ درهما أى ١٠٠٠/٦١١ الكيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما أى ١٠٠٠/٥٤٠ ٢ كيلوجرام . وبهذا يكون الوزن الاجمالى لما يوضع فى كل بوتقة ١٣٥٠ درهما أى ١٠٠٠/١٥٦ ٤ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاعة وقراضة الفضة التى تنتج عن عملية الصهر .

أما اذا كانت الفضة المخصصة لصنع النقود قد جاءت فى شكل سبائك ، تأكد المختصون من قبل من عيارها عن طريق عملية الششنى ، فانها تقطع متساوية ، وبوزن كاف ليجعل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم أى ١٠٠٠/٢١٠ ٤ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعة وتضاف اليها الكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول أعدت لهذا الغرض ، قامت على أساس تحديد نسبة المزاج المقررة عند صهر القروش .

وتقدر تعريف النقود الفرنسية عيار القرش الاسبانى بـ ٨٩٦ ، ومع ذلك فبافتراض أن هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده أحيانا زيادة أو نقصا ، طبقا لنتائج عينات أجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريف ، فقد قدرناه نحن فى مصر بـ ١٠٧٥ دراهم deniers من الفضة الخالصة أو بعيار قدره ٨٢٣/٨٩٥ .

وطبقا لذلك ، فان الف قرش تبلغ زنتها ٨٧٥٠ درهما

لا بد لها ان تحوى من الفضة الخالصة على $\frac{٧٨٣٨٠٤١}{١٠٠٠}$ »

ومن المزاج على مازنته $\frac{٩١١٤٥٩}{١٠٠٠}$ »

كان يضاف اليها مزاجا قدره $\frac{١٣٧٥٠٠}{١٠٠٠}$ »

وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى $\frac{١٤٦٦١٤٥٩}{١٠٠٠}$ »

يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن $\frac{٧٨٣٨٠٤١}{١٠٠٠}$ »

ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو ٢٢٥٠٠ »

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠٠٠}$ من المزاج (٢) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ،
وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة
سواء بخصوص القطع ذات الدينى الواحد او ذات العشرين والأربعين
مدينى، ابتداء من ٢٦ يولية ١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس)
وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت
فيه نسبة المزاج او المضاف بجزئين (من النحاس) مقابل جزء واحد من
الفضة الخالصة .

جدول المضاف (أو المزاج)

الفضة الخالصة		وزن المضاف اليها	
١ درهم	٨٩٣	٤٣١	٨٧٠ ر ١ درهم
٢ درهين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠ ر ٣ دراهم
٣ دراهم	٦٧٩	٢٩٥	٦١١ ر ٥ »
٤ »	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١ ر ٧ »
٥ »	٤٦٥	١٥٩	٣٥٢ ر ٩ »
٦ »	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢ ر ١١ درهما
٧ »	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣ ر ١٣ »
٨ »	١٤٤	٤٥٥	٩٦٣ ر ١٤ »
٩ »	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣ ر ١٦ »

وتختلف الفضة الخالصة والمضاف أو المزاج وهو فى شكل حبيبات فى ورقتين : الاولى من الورق الابيض اما الثانية فمن ورق رصاصي اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الافندى الموكل بصنع النقود ، وبحضور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر أو السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيغ المصهور فى شكل سبائك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المتخلطة من عملية صنع المدينى (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت قصير،

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (Pb) ، وكانت تجلب من أوربا ، وتستطيع الواحدة منها أن تحوى نحو ١٠٠٠ درهم أى مايزيد على اثني عشر كيلوجراما من الخام ، وتساوى من خمسين سنتيما الى ثلاثة فرنكات .

وقد اقتصى الأمر ، حين نهدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى اسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع أوربا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشيء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احفظنا ببقاياها ، وان كان الأمر قد انتهى بهذا المعين ان نضب .

أما البوتقات الفخارية التى يصنعها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها انها اقل مرونة ولدانة واكثر مسامية وقابلية لأن تتزجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لنيران شديدة .

وقد نتج عن العيبين الأولين انهم كانوا يضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، وما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء سمكها وعن مساميته انها كانت تتشقق او تنكسر عند سحبها من الفرن ، أما اقل عيوبها الناتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخامات . أما تزجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقلما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الاحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملاصقتها للهواء او عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة او كذلك عند ملاصقة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر اخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالامس .

(Pb) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اقلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين فاننا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية أو حتى من خواص أنواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الأمر كان يتطلب منا أن نحاول البحث عن أنواع أخرى من الطين (٤) أو أن نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى عدد مائى من الأفران ذات المنافخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اقيمت بطول رصيف أو مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الأحمر والطين الصلصالى والأسمنت .

أما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة أو حلقة أو اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد أعد بين اللبئات فراغ يكفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، أما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبي ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه أن يقوم بصفة دائمة بإعادة ملء الأفران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنافخ غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قربة أو جلد ماعز ، ربط بأحد طرفيها خرطوم من الطين المحروق مفتوح على شكل فتحة حقيبة مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده أن يحرك منفاخين فى آن واحد ، إذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية أو السدادة ويجرهما اليه (مما يفتح ويبسط الجراب) ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغط جزئى الاسطوانة ، كلا منهما

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالأرض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الأحمر المطلوب للبناء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة النيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القربة التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الأرض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتنون من الشرارات (المتطايرة) بواسطة حاجز أو متكأ صغير يسيطر من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عميان بؤساء تغطيهم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم أكثر من ٤ الى ٥ مدينى أى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتيها .

وعندما يصبح الانصهار كاملا ، وهو ما يتم التأكد منه بواسطة قضيب من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والمزج ، يجذب أحد العمال البوتقة ، ممسكا إياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملفطا مسطحا ، ليحملها الى الصاهر أو السباك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه أمام منضدة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السباك البوتقة فوق الرماد الساخنة ، على حافة اثناء مخارى (برنية) ، أصطفت بها قوالب السبك المزودة بيد ، والمماثلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى أن تدلك قبل ذلك بقليل من الشمع أو الزيت ، ويأخذ قالب السبابة باليد اليسرى ويمسك باليمنى الملقط أو الكماشة ويميل البوتقة ، ثم يملا على التوالى كل أنقوالب .

ولا يتجاوز سمك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٣٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الانصهار ، يحمل رئيس المصنع (الأسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كفرق وزن أو تالف) ما يعادل ١٦/١٠٠ مقابل الرواسب أو الجذذات ، وهى أكبر حجما بكثير من تلك التى تخلفها عندنا العملات البرونزية ، وإن كان علينا أن نلاحظ أن ثلثي الخامة المعطاة الى السباك كانت هى شكل جذذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد أن تاكسد بشده ، قد تراكمت عليه مواد دهنية وكربونية بسبب من كثرة مائداولتها الأيدى ، وهى كلها ظروف تزيد بشكل محسوس من حجم الفضلات المتخلفة من الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع ليسلم قط ومن أول مرة الكمية المحددة من السبائك التى عليه أن يسلمها ، وكان الاندنى يحمل هذا العجز مع باقى

العهد على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الأسطى مصنع ، ويغسل الرماد والكناسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهذا الأمر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الغسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل الملمم (**) عن الطين والرماد بواسطة عمليات غسيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السباك هذا الملمم فى آنية زجاجية صغيرة ، مخروطية الشكل ، ذات رقبة طويلة ، أو فى نوع من المطرات (**) mairas, يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هذه المطرات فى نوع من المواعد أو الأفران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الأنابيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنية زجاجية أخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعند المساء يشعل العامل الفحم تاركا عملية البخر أو التقطير تتم اثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معدنية محببة لها شكل الأسفنج ومظهر النحاس لكنها تحتوى على فضة ، وعندئذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى أجزاء متساوية على بوتقات ، فإذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الكمية التى عليه ان يقدم الحساب عنها الى الأندى ، يعفى العامل من العجز (السابق تسجيله) أما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فقد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا، ولكنه ملزم ، اذا ما حصل على ما يقل من تعويض هذا العجز بأن يشتري فى بداية الأسبوع التالى وان يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحد الكثير من المزايا ، مثال ذلك أننا نستخدم هنا عددا أقل من السواعد، كما أننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا أقل ، ونحصل بسهولة أكبر ، وبشكل أكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وتترسب لدينا فضلات أقل مما لو كنا

(*) الزئبق وقد امتزج بمعدن أو بمعادن أخرى (المترجم) .
(**) مطيرة أى اناء زجاجى طويل العنق مما يستعمله الكيميائيون ،
وأصلها العربى مطرة بمعنى قرية . (المترجم) .

قد أجرينا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فإننا لن نكون عرضة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنا أو لأن « تندلق » فمضتنا في الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فإن البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغي صهرها ، فإنه لأمر صعب وباهظ التكاليف، حتى في فرنسا . ان نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلما تستخدم هذه الا في باريس ، كما أن عادة الصهر في بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم في غالبية دور سك النقود في فرنسا وربما في أوربا كلها ، وباختصار، فإنه يبدو لنا، في الحالة الأخيرة ، أن من الأفضل أن تتم عمليات الصهر في الأفران ذات المنافع، وقد أبدلنا هذه في عام ١٨١٨ ، في دار سك النقود في لاروشيل La Rochelle ، التي عهد إلينا بإدارتها بأمران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا في نفقات الإنشاء ، واقتصادا طفيفا في الوقت المطلوب لعملية الصهر بالإضافة الى توفير مايقرب من النصف في استهلاك الفحم .

رابعاً : مشاغل الحدادة أو الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق أو الحدادة .

ولا تتطلب الفضة أو البرونز من الصنف العالي درجة حرارة كبيرة كي يتم طرقها ، اذ تكفي حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور أو حدادة حتى تكتسب السبيكة اللون الأحمر الكرزى* ، ويمسكها احد العمال بملقط مسطح لطرقها ، يعاونه في ذلك واحد أو اثنان آخران من العمال، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسطحة ، اما فوق سندان صغير حوافه مثلثة واما فوق سندان مسطح ، وهو نفس مانحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سندان مسطح بمطارق ذات

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التي نستخدمها عادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .
(*) نسبة الى ثمرة الكرز أو الكريز .

راسين ، مع الطرق عليها احيانا بالجزء المديب من المطرقة و احيانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما ان العمال جد متمرسين عليه ، فهم بضربون ثلاثتهم ، (معددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ، وبايقاع بالغ التمييز ، حتى ان المرء عندما يراهم لأول مرة ، لا يستطيع ان يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

اما السبيكة التي يطرقونها في البداية على شكل مربع ، ثم في شكل سهم دائري مع الحرص على جعل اطرافها اقل سمكا لكي تمر بعملية السحب ، ويصبح شكلها اقرب الى المثلث مع المضي في انتقاص ثخانة سمكه ، وتكتسب السبيكة قدرا اكبر من اللينة والمرونة والتأيلية للسحب ، فاذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا في هذه الحالة ، لانها ستكون عندئذ اكثر قابلية للانكسار .

خامسا : تشغيل السحب

يضع المداد (٦) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع في الاسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشيء ، بل ان سطحها كذلك يعاني من عدم الاستواء ، ويتناسق سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، او يزيل سقايتها (**) لكي يثقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين في احداث ثقبه وهو يقوم بتنفيذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها اكثر فاكثرا ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات اسماك مختلفة ، او بواسطة مثقاب واحد ، يخففه او يحميه في كل مرة (يحدث فيها ثقبا) ويواصل العامل احداث ثقبه هنا وهناك بقدر ما يمكن صفيحة الصلب ان تتسع له من ثقوب .

(٦) بشدة على الدال الاولى والجمع مداين ، من الفعل مد بمعنى سحب او مط .

(**) تعبير فني خاص بالفولاذ والصلب ، ويشير الى عملية تتم بتسخين المعدن ثم تبريده فجأة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تغوص فى الأرض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف السبيكة التى تحولت الآن الى قضيب معدنى رقق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روافع بالغة القصر يمسك بها مايشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الاخرى بحبل يلتف حول خنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروافع المتشابكة ، تبعد كل منها عن الاخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احدها عن الاخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة أعدت فى قمة قطعتين من الخشب المتين ، تغوصان فى الأرض .

ويضغط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجة هائلة ، مما يجعل اسنانها تعض بشدة على القضيب المعدنى (الناتج عن طرق السبيكة) والذى يدفعه العمال ليمرروه قسرا ، بينما هو يستطيل (اى يسحب) من خلال ثقوب لوحة السحب .

وحيث لاتباع تضائل حجم هذه الثقوب نسقا منتظما ؛ وحيث تعاني الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل جُشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول) ، وحيث ان ذراعى الرافعة قصيرتان لحد بالغ ، وحيث لا يكون المزاج فى معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الاحيان صلبا قابلا للكسر ، فلا بد من بذل جهود هائلة لسحبه ، وفى العادة يعمل الرجال الموكلون بادارة (بلف) الخنزيرة — وهم يختارون من بين اشد الرجال قوة وامتنهم بنية — وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون مى ،نجازه بأيديهم واقدامهم ، وتتم أعمال هذه المصانع ، كما تتم أعمال غالبية المصانع الأخرى وسط ضجيج نوع من الصياح أو الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند إجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تحمية هذه القضبان مرة أخرى لكى يصبح المعدن اكثر مرونة وأقل قابلية للكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تفصل بينها قطع صغيرة من الفحم توقد عند حلول المساء ، ويقوم صببية المشغل ، وهم مزودون بمسا يسبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ليتآكل خلال الليل .

ويحرص الصببية كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقب السحب ، وعلى كس المشغل . وهؤلاء الصببية هم فى غالبية الأحوال أبناء العمال أنفسهم ، ويحصلون على جعل متواضع يستخدمه أهلهم فى اعاشتهم ، وهم يتعاملون منذ نعومة أظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصانع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الأخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الأطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتحمية تتم فى مشغلين بنسبة فاقد يبلغ ٥٠٪ (أى ٥/١٠٠) .

(٧) لابد ان عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النساء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هى السبب فى ان أصبح الرجال فيما بينهم أقل حياء واحتشاما ، وفى أنهم ينظرون دونها دهشة الى نفر منهم ، فقراء أو دراويش ، بمضون عراة فى الشوارع ، وفى أننسا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم ، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الأوربيات وهن يخرجن مسافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتحدثن مع الرجال ، وان يشغن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة لاولى التى راودت هؤلاء العمال هى أن ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .

سادسا : مشغل الترقيق

عندما يتم انقاص قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يعهد بها الى الرقاق (٨) ويقوم هذا الرقاق بتقطيعها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضعها فى فرن يحمى بالخشب الجاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائرى ، وله خمس أو ست فوهات ، وعلى مقربة من كل فوهة يقام سندان أو كتلة من الصلب ، لها سطح دائرى ومصقول .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الاسلاك (أو القضبان) بواسطة كماشة أو ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق أو تسطيح هذا السلك المعدنى بكل طوله بواسطة مطرقة ذات رأسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع طرقتها واحدا فوق الآخر ، ومع امساكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند لقطة التقائهما ، ومرة أخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الاسلاك أو القضبان المعدنية قد رقت بالتدرج الكافى عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد اكتسبت عرضا يبلغ نحو ٢ سم، يقوم صببة المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل الثنيات أو المفاصل كل منها فى الأخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة وبرطبها بالزيت فى معظم الاحوال كى لا تتأكسد أو تحترق أو تلتحم ببعضها البعض، ثم يجففها فى الفرن ، ثم يضعها على السندان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص فى بعض الاحيان على ان يوقفها ليطرقها ، وهى على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الحافة .

(٨) أى الذى يرقق المعدن والجمع رقائق .

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنية للغاية ، ويظلون على الدوام منهمكين في أداء أكثر الأعمال صعوبة ، حيث تنهمر جداول من العرق من أجسادهم المغطاة ، ويذكرك مشهد هذا المشتعل (٩) المعتم ، الشبيه بكهف أو بمغارة ، تملؤها سحب الدخان ، والذي يطن فيه ضجيج المطارق بايقاعها الثقيل وصداها ، مع صيحات الطارقين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار أفرانهم ، يذكر بشكل تام كهف سيكلوبيس (١٠) .

أما الرقائق التي تنتج عن عملية الترقيق هذه ، فكثيرة العيوب ، فهي غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند أطرافها ، كما أنها مهترئة عند الحواف ، وهي في معظم الأحيان متكسرة وملينة بالثقوب . وهذا هو السبب في أنه توجد عند مرحلة القطع أو القص كمية هائلة من الجذازات أو القراضات ، تعود مرة أخرى إلى الصهر ، وتخرج « أقراص » النقود (أو التي ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متأكسدة ، ولا بد أن يزال جزء من سطحها ليتم جلوها أو تبييضها .

كان الأمر يقتضى منا أن نستخدم في أعداد هذه الرقائق آلة تصفيح تبني بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من أهل البلاد ، لم يكونوا مهيين لإنجازها .

ولم تكن نسبة التالف المسموح بها في مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠ (٢.٥ ٪) أى الربع في كل ألف .

(٩) يضم المصنع كورين لكل منهما ستة سنديانات .
(١٠) سيكلوبيس جن خرافي ، له عين واحدة إلى وسط جبهته ، كان يطرق في اتنا ، وهو بركان يقع إلى الشمال الشرقي من صقلية ، صواعق جوبيتر بأمر من فولكان Vulcan ، والآخر هو إله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا نسائه الخلقه ، فألقته به أمه من فوق جبال الأولب فسقط في جزيرة ليهينوس ، وكان يهرج لهذا السبب ، وقد أقيم تحت اتنا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سابعاً : مشغل التقطيع أو القص

بعد أن توزن الصفائح أو الرقائق وتفحص ليتم التأكد من أن لها سهكا مناسباً ، تسلم إلى شيخ مصنع القص أو التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص أو القطع من لولب ثبت في الطرف الأدنى منه مجوب (※) أو مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، قاعدته المسقية بالصلب رهيقة وقاطعة . ويدخل هذا المكبس في جزء يسمى منظار أو نظارة ، أحدث به ثقب دائري يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما أن حوافه هو الآخر رهيقة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرصاص ، وهو راحة بذراع واحدة تستخدم في تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة أو الورقة المعدنية فوق المنظار ، ويبيده اليمنى ينزل المكبس الذي ينتزع الشريحة أو القطعة المعدنية التي نسبها نحن في دور سك النقود عندنا قرص laon والتي تسقط من خلال مائدة مثقوبة أعدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة أو قفص معدة لاستقبالها — في الوقت نفسه الذي يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما أن العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده أن يقص أو يقطع مايزيد على ٢٠ ألف مدينى في اليوم الواحد .

وتتركز عيوب آلات القص هذه في أن اللولب مخروطي الشكل بدلا من أن يكون له شكل الاسطوانة الكاملة ، مما يؤدي لحدوث شيء من الخلل أو مما يجعل الحجم الذي يقطع المجوب يتفاوت بين قطع وأخرى ، وهناك عيب آخر هو أن المجوب ، بدلا من أن يدور وفق أصول وحسابات محكمة ، وبدلا من ألا تكون له أية حركة غير الصعود والهبوط ، يرتبط

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص أو التقطيع اسم دوغرمة ، من الكلمة التركية دوغريق أو طوغرامق ، ومعناها يقطع إلى أجزاء صغيرة .

(※) المجوب أداة لانتزاع قطع المعادن أو الجلد الخ (المترجم) .

باللوب ويدور معه ، وهو أمر يؤدي الى حدوث بعض الخلل أو الاضطراب فى حركته ، وهناك عيب آخر هو أن قطر المنظار أكبر مما يلزم بالنسبة لقطر المجوب مما ينتج عنه فى معظم الأحيان أن تنطمس القطعة المعدنية أو تحدث بها نتوءات حيث هى بالغة الرقة ، مقصرة من ناحية المجوب ومحذبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهيا بالحافة الأخرى ، وهو يتفادى أن يقطع أو يقصر من الأجزاء بالغة الرقة لأكثر ما ينبغى أو الأجزاء الممزقة ، أما الجذاذات التى تبقى فتبلغ أكثر من ثلثى الصفحة ، وتعود هذه الى الصهر (أى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذى علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة أو غير التامة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد أن تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنتقى وتوزن ، تسلم الى « الجلادين » .

ثامنا : مشغل التبييض أو الجاوة (١١)

فى البداية تغلى القطع المعدنية أو الاتراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تقلبيها وتحريكها ، وهذه العملية الاولى تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الاوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ نأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الاولى بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلتمى بها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب أو صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلاوة أو التبييض بالعربية جلاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبي ، يقلبون ويمسحون ويدمكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق أن ذكرنا بأنه ينتج عن عدم كفاية (أو تطور) آلات القص ان يكون أحد وجهي قطع المدينى مقعرا ، وهو الوجه الذى يجلى أكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لقدر أكبر من الدعك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسالات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالنخالة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز أو تنقى القطع المهشمة أو تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات أو الجذاذات كثيرة بقدر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تأكسد والذى نزيله المدينيات أو المحللات يكاد يكون كله من النحاس ، فلا بد ان الدعك وحده مع ذلك يزيل هو أيضا نسبة من الفضة ، وكان يلغى بمياه الغسل ، ويستخلص قدر بالغ الضالة من المعدن والرواسب الأخرى ، أما فاقد الوزن المسموح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٥/١٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهي العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، وفى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تقليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط أو ملعقة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين أو جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود أو على الأقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا لتطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان عدد هؤلاء بالغ الضالة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الاعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتيه Conté الخلاقة أن تعيد خلق كل شيء فيها بدءا من أبسط أداة حتى أعقد آلة بعد أن كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هذا النوع قد سلب أو تحطم أثناء فتنة القاهرة ، وكانت نمطية وجهود العمال من أهل البلاد عقبة أخرى ، بل لعلها كانت أكثر العقبات استعصاء على التذليل .

وبتمحص ما كان يتم فى عملية الجلو أو التبييض ، فإن لدينا ما يدعونا لناكد أن نسبة الحمض الطليقة التى يمكن أن يحويها الدردى والشببة ، تنزع وتذيب بسبب تأثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كى تعطيها هذا المظهر من البياض الكامد (أى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغلة النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ، وقد أدى هذا المظهر الذى يأخذه البرونز ، وإن كان ينمحي عن طريق الدعك ، الى ظهور الخطأ الشائع الذى يزعم بأن هذه القطع النقدية مصنوعة من النحاس المغشى بالفضة ، فيقول سافارى Savary فى رسائله عن مصر أن قطعة المدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس المغشى بالفضة تساوى ستة لياردات .

تاسعا : مشغل السك

تسلم الاقراص المعدنية الصغيرة أو الـ Flacon التى تم اعدادها بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك .

وتتكون أدوات السك أو الرقاصات ، شأنها شأن أدوات القص ، ولكن بأحجام أكبر كثيرا ، من لولب متحرك داخل صندوق أو حلزونة من النحاس .

وثبتت فى الطرف الأدنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تغوص بسهولة داخل تجويف أعد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخر

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ٥ أكتوبر ١٧٧٧ .
(*) الليار Liard هو نقد نحاس قديم بالغ الضالة ، كان يساوى ١/٤ سو ، أما السو Sou فهو قطعة ذات ٥ سنتات (١/٢ من الفرنك)
أى أن الليار يساوى سنتيها وربع السنتيم (المترجم) .

وضع رقاص مزود براسين من الرصاص ، وتثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة اركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شاب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فيأخذ من هذه النقطع حفنة بيده اليمنى ، ويسريها من بين سبائته وابهامه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة ابهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحدى يديه ، وهو يرتب القطع التى وضعت فى اسفل .

اما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى ان الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الاحيان الى السكة العلوية، وحتى ان الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنظمة، واثقا من نفسه ، دون ان يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط ان قطعة ما قد ضربت مرتين او ان الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحشرت اصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القص، اى ان اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من ان يكون اسطوانيا كاملا ، وان السكة تدور مع اللولب بدلا من ان تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج عن ذلك ان السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الاخرى ، بحيث انه يندر ان يتوافق النقشان كما يندر ان يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، اما حركة الهتل او اللف اى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو او امالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالاضافة الى ثلثة سمك الصفيحة او الورقة المعدنية سببا فى ان تتوهم الاجزاء النائية فى احد الوجهين بدفع المعدن فى الاجزاء المجوفة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها محوطة او متقطعة او متآكلة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

او مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدموغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تبقى لديه اية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى اثناء هذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد أن توزن على هذا النحو الى العداد او الصراف (١٢) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم يأخذ منها ، كيفما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة لوف ، ويزنها .

لهذا تبين أن كل الالوف تزن وزنا اكبر مما هو محدد لها (اى للآلاف منها) ، او اذا جاء وزنها اقل مما كان ينبغي ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق أن يجعل الصفائح اكثر رقة او اكثر سمكا بنحو طفيف (حسب الاحوال) ، ثم ينتظر انتاج (الطرحه) الثانية ليم خلط نتائجها مع الطرحه الاولى .

لهذا اعطى هذا الخليط نحو ٧٣ درهما بالتقريب (اى نحو ٢٢٥ جراما) عن كل ألف مدينى يبدأ العدادون فى العد .

وقبل ذلك، يكون شيخ هؤلاء قد اعد اقماعا ورقية ، يصنع الواحد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هذه العملات ، ويعد الصرافون او العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجردى للتفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطع المعيبة ،

(١٢) من المفهوم أن الصراف هو الشخص الذى يغير ويراجع او يراقب النقود ؛ أما العداد فهو ما نقول نحن عنه بلغتنا Compteur (والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصرف اقتضاه النقل الى العربية) .

ثم يسلمون القطع بعد عدها على هذا النحو بواقع ٥٠٠ قطعة (فى الدفعة) ، فإذا لم يتجاوز وزنها ١/٣ ٣٦ درهما فإنه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف هذه ليضعها فى قمع واحد ، ينفله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فإذا كانت بعض انصاف الالوف هذه اكبر « وزنا » مما ينبغى بنحو طفيف ، وكانت الانصاف الأخرى اقل (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، يقوم شيخ العدادين بخلط ٥٠٠ قطعة من النوع الاول بخمسمائة قطعة مدينى أخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات أو التوازنات الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختلافات طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الأتباع ، وتوزن معا ، ويخصم من هذا الوزن الاجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل دقيق الوزن نفسه الذى كان قد أعطى لهم .

وتطرح الأتباع ذات الالف مدينى ، وهى على هذه الحال ، للتداول .

فإذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هذه الأتباع سدادا لثمن شىء أو وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف أو العداد مدونة فوق القمع فإن متلقيه لا يعده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الأحيان يكتفى بوزنه .

وفيما مضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يستبعدا العدادون ، تلك القطع التى تكون اقلها عيوباً ، مهما تكن اقل من الوزن المقرر بشكل ملحوظ ، أو مهلهلة ، أو مجلوة بشكل ردىء ، أو حتى مقنعة ، شريطة ان تظهر عليها بعض من النقوش ، كما تستخدم فى سداد أجور العمال ، وتعد اعترضا ، من جانبنا على هذه السوءة التى تؤدى فى النهاية الى ان تطرح فى التداول كمية لا بأس بها من نقود معيبة أو بالغة الرداءة .

الفصل الثانى

صنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى

أولا : المزاج والصهر.

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو أن الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من أن تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة أو الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط أو كلابة قوية ومتينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكىء الى حمالة أو مسند من الحديد ، يقترب منها طرف الرافعتين (ذراعى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكك بإحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . أما الفكك فهما كتلتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها أخدود ينبغى أن يستخدم قالباً لصفيحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فإن الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

فقد كان لدى السباك صندوق أو صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تمتلئ برمل خاص يستخدم فى عملية القوالب (أى صب الفضة المصهورة فى قوالب) .

(١) هذه الأداة قريبة الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لى تصب فيها الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يغرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتنته ، ثانه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى اعددها على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة ، ويسمى جاهدا للحيلولة دون أن يتشكل فى الجزء العلوى قمما يكون عليه أن يكسرها أو يصهرها مرة أخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الأربعين مدينى ، أما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتأكسد بعض الشيء عند سطحها بفعل ملامستها للرمال وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمال مشبعة بها ، وحيث كان من المحتمل أن يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو أمر سوف يؤدي فجأة الى اعطاب أو إتلاف آلات التصفيح ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصفيح

(عملية تحويل القوالب الى صفائح)

كانت أسطوانتا ، أو لفافتا هذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل إطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . أما الجزء العلوى من المخدات أو الوسادات ، وهو أيضا من النحاس ، فكان

(٢) كنا قد أنجزنا على يد العمال من أهل البلاد ، وهم عارون من اية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وقد صهرت — بعد ذلك — أجسام الرقاص الكبير وآلة التصفيح وآلات القص أو القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى المدفعية .

مُتحركا ، لكى يصبح بالامكان ان نقرب الاسطوانتين قليلا او كثيرا عن طريق ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الاسطوانة العلوى مزودا بمطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هذه العجلة بفعل رافعة تمر فى محورها الراسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقدر كاف كى تستطيع الثيران ان تدور خارج الاسطوانتين .

وبتمرير كل الصفائح (اى القوالب التى ستتحول الى صفائح او رقائق) بين الاسطوانتين لثلاث مرات او اربع على الاكثر ، مع التقريب بين الاسطوانتين على التتابع عددا مائلا من المرات ، تنقل الصفائح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتمريرها فى شق او مزلق تم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار او القالب * ، وحيث كانت الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى ان تكون عليه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدعو لاعادة تحميلتها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعد تمريرها بآلة التصفيح الخاصة بالتشذيب او الترفيق .

ثالثا : آلة القص او القطع

لم يكن غرض الصفيحة ليتسع الا لقص او قطع قطعة نقدية واحدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبي بنفس الشكل الذى لالات قص او قطع المدينى فيما عدا ان هذه اقوى ، وغبما عدا ان الرافعة او الرقاص كان له راسان مزودان بالرصاص .

* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calibre وهى كلمة من اصل عربى وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعاً : عملية الضبط *

كانت قطع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان (المعنيون) حريصين على إبقاء هذه القطع بصفة عامة فى وزن أعلى من المطلوب بنحو طفيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هناك بعض النتوءات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث فى فرنسا ، فى بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هذه (٢) برغم أن الخامة كانت ولا بد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التى نستخدمها فى صنع عملاتنا . وهكذا نراهم (فى مصر) يتلادون او يوفزون عملية معاودة التحمية اصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النتوءات ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامساً : عملية الجلوة او التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، فى محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميمها فى الفرن ، ثم يقذف عليها بمسحوقى ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

* ajnstage ويسمى العامل 'ajusteur' ، ويسمى بلغة اهل الصنعة المعايير، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رايت استخدامه هنا لكى لا يختلط المعنى بعملية قياس العيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها فى مختلف دور سك النقود فى فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار (فيما مضى) فى دار سك النقود فى لاروشيل ، وقد اقنعنا التجربة ان بالامكان استبعادها دون حدوث أية اضرار .

ياخذ السطح مظهرا فضيا ، كما سبق ان قلنا عند حديننا عن عملية
الجلوة التى تمر بها قطع المدينى .

سادسا : عملية السك أو النقش

تسك هذه العملات بواسطة رقاصن قوى ، بنى على نفس الأسس
التى نهضت عليها الرقاصات أو الروافع التى تستخدم فى صنع الذهب
أو قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

أولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توفيره عن طريق اليهود ، يسلم كقاعدة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالقياس المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الافراد ، فلم يكونوا لبؤروا قطعا ما من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانه ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معبر الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تبارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الاجسام الغريبة ، ويحتال لان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الاقل ، وان بنقى من الشوائب لكي تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لدنة ورنة قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، اعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التالف او الفاقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب الى ٢٨/١٠٠٠ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تالف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة ٤/١٠٠٠ .

(٤) كانت نسبة الفقد او التالف المسموح بها عند صهر الذهب تصل

وقد أعطت تجارب تعير عديدة أجريت فى دار سك النقود بباريس،
تمت على يد السيدين شيفيور . Chévillet وشوديه Chaudet
المعيرين ، وفى حضور السيدين دارسيه Darcé المفتش وبريان
Bréant المراجع ، أعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبية

واحدة من اصدار القاهرة : ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ وعن قطعة
أخرى ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ولا يمكن أن نرجع هذه الاختلافات
التي لا تقدمها فى معظم الأحيان ، عمليات فحص أو تعير تجرى على قطعة
نقد واحدة ، إلا الى عملية الصهر غير الدقيقة أو المعيبة لتراب الذهب الذى
كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التى يتصل الأمر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشغول أو الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ،
وتكسبه عملية المزج هذه لونا شاحبا ، أصفر شفافا ، يضرب الى خضرة
خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، أو النحاس المزوج بالزنك .

مثل هذا الاسلوب (فى المزج) ظل متبعاً فى فرنسا حتى فترة
لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات فى انجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد جذبت أوربا أن تمزج الذهب بالنحاس لانه أرخص
ثمنا ، ولأن المزيج الناتج عنهما معا يكون أكثر صلابة ، وأكثر قابلية لان
يعطى سطحا أكثر استواء وأكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الأحمر الذى يعطيه
النحاس للذهب أكثر نضارة وأكثر جذبا للعين عن هذا اللون الشاحب ،
المائل للخضرة الذى تضيفه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فتلك على الأقل
هى قوة العادة التى تجعل أهل البلاد لا يظنون أن لويساتنا هى عملات
ذهبية ، أو انها جيدة المزج ، بسبب من لونها الأحمر ، وهو أمر
كان يكسبها نوعا من عدم الثقة (فى نظرهم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ، نراهم
يجدون فى البحث ، بأساليب مختلفة ، لاكساب المعدن بريقا أكبر ،
وأصفرارا أشد واقرب الى اللون الأحمر ، هو من خواص الذهب الخالص،
وستتناول هذه الأساليب عند حديثنا عن عملية الصقل أو الجلوة .

ثالثا : عملية التعمير (قياس العيار)

لكى يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار سك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار $16 \frac{24}{22}$ (٦٩٨ من الالف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها (٥) درهما ونصف الدرهم ($118 \frac{1}{1000}$ درايم) من الذهب ، اى مايعادل الوزن الذى يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعة درايم ($12 \frac{216}{1000}$ جراما) من فضة القروش الاسبانية فى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠٦ الى ٩١٠ (من الف) .

وهذه العملية ، هى تلك التى تشير اليها فى فرنسا باسم inquartation لان الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرسون ، كما هو الحال فى فرنسا ، على تمرير هذا المزيج اولا فى البوتقة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عند قياس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضة عن المعادن الأخرى التى قد تكون ممزجة بها .

وبعد ان يزن المعير ، بأكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعييره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضعهما فى قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها فى فرن كور دائرى الشكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعير مسحوق البورق أو بورات

(٥) كانوا يكتفون قيل مجيئنا بأن يأخذوا كيفما اتفق قليلا من الذهب من أحد طرفى السبيكة مما قد يؤدى الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتمل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الخامة قد صهرت بشكل جيد أو سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من المناقيح السماه المنقأخ ذو القرية ، ولكنه بدلا من أن يوضع بشكل أفقى " يوضع رأسيا " وله ولكن بجسم أصغر ، الشكل نفسه الذى لقوانيننا المصنوعة من ورق متغصن .

(م ١٦ — وصف مصر)

الصودا كمدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغير من الحديد حتى يأتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح او ترقق فوق ركامة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصاغة) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد ان يقص على هذا النحو فى مطرية (**) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج ابيض ، ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خمور قبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق محم مشتعل فى برمة او برنية صغيرة (**) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الغلى حتى

(٨) اذ كان من الممكن ان تلتحم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نأمر بامسك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(**) اناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قرية (المترجم) .

(٩) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجداول من سعف النخيل او الطحلب البحرى .

(**) اناء خزفى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المناخير اليدوية ، وبدلا من هذه الاداة المكلفة لا يستخدمون لتاجيج النار او لاشعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش او من سعف النخيل تسهى مقشة (والكلمة الاخيرة واردة فى الاصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف — الدولة الحديثة .

لا تظل هناك فقاومات حول الذهب وهو الأمر الذى يتأكد منه ، بحسب حجة للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدا ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد أن يتم انفصاله من الفضة ، التى تكون قد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مترسبا فى قاع المطرية على شكل ذرات ذات لون أرجوانى قاتم . ويصفى المعير حمض النيتريك بعد أن يهدأ ويصبح رائقا للغاية ، ولكى يستخلص كل ما فى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكى يفصل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق فنجان من البورسلين ملئ بالمياه الرائقة (١١) .

أما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجأة عند احتكاكه بالهواء البارد ، ليتشكل فراغ فى داخل الاناء ، يصعد فيه الماء قدر تكثف البخار ، ويفصل المعير ، بهزه المطرية ، التى تبقى على الدوام رقبته مغمورة فى الماء ، ذرات الذهب ، لتتزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعير الماء ليهدا ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ النقاء ، أما ذرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون أرجوانى قاتم فهى قليلة التأثير بالأوكسيجين حتى أنه بسحقها قليلا بمدقة من العقيق أو الشب فان الجزء الأكبر منها يستعيز بريته من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وان كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نزلها ذهبيا مذابا ، ليست سوى ذرات من الذهب ، سوف تتلقت دون أدنى التحام اذا تضر الماء .

أما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن أن تظل عالقة به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب فى بوتقة صغيرة من الحجر الرملى ، وينزل المعير من الطبق ، فى هذه البوتقة ، ذرات الذهب عن آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقة ، يضيف (الى البوتقة) مسحوق البورق (أو البوراكس) الذى ينبغى استخدامه كمدر .

(١١) كذلك ماتهم لا يعرفون فى مصر المياه المتطرة .

ويشكل الذهب المصهور في هذا المدر الذى تحول الى سائل ، بقعة أو نقطة تبرد على الفور ، بمجرد أن تسحب البوتقة ، وقبل أن يتحول البوراكس عن حالة السيولة التى هو الآن عليها .

ويصب المعير كل هذا في الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على زرار دائرى ، نقى وكامد عند سطحه ، خالياً بعض الشيء ، ولا يضمسوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التى يمكن أن تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فإنه يكاد يكون مستحيلاً إلا بزيل حمض النيتريك ، والماء وبورات الصودا بعضاً من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالمدقة ، وبالأنية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فإن الطريقة التى انتهينا من وضعها لا يمكنها أن تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقة اللتين تقدمهما الوسيلة التى نتبعها نحن في فرنسا .

فبعد أن ننتهى نحن من إجراء عمليتي « التفضيض » (inquiry) والتصفية نحول المزيج من الذهب أو الفضة ، الى ورقة ضيقة ورقيقة ، عن طريق تمريره بألة التصفيح ، ثم تطوى هذه الورقة لتلف حول نفسها بشكل لا تكون الطيات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة في هذه العملية ، بدرجة من التركيز أقل مما تكون عليه في هذه العملية في مصر ، بإذابة الفضة دون أن تهدم تلاحم جزيئات الذهب التى تظل متجمعة في شكل ورقة مطوية ، تجف وتسخن بشدة داخل بوتقة . وعندئذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الأكسدة التى علفت بها ، وتحفظ ورقة الذهب التى نسميها ثمعا (أو قرطاسا) بقوام متماسك ويمكنها أن تبسط دون أن تكون بحاجة لى تصهر قبل ذلك .

ولو أننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لكأنت قد فصلت جزيئات الذهب (بمعنى أنها أفقدت تماسكها) ولحولتها الى ذرات متأكسدة

(*) وهى عملية تتم بأن يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بنحو لطيف ، وفى هذه الحالة لن يتيسر لنا الحصول على جمع ، ونصبح بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا ان نهر بهراحل أخرى كما هو الحال فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بأن نحول المعدن الى شرائح او صفائح بالغة الرقة ان ننقل الذهب من مصر فى شكل انصاع وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة ان نضيف كمية بعينها من حمض النيتريك ، اشد تركيزا ، بعد ان نكون قد صفينا مياه النار التى حلت انفضة والنحاس الملتصمين (او الممزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب من آخر ذرات المزاج او المعدن المضاف .

ويقوم معير (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود بنفسه باعداد ماء النار اللازمة له ، وذلك بتقطير الشببة (سلفات الألمنيوم) والنيترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض السلفور المتحد بأوكسيد الألومنيوم — ذلك ان له مع البوتاس الفة اكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ، ليشكل ملحا محايدا مع البوتاس ، أما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى او فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى نسبها فى فرنسا خمسية quine ، التى نثبت عليها قمة زجاجية لها رقبة وفتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القمة برقة جهاز التقطير بواسطة طين صلصالى ، أما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبة زجاجية او بالونة من الزجاج الأبيض ، مغمورة فى الماء .

وكان هذا المعير مسيحيا ارمينيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقل اليه عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره علما عميقا وفنا عجيبا ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين رأى الشبان الفرنسيين الملتحقين بإدارة النقود ، والذين لم يرنوا قط عن آبائهم هذا التراث من الأسرار الملعزة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرفة لهم ، يسمون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة تياس عبار الذهب،

وئذ تضاعفت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن ان تعد بطرق أخرى عديدة غير تلك التى يعرفها ، وذلك على سبيل المثال بأن نقطر حمض الكبريتيك اما مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد أجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط اننا قد توصلنا الى النتيجة نفسها التى يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما أجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ما نتجح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التحسينات تسدر ما كان ممكننا لنا ، وذلك باستبعاد الوثود ، وبتلطخ الانابيب بدقة ، وبتكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقد كان من قبل يترك جزءا منه فيتطاير من تلقاء نفسه .

رابعا : الصداة او الطرق

عندما تصبح السبيكة فى عيارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل بأشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكريز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضبانا مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتالف او فائد قدره ١/٢٥ الى ربع الواحد فى كل الف .

خامسا : عملية او مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد او سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع المدينى، وكان يكفى ان تمرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعا باداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه (فى كل الاسياخ) ويبلغ نحو خمسة او ستة ملليمترات .

(١٢) يسمى العامل الذى يقوم بسحب او مد الذهب ؛ بمداد ،

أما نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد فى الألف .

سادسا : عملية أو مشغل القطع أو القص

تجزأ قضبان أو أسياخ الذهب التى تخرج من عملية السحب وهى على شكل أسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة الى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٢) .

ويقوم عامل بتمرير القضيب الذهبى فى ثقب تم احداثه فى دعامة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفها بقطعة من الحديد تستخدم كمنظم أو ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل ازميلا ، مقعرة سنه ، بقطع القضيب الذهبى بالطرق بمطرقة فوق راس الازميل ، وقريبا بقدر الامكان من دعامة الصلب .

وفى هذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التى يسمح بها فى العمليات أو المراحل الأخرى .

سابعاً : عملية التسطيع أو الترصيع

تتسطح أو تترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكتته غير مدموغة .

وهناك عامل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهى واقفة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص، فيتم ترصيع الأسطوانة بضربة واحدة .

(١٣) يسمى العامل الذى يقوم بقطع أو تجزئة القضبان الذهبية الى أسطوانات بالقطاع (بشدة على الحاء) أى الشخص الذى يقوم بالقطع .
(١٤) يسمى العامل الذى يسطح أو يرصع : الرصاع (بشدة على الصاد) .

وهذه الضغطة القوية والسريعة ، والتي ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التي لا يمكن انفسان ان يضمها في كف يده على الفور دون ان تحترق أصابعه ، تحدث في بعض الأحيان تمزقا في حواف القطعة ، وان كان لا ينظر الى هذا العيب او الخلل باعتباره دافعا لرفض العملات التي تأثرت به ليستوجب الامر بالتالي اعادة صهرها .

ويسمح في هذه العملية بنسبة فاقد او تالف قدرها ٧٥/١٠٠٠٠٠ اي ثلاثة ارباع الواحد في كل الف .

ثامنا : عملية ضبط الوزن *

يوزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحدة فواحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض او مقص ، محاولا جهده ان يعطى لكل واحدة منها ، وبأكبر قدر من استقامته ، الوزن الذي لابد ان يكون لها ، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والفاقد المسموح بها في هذه العملية ٥/١٠٠٠٠٠ اي نصف الواحد في الالف .

تاسعا : عملية الترقيق

لا تكون القطع حتى هذه المرحلة ، وبعد ان تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرققة او مسطحة بالقدر الكافي ، فضلا عن ذلك فانها لم تصبح بعد ، على الاطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحدة القطر ، فنعطى ، وهي على هذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرققونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق شاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الرأس .

* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هي التعبير ويسمى العامل هنا المعايير لكنني آثرت ترجمتها على هذا النحو لانه اكثر مطابقة للمعنى المقصود من جهة ولكي لا يختلط المعنى على القارئ بمعنى قياس عيار الذهب . (المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذي يتوهم بعملية الترقيق : منكيس .

وعن طريق هذه العملية ، يتوصل العمال الى اكتساب العملات
سمكا متناسقا ، والى جعلها أكثر رقة واستدارة بقدر الامكان .

وتماثل نسبة التالف او الفاقد المسموح بها فى هذه العملية تلك
النسبة المسموح بها فى العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (او بالاحرى قرص العملة لانها لم تضرب بعد)
التي يراد وضع اطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب ،
لهما قطر أصغر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجاوز
حافة هذا القرص المعدنى والذى سيتلقى الدمغ فيما بعد حواف اللوحتين
اللتين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجى ،
بقمة مدببة على هيئة محور او قتلب ليندخل هذان المحوران ، كلاهما فى
واحدة من ذراعى الملقط ، مزود بزنبرك .

وعندئذ يقوم العامل بدرجعة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل
حز او الحدود محفور فى الصلب ، وحيث ان الاحتكاك قطعنى الصلب لا يتم
خارجيا الا عند نقطة تلامس القضيبين اللامعين او المصقولين على نحو جيد
والمشحمين بالزيت جيدا مع طرفى (او ذراعى) الملقط ، فى حين ان الاحتكاك
لا يحدث داخليا ، بكل اتساعهما ووسطهما المحرز على شكل مبرد فوق
الوجهين الكامدين (غير اللامعين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فان
هذه القطعة الذهبية وكذلك لوحتى الصلب تدوران معا كما لو كانت هذه
الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزنبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومنقوشة على
نحو خفيف .

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع اطار القطع الذهبية بالعربية زنجرلى
او زنجيرلى ، وهى كلمة تركيكية انتقلت الى العربية الدارجة ، وهى
القسطنطينية يطلق هذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة التالف والماتد المسموح بها هنا فهي النسبة نفسها المسموح بها في العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجاوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الاقراص الذهبية) قبل الشروع في سكها .

ولذلك ، فهي تغلى في مخلول الشبة (سلفات الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) ، بغية انتزاع طبقة خفيفة من الاوكسيد والشحوم التى تلوث وجهيها .

وبعد هذا توضع في مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها في داخل فرن حتى تحمر .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الرقء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) ، وتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وأرجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طريق تحليل الأملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما قليل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم بإذابة الاكسيد المترسب على السطح .

ويحتمل كذلك ان تؤدي بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطائه صفارا اكثر كثافة ، واكثر قربا من لون الذهب الخالص .

(١٧) يستخدم في بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى أو مصعد (بشدة على الامين) يسمى بالعربية بالسليمانى .

وحيث يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هذه الأملاح ، فإنها تكتسب في معظم الأحيان بصيصاً من لون أحمر أرجواني .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها في عملية الجلولة الى ٢٥/١٠٠٠٠ أى ٣ ١/٢ في كل ألف ، وهي نسبة كبيرة لحد زائد .

ثاني عشر : الدمغ أو المسك

بعد ذلك يتم ضرب الاقراص الذهبية بفعل رقاص قوى لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتتمثل فيه العيوب نفسها التي تتمثل في الرقاصات المستخدمة في ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكفى عاملان قويان لإدارة او تشغيل الرقاص .

الفصل الرابع

حفر السكّات

يكاد يكون مجهولا فى الشرق ، فن الحفر على المعادن ؛ اذ ان رسم وتجسيد الاشكال من الامور التى حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن على نقش قطع المجوهرات وحفر اختام من المعدن او من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، فى كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكّات بسفة خاصة ، ولعل من العسير ان نعثّر فى مكان آخر (فى مصر) على شخص غيره يمكنه ان يقوم مقامه ، ويثرر المقريزى(١) ان عبد الله المأمون، بعد ان جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرجا واحدا ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذى يتم به حفر الاختام .

اما فى دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الافندى (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكّات التى تستخدم فى صنع العملات المختلفة .

وتعد السكة ، او قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذى ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الأقفال ، الذى يطلق عليه فى العربية اسم الساعاتى .

ويقوم الحفار بازالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخصف او ازميل الحروف والخاروف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقائها (※) بعد ذلك .

(١) ص ٣٣ من مقالته عن النقود الاسلامية، ترجمة المسيو دى ساسى .
※ تقم سكاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدها فجأة بعد ان تبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافى ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة فى وقت واحد . (المترجم) .

أما في فرنسا ، فيقوم الحفار الملحق بدار سك النقود بباريس ، وفي بعض الأحيان يقوم بذلك أشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم في مسابقة ، بتكوين وحفر النموذج أو النمط الذى ينبغى استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وإنما كذلك لكل دار سك النقود بالملكة ، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الأفضل فيما يبدو ، تشكل السكات — التوالب التى تستخدم في استنساخ أعداد لا حصر لها من النمط المختار بأكبر قدر من الدقة والإمعان .

لكن عكس ذلك هو ما يحدث في الشرق ، ففي كل مرة نستهلك أو تتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبنى فإن لكل سكة خاصيتها التى تختلف فيها مع الأخريات ويتمثل ذلك شكل الحروف وعمليات التنقيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة المزيغين بالغة اليسر ، ومما يؤدي إلى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها في صنع نماذج على أساسها ، ومع ذلك فحيث لا يوجد إلى تبصر أو نظام أو انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فإنهم لم يفكروا هناك ، كما حدث في فرنسا ، في تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التى حفرت في كل عهد ، مع أن مثل هذه السلسلة أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخي للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد في دار سك النقود بالقاهرة إلا عددا بالغ الضآلة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الأخرى (أى التى اختفت) ، عن طريق إعادة طرقتها في صنع سكات جديدة .

(٢) هناك موروث ديني يحول دون تحطيم السكة التى تحمل شعارات اسلامية والا اصيب فاعله بحالة من الياس والقنوط ، ولا بد ان ينصرف الذهن هنا الى الدراهم والدنانير ، أما الغاية من هذا الموروث أو التقليد أو المبدأ فهي منع تحريف أو صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح في البلدان المختلفة هذه الفعل أو الجريمة وقررت لها عقوبات تتفاوت في خطورتها .

وبرغم قلة مهارة الحفارين ، فإن من السهل مع ذلك أن نميز كما سبق لنا القول بعض فترات كان تطور الكتابة فيها يدل على يد أكثر مهارة وتمرسا على تشفير الأرميل ، وعلى تقدم في مجال الفنون ، وعلى عناية أكثر خصوصية في صنع النقود .

وكانت السلطات شأنها شأن النقود مستديرة الشكل ، وقد كان لها هذا الشكل منذ وقت طويل ، ومع ذلك فإن كثيرا من العملات القديمة ، عند العرب ، كما عند شعوب أخرى في أوربا ، تحمل ، مع كونها مستديرة سكة مربعة الشكل أو بالأحرى تحمل مربعة في سكتها ، يتشكل عن طريق خطوط أو عن طريق تنسيق وضع الكلمات ، وإلى هذا الشكل الذي كان للأنماط القديمة يعود اسم مربع الذي كان يطلق قديما على السكة ، والذي ظل يستخدم ، حتى في أيامنا هذه ، في التعبيرات الخاصة بفن النقود .

وعندما كان الحفار يضع نقطة في مركز السكة ليرتكز عليها ببرجله ، فقد كانت هذه النقطة ، التي لا يكلف نفسه عناء محوها ، تظل باقية في معظم الأحيان فوق القطعة ، كما يمكننا أن نرى فوق كثير من العملات المحفورة (٣) وفي بعض الأحيان تواتى الحفار نفسه فكرة أن يصنع من هذه النقطة نوعا من زخرف ، إما بجعلها أكثر وضوحا وإما بتحويلها إلى زخرف وردى أو نجمية صغيرة ، ولم نكن نحن لنشير إلى هذه النقطة هنا ، لو لم يكن المميز قد أوردنا كشيء هام أو مميز .

إما فيما يختص بالأنماط فإننا نحيل إلى ما سبق لنا أن ذكرناه في ص ١٠١ وما بعدها .

(٣) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الأشكال أرقام ٢ ، ٣ ، ٤٧ ، ٢٣ .

القسم الثالث

الادارة

اولا : الرقابة والادارة

كانت رقابة وإدارة دار سك النقود ، كأمير لا بد منه ، محط انظار ومثار اهتمام الأمراء والحكام ، حتى أن هذه الإدارة كانت تعتبر ، بخلاف أهميتها الطبيعية فرعا هاما على الدوام من فروع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، بأشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدينار والدراهم ، وإن كان الرشيد قد ارتأى أن الواجب يقتضى منه أن يعهد بالمسكوكات النقدية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الأمر واحدا من الأسباب التى أسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، إذ لم يسبق لأحد من قبله ، حسب قول المتريزى ، أن تمتع بمثل هذه الميزة .

ومنذ أن دخل المسلمون مصر ، كان أميرها الحاكم يراقب النقود المضروبة بسكة الخلفاء .

وحين أصبحت مصر مقرا لأحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، أو عهد بها الى وزيره أو الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وإن احتفظوا فى بعض الأحيان ، بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشيء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وحين احتفظ الباشوات بكل السلطة التى خلعها عليهم الباب العالى ، فقد كانت الرقابة على دار سك النقود تتم إما بواسطة مباشرة وإما بواسطة واحد من ضباطهم أو موظفيهم أو بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك فحين استطاع البكوات المماليك أن ينتزعوا السلطة من الباشا ، غير تاركين له إلا بعض مظاهر شرفية لا فاعلية لها ، فقد كان على هذا الباشا أن يتخلى عادة الى البك شيخ البلد عن إدارة دار سك النقود (م ١٧ - وصف مصر)

مقابل اتاوات ثابتة . وعندما افلت المالك كلبة من قبضة الباب العالي فقد استولوا بشكل ثام على ادارة دار سك النقود وعلى الارباح التى كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتوليه Berthollet عضوى المجمع الفرنسى وماجاللون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وقد اقتضى مرسومها الصادر فى ١٧ من ترميدور من العام السادس (١) ان نصدر الاوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين امين صندوق موكل فى الوقت نفسه بتبديل وصرف العملات طبقا للتعريفه الصادرة بشأنها (٢) .

وفيما بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، اما الحسابات التى كانت تحرر بالعربية بمعرفة الافندى الموكل بعملية الصنع وتنظم وتفحص وتراجع ثم تسلم عن طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لراجعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفه فى صفحة ١٧١ و ١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شبخ المصنع ، العمال

يورد المقریزی فی وصفه التاریخی والطبوغرافی لمصر (*) ، ان ادارة صنع النقود كانت فی الماضی (بالنسبة لعصره) من اختصاص قاضی القضاة والموظفین الذین یأتمنهم ، ولكن هذا العمل فی عصره — ای فی عصر المقریزی — لم يعد یعهد به الی مسلمین مزعومین لیسوا فی الحقیقة سوى فجار آثمین من البهود — والكلام كله للمقریزی — كانوا تحت قناع من اعتناق ظاهری للاسلام يحتفظون بكل ضلالهم وتضلیلهم .

ولابد ان يحدث ، كامر متكرر ، فی بلد تسيطر علیه الدبائنة الاسلامیة ، وحيث یحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث یضطهد ویحقر كل اتباع الملل الأخری (كذا !) ، فقد كان الأمر ينتهی بهذا الفریق من المقهورین ، الذین یلح علیهم طاموح أكبر من مجرد ارتباطهم بهم لتهم ان یعتقدوا دیانة المنتصرین والحكام ، وتوجد فی مصر ، عائلات كثيرة من اهل البلاد ومن الأجانب ، من المسیحیین أو الیهود ، قد جعلوا من انفسهم مسلمین (**) .

(*) ای فی خططه .

(**) اعل فی دراسات السادة جبرار ولانكریبه واستشف فی وصف مدبر عن النظام المالى والادارى لمصر وعن احوال الزراعة والتجارة والصناعة (انظر المجلدين الرابع والخامس من الترجمة العربیة لوصف مصر) ما یدحض هذا الافتراء من اساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان یعین فیها على الدوام غیر المسلمین ، بل ان الفلاح كان یرتجف رعبا من سطوة المباشر والصراف ، وكان لهما حق جلدده لارغامه على دفع الضرائب (انظر رحلة الی اعماق الدلتا ، تألیف دى بوا — أبیه ، المجلد الثالث من الترجمة العربیة) — لقد كان عصرا عانى فیهِ كل المصریین ، والعبدة لیست بأمر شکیة أو مظهریة لكنها تستند من الوقائع السائدة ، واذا كان صحیحا ان نتخذ الدین أو الملة اساسا لتفسیر ما كان يحدث لبعض المصریین ، فكیف یمكننا ، وعلى أى اساس ، ان نفسر القهر والظلم اللذین عانى منهما الفلاحون والحرفیون ، حیث كان المصری من هؤلاء یعیش عیشة یحسد معها العبد الرقیق الذی یباع ویشتري كما نلمس ذلك مما ذكره بهذا الخصوص شابرول ، وهو لا یقل فی هذا الصدد تجاملا عن مؤلفنا هنا ، فی دراسته عن عادات وتقالید المصریین ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربیة ، الطبعة الأولى والثانیة .

(المترجم) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الأفندي الموكل بصنع النقود ،
والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات،
وتارة اخرى تحت ادارة الممالك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .
وكان ابنه الاكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعده،
ويمسك حساباته .

وكانا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية
اجزاء المشغل (او فروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمضيان
كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، ومبسم الأرجيلة فى
فمهما ، يصدران الاوامر اللازمة بنأمة من اصبع او طرفه من عين، ويدونان
ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، اما فى فترات الراحة التى تتخلل
العمل فكانا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولان عند منتصف
النهار وليمة بالغة التفتش ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز صغيرة ،
انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات او بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفائد المسموح بها فى كل مشغل او مرحلة ،
وما ينبغى ان تعود به الف قرش اسباني تتحول الى قطع من المدينى ، او
الى قطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، او مائتة درهم من
ذهب تتحول الى قطع من عملات الزرمحوبوب ، وكذلك مصروفات الصنع
واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخامات . . كان كل
ذلك ينظم بدقة وصرامة او بشكل تقريبي او تخميني يتم حسابه مقدما
بتقديرات جزافية او عن طريق سلع تهرب الى الافندى ، لكننا عن طريق
رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض
الشيء فى نسب التالف والفائد ، وفى استخدام الخامات ، وفى الاجور
والرواتب برغم ارتفاع اسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة
الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف
التام للتجارة الخارجية .

ولعل اهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فى تحقيقها كانت تخفيض
نسب التالف والفائد التى وجدناها هائلة لاكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت
عدة مرات، سواء تم ذلك بأيدينا انفسنا ، او تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفوائد والتوائف التى يتم فى كل مرحلة أو مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان اكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الأمر يقتضى منا كما سبق القول ان نغير كل اساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان امرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون أنفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الأتراك ، فقد كان من مبادئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس مايفعله الأوربيون — ان يسعوا لأن يسنعوا عن المكينات والادوات بايدى البشر ، فى الوقت الذى يسعى الأوربيون فيه لاحتلال الآلات والادوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا ابعد من ان يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال، فمقد كانوا يعتقدون مبدا دينيا وأخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد اجبر عدد من الرجال يقدرون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بدار سك النقود يبلغ اكثر من مائتين وثمانين عاملا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، أبناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، وبحصلون فى الوقت نفسه على أجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الأجور على اختلاف انواعهم، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزنان احدهما مسيحي والآخر تركى ، يعملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ أو رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

أمين مخزن قبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الاساسية المختلفة ،

معر (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخامات الذهب ،

حدادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الادوات والمكينات
الاضخام ، ويعملون فى بعض الاحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق
ان ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسمونه الساعاتى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على
صانع الساعات) ، موكل بتحسين وصيانة المكينات والقطع الدقيقة مثل
السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات (او رتوش) او اعادة حفر
السكات او الانماط النقدية ،

بواب وخراس ليليون ،

سقاؤون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاجسادار المياه اللازمة للعمال
ولمراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت مياه آبار القلعة تميل بعض
الشيء الى الملوحة ،

كاتب قبضى يدفع كل مساء أجور العمال ويمسك سجلا بالمبالغ
المستحقة والمدفوعة لكل واحد من هؤلاء ،

واخيرا امام او واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك
النقود ، وكان الموظفون الاترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة .

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونها
ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لا يرتدى
بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ،
وهو بصفة خاصة من نسيج ازرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جميعا ، ويضطرون لاطهار
اغواهم من الداخل ، ولان يمدوا سيقانهم واذرعهم ويهزون ايديهم واقدامهم
مباعدن ما بين اصابعهم ، وبرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى العادة
خاضعين لمثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم بالغة

النذرة ، وهذا ابلغ دليل على أن التقدم الحضارى ، أكثر تحبيذا للاخلاق أكثر منه مضادا لها ، ذلك أنه يوجد أقل القليل من الأخلاقيات فى كل مكان لا يستطيع المرء فيه أن يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم اذا ما اتوا أعمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعضى من الجريد فوق الظهر أو بطن القدمين ، وكان الأمدى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العقاب ، اما عند الأوربيين ، وهم أكثر رقيا وأكثر دماثة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى أمر قيام رئيس بضرب مرعوسيه باعتباره عملا منفرا ومهيننا ، اما فى الشرق ، فالفاس هناك غيورون على ألتيان بكل مايتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا وفخارا لهم .

وكان مايقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الأقباط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيئون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعدم وجود امثلة على الجشع والحقْد أو عدم التسامح تدفع الأتراك فى بعض الاحيان ، باعتبارهم المتصرين والحكام والمتشيعين للديانة السائدة ، ينظرون لأنفسهم باعتبارهم جنسا له امتياز ، وتدفعهم كذلك الى الوحشية والنميمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ماقصه علينا احد المسيحيين العاملين فى دارسك النقود ، كان من قبل رئيسا للشغل الجلوة ، من أن مساعده ، وكان مسلها ، قد شغل مكانا بعد أن وشى به وامسك به ، مستخدما شهود زور قرروا أنه قد جدف فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال فى تناول وجباتهم ، فهم متقشفون للغاية ، وياكلون فى مصانعهم ، بل وفى اثناء ادائهم لأعمالهم .

لقد كانت ثوتهم وهمتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكانه فى العادة حاملون لا مبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لنا فى أول الأمر ، وهم فى الواقع رجال مختلفون للغاية عن أولئك الذين يمضون يومهم جالسين القرفصاء ، يدخلون أرجيلتهم ، مستبقين أنفسهم بفعل تناول القهوة والتبغ والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغي ان ننسب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى القعود ، الى قلبه ، الى تأثير الطقوس ، وأن ننسبه ، الى كثيره ، الى فعل الاستبداد ووسطوة الاعتقاد الى القضاء والقدر ، تلك التى تقنع غالبية المسلمين بأن لاجدوى من أن يتعب الانسان ذاته فى أن يسعى اليوم الى رفاهية لن يكون هو على نقية من أن يستمتع بها فى الغد ، أو أن يسعى للخروج من حالة يفترض ان العناية الالهية قد شاعت له أن يكون عليها ، فالصدفة (أو المشيئة) هى التى أوجدتك فيها (أو خلقتك عليها) (١) . وليس ثمة من شك فى أن حكومة اخرى وأنظمة أو مؤسسات فكرية اخرى سوف يكون بمقدورها أن تجعل من الرجال اقوياء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء شأنهم فى ذلك شأن الناس فى كل مكان آخر من العالم ، مادام انه يكفى ، أن نغير بعض الشيء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها امثال هؤلاء العمال الذين تناولهم ، هؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة المثابرة ، ويتعلقون بها عن طريق التنشئة والتدوية والعادة والثقة فى انهم سيتمتعون دون منغصات بأجورهم الزهيدة . وفى واقع الامر ، فانهم يحصلون بانتظام ، وبصفة يومية ، على أجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون قط للإتلاق ، ولا يرغبون كذلك على أداء اعمال اضافية أو اعمال سخرة ، وفى الوقت نفسه ، يحصل ابناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على أجور متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم اعمالهم او صاهاات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغي ان نلاحظ فى النهاية ان العمال ، الاكبر حماسية ، والاكثر توقدا ، والاشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يمارسون اعمالهم وهم واقفون ، وهذه عادة نادرة بعض الشيء ، حتى بين الحرفيين الذين لاتعمل الغالبية منهم الا وهم محنيون ، على نحو قريب مما هم عليه الخياطون منذنا ، لذلك ، فسوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرقيين اكثر قوة واكبر نشاطا ، هى ان نعودهم على القيام بأعمالهم وهى واقفون كما يفعل الاوربيون ،

(١) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا معاً دعا اليه الاسلام من السعى والجد واعتبر ذلك فى مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فإن واحداً من الأسباب التي تعمل أكثر من غيرها إلى إثارة لحب الراحة والدعة والتمود هو هذا النوع من الخجل أو الازدراء الذي تذوى أو تتضاءل معه قيمة العمل عند شعوب توجد به بصفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المنتصرين أو السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والعبيد الذين يرفعهم الأولون على أن يعملوا من أجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثاراً بالغة الوضوح لفكرة مسبقة شبيهة ، حتى منذ الأمم الأوروبية بالغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الإقطاعيين ، تلك التي تستمد مكانتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام أنها ستحط من قدرها ومكانها إذا هي عملت ؟

ولقد أجاب واحد من هؤلاء الأتراك ، المتعجرفين على نفس قدرجهاتهم ، على صانع فرنسى كان يستحثه على الإعجاب بتفوق الأوروبيين على العرب فى مجال الصناعات والفنون : اننى أرى ذلك جيداً ، أما انتم ايها الكفار فقد قضى عليكم بالعمل ، فى حين اننا نحن ، أتباع محمد ، قد خلقنا للراحة وللتأمل فى مظلة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ما هو أيسر من دحض هذه الترهات ، أى كان شخص القائل لها ، فهو يتنافى بوضوح بالنسبة مع كل ما دعا إليه الإسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا ما يستطيع أن يدل على تلميذ صغير ، لكنه التحامل أو الفكرة المسبقة أو النظرة القصيرة أو المغرضة ، (المترجم) .

لوحات الفقود

التي ورد ذكرها في ثنايا الدراسة

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الأربع فى الأصل لوحة واحدة (فى الطبعة الاولى من وصف مصر) لكن مقتضيات الطبعة العربية املت علينا ضرورة تنسيقها الى لوحات اربع بيانها كما يلى :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذى عولنا عليه فى سياق النص العربى ، وان كنا قد اجرينا الترتيب على اساس الطبعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهيها ١ ، ب ويشار اليها فى اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الاشكال : ٦٥٤٤٣٤٢٤١ الواردة هنا الاشكال ٧٤٦٤٢٤١ ، ١١ ، ١٢ فى الأصل الفرنسى .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال بأرقام مسلسلة من ٧ الى ١٥ ، وتقابل اشكال : ١٥٤١٤١٣٤١٢٤١١٤١٠٤٩٤٨٤٧ ، ١٥٤١٤١٣٤١٠٤٩ فى الأصل .

اللوحة الثالثة : وتضم ستة اشكال من ١٦ الى ٢١ ، وتقابل الاشكال : ٢١٤٢٠٤١٩٤١٨٤١٧٤١٦ الواردة بها الاشكال : ٢٣٤٢٢٤٢١٤٢٠٤١٧٤١٦ ، ٢٣٤٢٢٤٢١٤٢٠ فى الأصل .

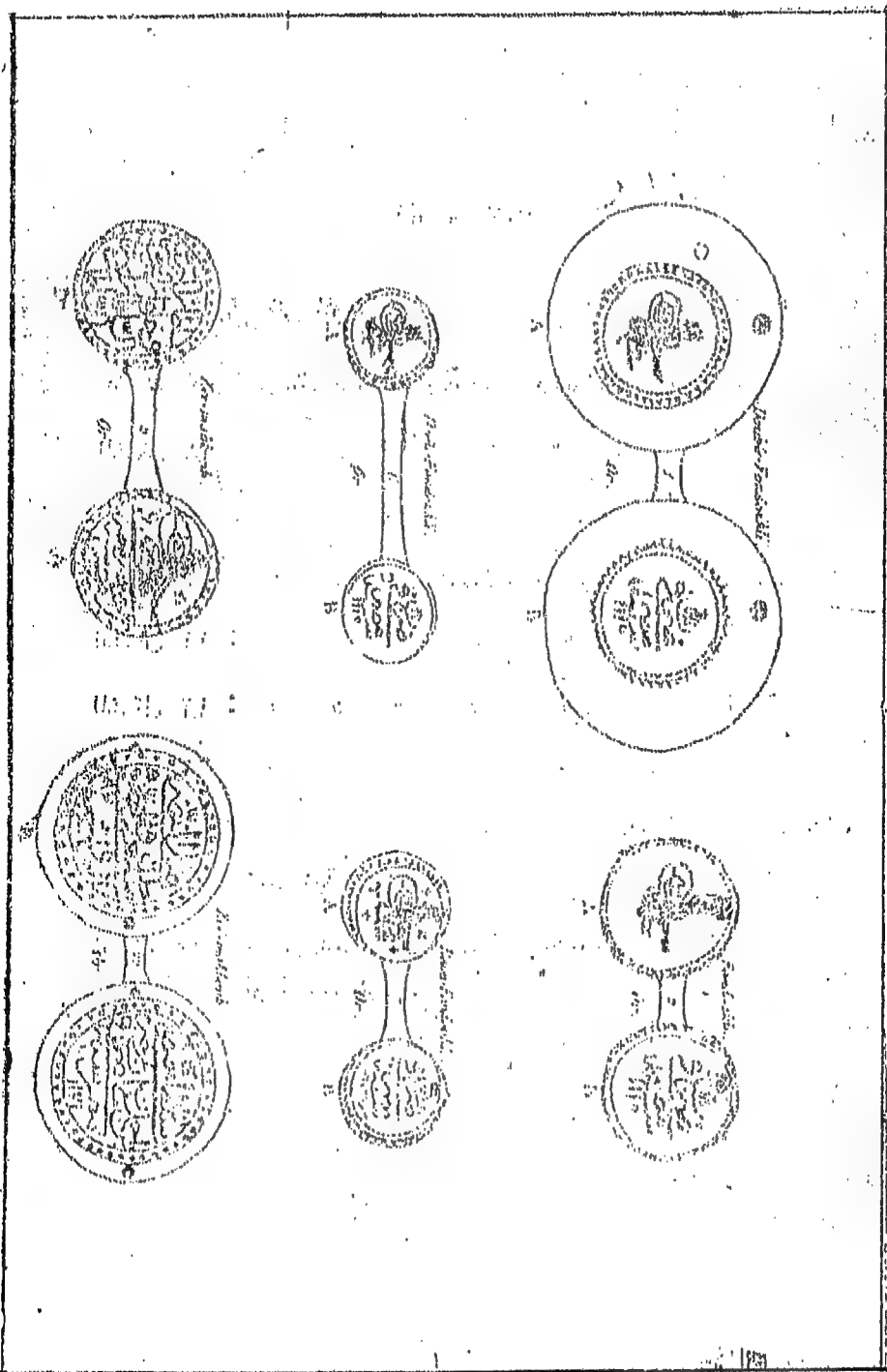
اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقابل الاشكال : ٢٦٤٢٥٤٢٤٤٢٣٤٢٢ الواردة بها الاشكال : ٢٥٤٢٤٤١٩٤١٨ ، ٢٦ الواردة بالأصل الفرنسى .

اللوحة الأولى

من الشمال الى اليمين

- الشكل ١ : ومثل قطعة ذهبية ذات اثنين فندقلى (أو فندقى) .
- الشكل ٢ : » » » » فندقلى (أو فندقى) واحد .
- الشكل ٣ : » » » » نصف فندقى .
- الشكل ٤ : » » » » نصف فندقى ايضا .
- الشكل ٥ : » العملة الذهبية زرمحبوب .
- الشكل ٦ : » » » » زرمحبوب .

اللوحة الأولى



اللوحة الذهبية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات فندقى واحد .

الشكل ٨ : » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » »

الشكل ١٠ : » قطعة من العملات الذهبية زرمحبوب .

الشكل ١١ : » » » » » »

الشكل ١٢ : » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » »

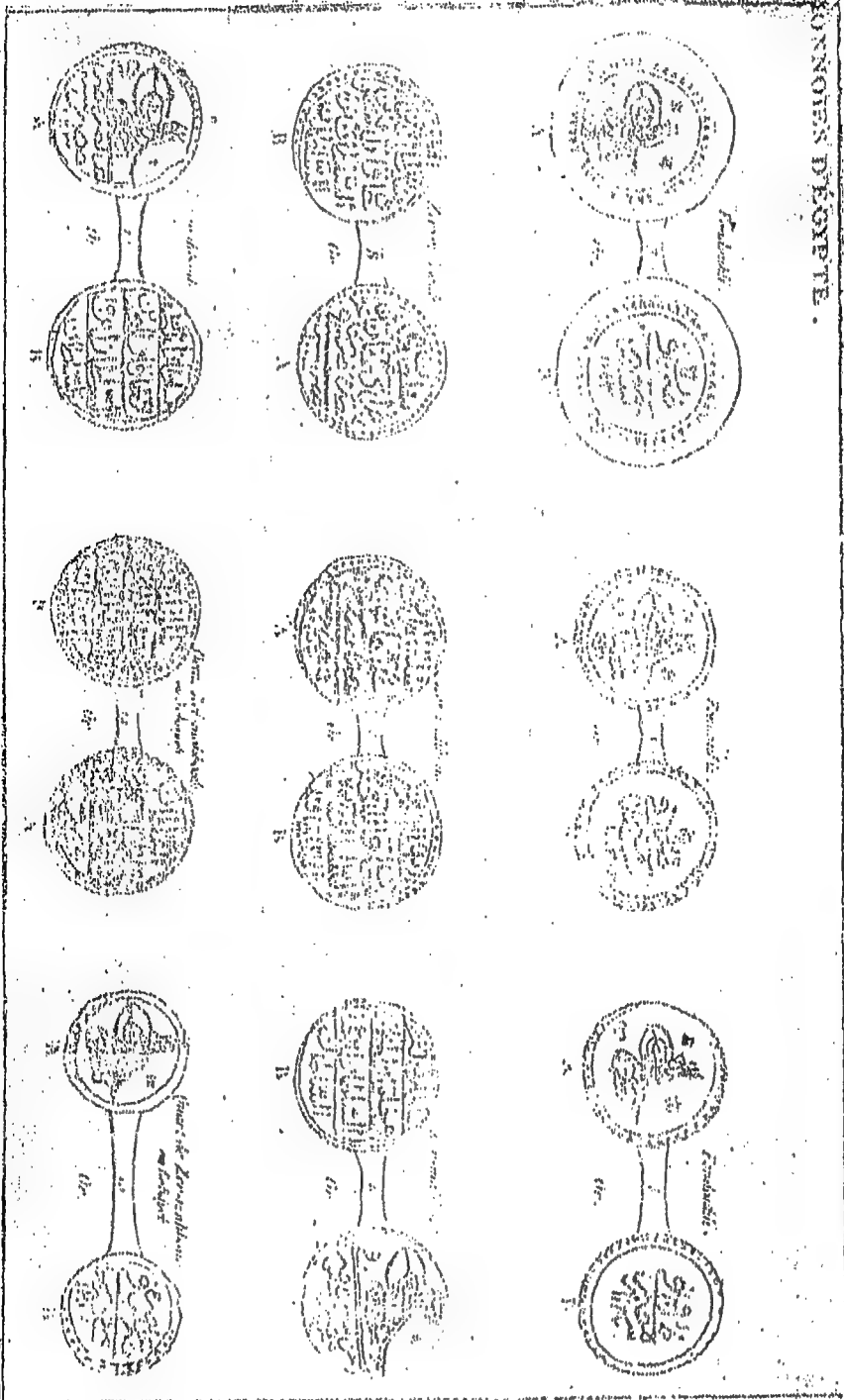
الشكل ١٤ : » » » » » ذات $\frac{1}{2}$ زرمحبوب أو

نصفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات $\frac{1}{2}$ زرمحبوب

أو : نصفية .

MONOIES D'EGYPTE.



اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

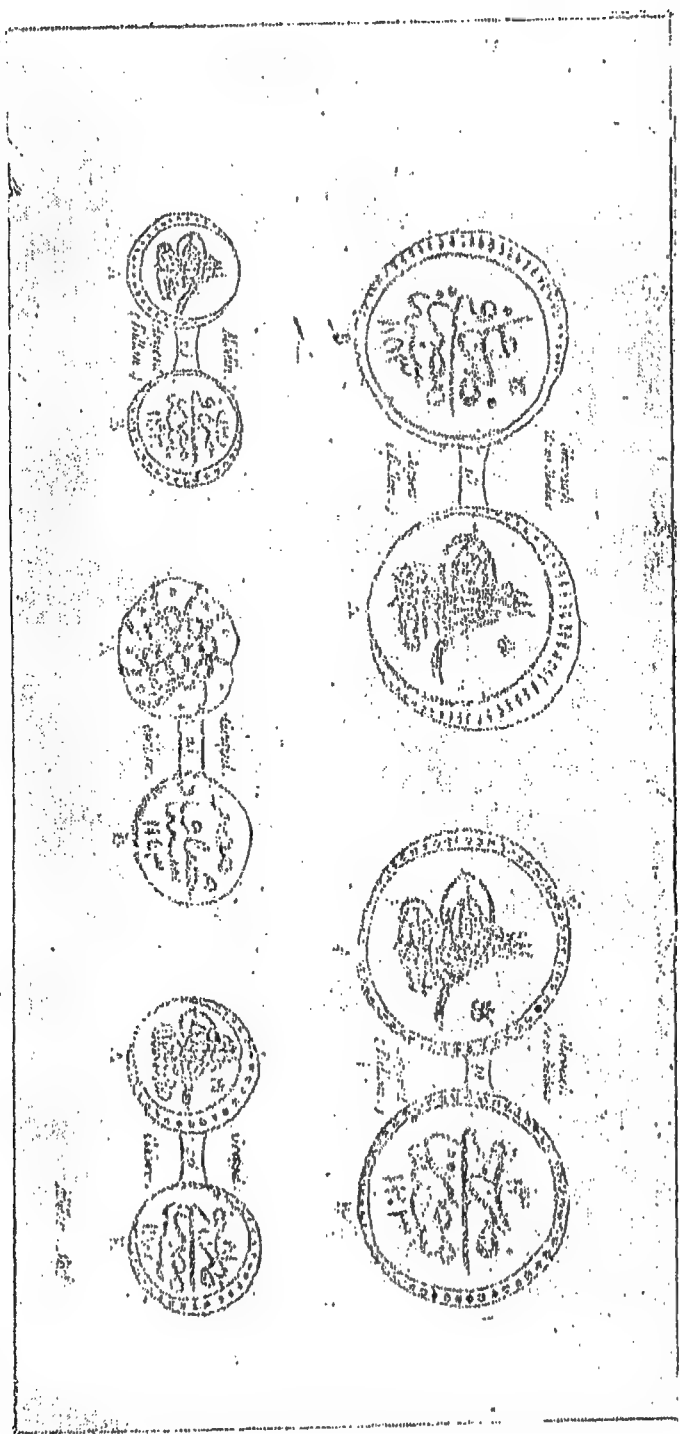
الشكل ٢٣ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

اللوحة الرابعة



الفهرست

صفحة

مقدمة المترجم	٥
الكتاب الأول : الموازين العربية	٩ — ٤٨
الأوزان العربية القديمة ١١ ، الأوزان الحالية	
المستخدمة في التجارة ٢٣ ، الأوزان المستخدمة في	
مجال النقود ٣١ ، ملاحظات ٤١	
الكتاب الثاني : النقود العربية	٤٩
المقدمة : هدف وجدوى البحث في موضوع النقود	
العربية	٥١
مؤلفون آخرون ممن كتبوا عن النقود العربية .	٥٦
الباب الأول : عن النقود العربية والاجنبية المتداولة	
والمصنوعة في مصر من عصر الخلفاء حتى اليوم	٥٩ — ١٧٨
الفصل الأول : أسماء وأنواع العملات المختلفة	٦١ — ٩٢
أولا : النقود الذهبية	٦١
ثانيا : النقود الفضية او البرونزية	٦٨
ثالثا : النقود النحاسية	٧٧
رابعا : المسكوكات او العملات التذكارية	٨٢
خامسا : النقود الزائفة	٨٧
سادسا : النقود الحسابية	٩٠
الفصل الثاني : شكل العملات وقطرها	٩٣ — ١٠٠
أولا : الشكل	٩٣
ثانيا : القطر	٩٦

صفحة

الفصل الثالث : الانماط والتوالب	١٠١ - ١٥٢
أولا : صور البشر والحيوانات	١٠١
ثانيا : النقوش الدينية او المقتبسة من القرآن	١٠٦
ثالثا : اسماء والقباب الامراء	١١٠
رابعا : الاسماء والالقاب والحروف المميزة لنواب	
السلطان والحكام فى مصر	١١٧
خامسا : الادعيات او الامانى المرجوة للامير الحاكم	١٢٣
سادسا : المدن التى تسك فيها النقود	١٢٤
سابعا : تاريخ الاصدار	١٢٩
ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف	١٤١
تاسعا : الزخارف	١٤٦
الفصل الرابع : القيم المختلفة للعمالات	١٥٣
أولا : الوزن	١٥٣
ثانيا : العيار	١٦٢
ثالثا : القيمة الاسمية	١٦٧
رابعا : القيمة الجوهرية او الحقيقية	١٧٤
خامسا : نسبة الذهب والفضة فى سبيكة	
العملات المصرية	١٧٥
الباب الثانى : الحالة الرهانة للنقود فى مصر	١٧٩
اساليب صنعها — ادارتها	١٧٩
القسم الاول : الحالة الرهانة للنقود	١٨١
الفصل الاول : النظام النقدي الحالى	١٨١
أولا : النقود الذهبية	١٨١
ثانيا : النقود الفضية او بالاحرى البرونزية	١٨٢
الفصل الثانى : مبادلة او مقايضة خامى الذهب	
والفضة	١٨٣
أولا : الاساليب التى تزود بها دار سك النقود	
بالقاهرة بخامى الذهب والفضة	١٨٣
ثالثا : اسعار الذهب والفضة فى مصر	١٨٧

صفحة

الفصل الثالث : الأرباح التي تجنيها الحكومة من	
عملية صنع النقود	١٩٦
أولا : اجمالي الاستقطاعات التي تتم كحق سيادة	١٩٦
ثانيا : تقدير منفصل لنفقات الصنع ونسبة التالف	
والفاقد ، وأجور الأيدي العاملة ، وصافي الربح	١٩٩
ثالثا : الكميات المصنوعة	٢٠٣
الفصل الرابع : توفير السلع المختلفة اللازمة لصنع	
النقود وأثمانها	٢٠٦
القسم الثاني : أساليب وطرق صنع النقود	٢٠٩
الفصل الأول : صنع قطع المدينى	٢٠٩
أولا : تعيير خامة الفضة	٢٠٩
ثانيا : عملية المزج	٢١٢
ثالثا : مشغل او عملية الصهر	٢١٦
رابعا : مشغل او عملية الحدادة او الطرق	٢٢١
خامسا : مشغل او عملية السحب	٢٢٢
سادسا : مشغل او عملية الترقيق	٢٢٥
سابعاً : » » التقطيع	٢٢٧
ثامناً : » » التبييض او الجلوة	٢٢٨
تاسعاً : » » الرقاصات او مصانع	
سك العملة	٢٣٠
عاشراً : مشغل الصرافين او مرحلة عد ووزن	
المدينى	٢٣٢
الفصل الثاني : صنع القطع ذات الأربعين والعشرين	
مدينى	٢٣٤
أولا : المزج والصهر	٢٣٤
ثانياً : آلات التصليح او عملية تحويل السبيك	
الى صفائح	٢٣٥
ثالثاً : آلة القطع	٢٣٦
رابعاً : عملية التعبير	٢٣٧
خامساً : عملية الجلوة او التبييض	٢٣٧
سادساً : عملية السك او الضرب	٢٣٨

صفحة	
٢٣٩	الفصل الثالث : صنع العملات الذهبية
٢٣٩	اولا : عملية الصهر
٢٤٠	ثانيا : عملية المزج
٢٤١	ثالثا : قياس المييار
٢٤٦	رابعا : الحدادة أو الطرق
٢٤٦	خامسا : أداة السحب
٢٤٧	سادسا : القطع
٢٤٧	سابعا : عملية الترميع أو التسطيع
٢٤٨	ثامنا : عملية ضبط الوزن
٢٤٨	تاسعا : عملية الترتيق
٢٤٩	عاشرا : وضع الاطر فوق حواف العملات
٢٥٠	حادى عشر : عملية الجلوة
٢٥١	ثانى عشر : عملية السك أو الضرب
٢٥٢	الفصل الرابع : حفر السمكات
٢٥٥	القسم الثالث : الادارة
٢٥٧	اولا : الرقابة والادارة
٢٥٩	ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال
٢٦٧	اللوحات

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

- ١- المطاردون (مجموعة قصص قصيرة) .
 - ٢ - حكايات من عالم الحيوان .
 - ٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة) .
 - ٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر) .
 - ٥ - السماء تمطر ماء جافاً
- (رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها) .

ثانياً : فى مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ ، تأليف مارسيل كولب .
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، تأليف أندريه ريمون .

ثالثاً : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر

تأليف علماء الحملة الفرنسية .

- ١ - المصريون المحدثون .
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها .
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية .
- ٤ - الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة .
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية .

- ٦ - الموازين والنقود .
- ٧ - الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين .
- ٨ - الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين .
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين .
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة .

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

- ١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة .
- ٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة .

خامساً : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

- ١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة .
- ٢ - مدينة الإسكندرية .
- ٣ - مدينة رشيد .

تحت الطبع

- مقياس الروضة .
- القاهرة المملوكية .
- بقية مجلدات لوحات موسوعة وصف مصر .
- بقية الدراسات المختارة من موسوعة وصف مصر .

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٢٠٧٤